

# أسبار

# التقرير

# السنوي

(الدورة السادسة)



إعداد  
لجنة التقارير  
بإشراف: د. نوف عبد العزيز الغامدي

إنتاج  
القسم الفني  
مركز أسبار للدراسات والبحوث الإعلام



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	التمهيد
9	كلمة رئيس الملتقى
10	كلمة رئيسة الهيئة الإشرافية / الدورة 6
11	كلمة رئيسة لجنة التقارير/ الدورة 6
13	القضايا التي نوقشت خلال العام
17	<b>القضايا الاقتصادية</b>
19	تقديم
23	المحتوى المحلي.. توطين العمل والأعمال
27	دعم القطاع غير الربحي ورؤية 2030
30	مستقبل التجارة الإلكترونية في المملكة
33	برنامج تطوير القطاع المالي: ثلاثة زائد واحد
35	الجدوى الاقتصادية لصناديق الاستثمار الوقفية
37	دافوس الصدراء والاستثمار في تقنيات المستقبل
39	في اقتصادات الدول المُنافسة، المحتوى المحلي هو كل شيء
42	عضوية المملكة في G20: الأبعاد الناجعة في استثمارها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً
46	دور مركز الشراكات الإستراتيجية الدولية لعلاقات المملكة العربية السعودية الإستراتيجية
49	<b>القضايا الثقافية</b>
51	تقدير:
55	"القمة العربية الثقافية" المنتظرة، هل ستصنع فارقاً؟
57	وزارة الثقافة.. المعنى والدلالة
60	الدورة الثالثة لمنتدى أسبار الدولي 2018، بعنوان: عصر المستقبل "السعودية غدا"
62	الأمن الثقافي
64	مشروع سلام للحوار الحضاري
67	مُهدّدات اللغة العربية والسبل المُقتَرحة لمواجهتها
69	اللائحة السعودية لمواقع التراث العالمي: التنمية والحفاظ على الثقافة
71	اليوم الوطني ذكرى توحيد الوطن

73	<b>القضايا التنموية</b>
75	▪ تقديم:
78	▪ منتديات الحوار الفكري ودورها في التنمية. ملتقى أسبار أنموذجاً
80	▪ أثر قيادة المرأة للسيارة على التنمية المستدامة والسلامة المرورية في المملكة العربية السعودية
83	▪ أهداف ومبادرات قطاع التنمية في برنامج التحول الوطني في المملكة والتحديات المحتملة
87	▪ المجالس البلدية ودورها في التنمية المحلية
89	▪ نيوم؛ وجهة المستقبل
93	▪ منتدى التنمية الخليجي: أربعون سنة من الحوار التنموي
95	▪ الجمعيات العلمية والمهنية ودورها في التنمية
97	<b>القضايا الاجتماعية</b>
99	▪ تقديم:
102	▪ المرأة في القطاع السياحي ورؤية 2030
104	▪ المرأة السعودية واقتصاد الظل
106	▪ صناعة الترفيه السعودية.. سياق محلي عالمي
108	▪ علاقة شبكات التواصل الاجتماعي بانتشار ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، وكيف نحمي شبابنا منها
111	▪ نظام الحماية من العنف والإيذاء ... فجوات في التطبيق
113	▪ "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص"
116	▪ إجراءات التوطين الأخيرة في الميزان
119	<b>القضايا السياسية</b>
121	▪ تقديم:
123	▪ جولةولي العهد.. شركاء الرؤية 2030 والمحيط الجيوسياسي المضطرب
125	▪ التحديات التي تواجهها العلاقات الأمريكية مع حلفائها والعالم في ظل تصرفات ترامب
127	▪ نعم! الهدف أبعد من جمال خاشقجي: الهدف مشروع "السعودية الجديدة"
130	▪ ذرّانات التفكير وأهميتها السياسية
133	▪ زياراتولي العهد: بوابة اقتصادية وسياسية نحو الشرق

137	<b>القضايا التقنية</b>
139	▪ تقديم:
141	▪ هاكياثون الحج، نحو رؤية المملكة 2030
143	▪ تخصصات المستقبل
147	▪ التقنية ومستقبل الإنسان
151	<b>القضايا الصناعية</b>
153	▪ تقديم:
155	▪ واقع وفرص قطاع التعدين في المملكة
157	▪ برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية
159	<b>القضايا الإعلامية</b>
161	▪ تقديم:
163	▪ الإعلام السعودي... هل هناك فرصة لتحسين الأداء؟
166	▪ محو الأممية الإعلامية.... الوعي الإعلامي
169	<b>القضايا البيئية</b>
171	▪ تقديم:
173	▪ التصرُّف والاعتداء على البيئة في المملكة
175	▪ مدن مؤسَّنة... عندما ينهيُ العمran للإنسان
179	<b>القضايا التعليمية</b>
181	▪ تقديم:
182	▪ وثيقة سياسة التعليم في المملكة
187	<b>القضايا الصحية</b>
189	▪ تقديم:
190	▪ برامج التحول الصحي ... خارطة الطريق نحو رؤية 2030
193	<b>القضايا الزراعية</b>
195	▪ تقديم:
196	▪ الشهادة السعودية للممارسات الزراعية الجيدة

### التمهيد:

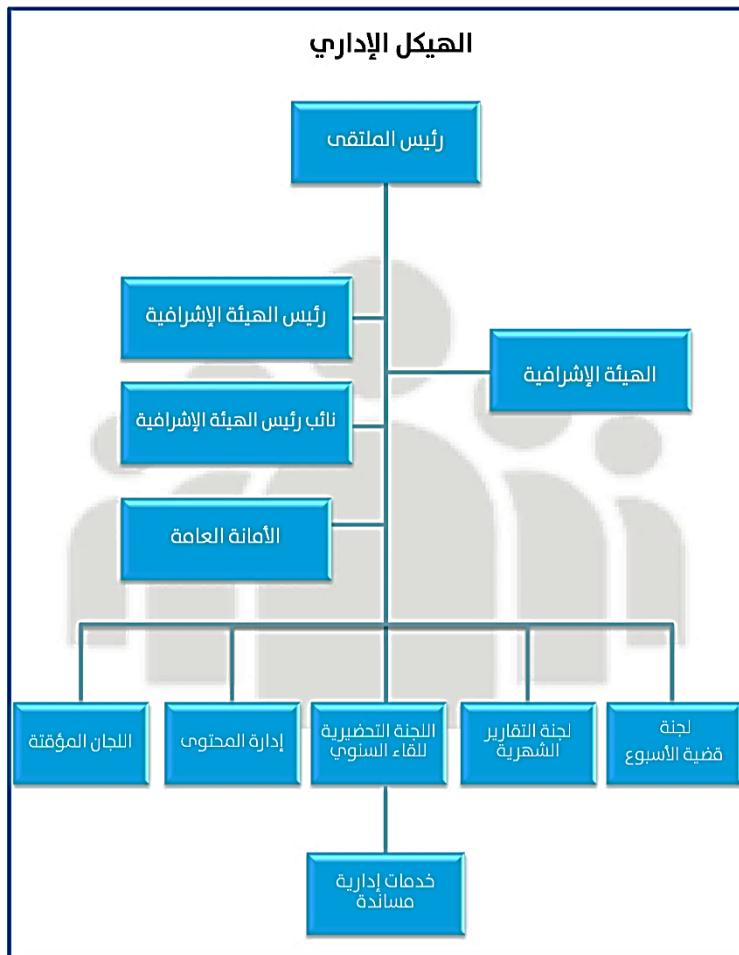
نطرح بين أيديكم هذا التقرير السنوي الذي يشتمل على العديد من القضايا في مختلف المجالات والاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية.. وغيرها من المجالات التي تمثل أهمية وطنية وإقليمية ودولية.

حيث يطرح ملتقى أسبار قضية تنمية في كل أسبوع (على طول العام) يناقشها نخبة من المفكرين والمتخصصين والباحثين والخبراء السعوديين.

وتعتمد آلية عرض القضايا ومناقشتها وفق ما تنص عليه لائحة النظام الأساسي للملتقى، بأن يتم ابتداء عرض ملخص للقضية، مروزاً بمقدمة للقضية، بعدها تُعرض الورقة الرئيسية والتعقيبات التي تتم عليها، ثم المداخلات والمناقشات التي تجري حولها، وأخيراً يستخلص عدد من التوصيات المهمة.

وقد ناقش الملتقى خلال عام 2018 م العديد من الموضوعات والقضايا المهمة، خرجت في 12 تقريراً شهرياً وبلغ عدالقضايا 48 قضية شارك في كتابتها 32 عضواً، وشملت المجالات (الاقتصادية - الثقافية - التنمية - الاجتماعية - السياسية - التقنية - الصناعية - الإعلامية - البيئية - التعليمية - الصحية - الزراعية).





### كلمة رئيس الملتقى

المتصفح لهذا التقرير السنوي سيلاحظ بكل تأكيد الجهود التي بذلت طوال عام كامل في اختيار الموضوعات، وفي معالجتها ومناقشتها وفق خروابط منهجية تضمن المستوى المطلوب من الموضوعية والعمق.



فاختيارات الموضوعات تحديداً يتم طبقاً لما تضمنته أهداف الملتقى، فهي موضوعات إستراتيجية، تنمية، وطنية، مُستأهنة من غايات رؤية 2030 وتجلياتها الرائدة، الرؤية التي التفت حولها السعوديون، وهم يقرؤون في تفاصيلها ملامح مستقبلهم المبشر بكثير من الطموح والتطور، وسمو العقل والروح، بما يكفل - بإذن الله - المستوى الأمثل من جودة الحياة، ومن الرغد النابه، والرفاه الذكي.

أما المعالجات، فهوئاء 90 مثقفًا سعوديًّا من تخصصات وخبرات مختلفة، ومن مشارب فكرية وثقافية متعددة، يضبطون - بأريحية ورشاقة منهجية - مناقشاتهم ليخلصوا إلى نتائج ووصياتٍ يرثون أنها مفيدة لدعم المسيرة المباركة لهذا الوطن الواحد الذي جمعتهم ووحدتهم محبته.

المتصفح لهذا التقرير سيمنح تقديره لتجربة فريدة تُبَشِّر بانتقال بيوت "الثنك تلك" إلى العالم الافتراضي لأول مرة فيما نعلم. وهي تجربة سعودية بامتياز، تضع أقدامها في طريق يُبَشِّر منذ وقت قريب بانتقال نشاطات إنسانية كثيرة أخرى إلى رحابة الابتكار والإبداع في المجتمع العالمي الرقمي الجديد، وما التعليم إلا واحد منها وكذلك البنوك والمصارف.

تجربتنا تحتاج إلى مزيد من الإنضاج حتماً، ويسُرُّنا أن نضع بين أيديكم بعض ثمارها لنستمع إلى آرائكم ومساهماتكم فيها وعنها. وكل عام وأنتم بخير

**د. فهد العربي الحارثي**

## كلمة رئيسة الهيئة الإشرافية 6

الحمد لله، كم هو شعور جميل ومُفريح أن نجني في موسم الحصاد آخر العام هذا المنتج المتميز الذي رصد العطاء الفكري الوطني الرائع لأعضاء وعضووات ملتقي أسبار الأفاضل في مختلف جوانب قضايا المسيرة التنموية المباركة بلبلتنا الحبيبة المملكة العربية السعودية.



مما لا شك فيه أن اقتطاع جزء من وقت كل عضو من أعضاء الملتقى ليشارك به في طرح رأي أو تعقيب أو مداخلة في أمور ومواضيع تهم مصلحة وتطور وتقدم المجتمع، وهو تجسيد عملي لمستشار المسؤولية الوطنية والاجتماعية الملقاة على عواتقنا جميعاً تجاه بلدنا الآخذة بكل قوة وعزם وتصميم في المُضي نحو تحقيق أعلى مستويات التميز للوصول لأهداف رؤية 2030.

يمكنا ملاحظة أن القضايا التي تم طرحها هذا العام في الملتقى غطّت مجالات تنمية متعددة تهم المجتمع وسلطت الضوء على العديد من الخطط والبرامج والخدمات ذات الأولوية في حياة الناس، إلى جانب مواكبتها للحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي مررت بها بلدنا خلال عام كامل.

شكراً من القلب للأسباريين الأفاضل على هذا العطاء غير العادي طوال العام، وشكراً للهيئة الإشرافية للملتقى ولكل من لجنة قضية الأسبوع ولجنة التقارير الشهرية، والشكر الوافر لمركز أسبار على الدعم وتسخير كافة الإمكhanات للملتقى.

وفي الختام أود أن أوجه كلمة شكر لقائد المسيرة الأسبارية المواطن المسؤول د. فهد العربي الحارثي الذي ضرب لنا مثلاً تجسيداً رائعًا في المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع فكريًا وثقافيًا وتنمويًا.

**د. الجازي الشيبكي**

## كلمة رئيسة لجنة التقارير / الدورة 6

يسعدنا في لجنة التقارير أن نطرح بين أيديكم التقرير السنوي الذي يعد أحد أهم المنتجات الفكرية لملتقى أسبار، والذي يوثق العديد من القضايا والمواضيع التي تناولها الملتقى خلال عام.



يُوثق هذا التقرير القضايا خلال عام من التحديات والمتغيرات في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها وطننا الغالي نحو مسيرة الإصلاح والتنمية.

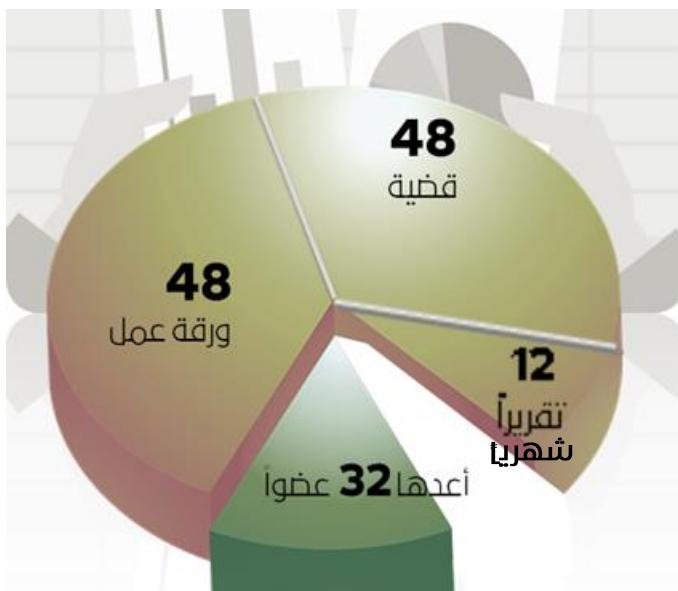
وقد ناقش الملتقى خلال عام أكثر من 48 قضية في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من القضايا التي تتواءم مع رؤية المملكة ومسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من خلال 32 عضواً وعضوة من أعضاء الملتقى الذين يتمتعون بفكر تميز لتشخيص الواقع الحالي وتحليل معطياته، مع وضع العديد من التوصيات والمقترنات لاستشراف المستقبل، ووضع حلول تنموية توافق مع التوجهات الإستراتيجية المستقبلية.

نتمنى أن يكون هذا التقرير الصادر من هذا الملتقى الفكري شريكاً في مسيرة التنمية وتحقيق رؤية هذا الوطن.

**د. نوف بنت عبد العزيز الغامدي**



## القضايا التي نوقشت خلال العام



مارس 2018 – إبريل 2019





## القضايا التي نوقشت خلال العام

ناقشت ملتقي أسبار خلال عام بدايةً من شهر مارس 2018 وحتى شهر إبريل 2019، العديد من الموضوعات والقضايا المهمة، التي تم طرحتها للحوار على مدار العام، تناولت 48 قضية، شارك في كتابتها 32 عضواً، شملت المجالات التالية:

### 1. في المجال (الاقتصادي):

تم طرح 9 قضايا، أُعِدَّ لها 9 أوراق عمل، وعُقِّب عليها 19 عضواً، وشارك في مناقشتها 54 عضواً.

### 2. في المجال (الثقافي):

تم طرح 8 قضايا، أُعِدَّ لها 8 أوراق عمل، وعُقِّب عليها 12 عضواً، وشارك في مناقشتها 49 عضواً.

### 3. في المجال (التنموي):

تم طرح 7 قضايا، أُعِدَّ لها 7 أوراق عمل، وعُقِّب عليها 15 عضواً، وشارك في مناقشتها 57 عضواً من أعضاء الملتقي.

### 4. في المجال (الاجتماعي):

تم طرح 7 قضايا، أُعِدَّ لها 7 أوراق عمل، وعُقِّب عليها 18 عضواً، وشارك في مناقشتها 51 عضواً.

### 5. في المجال (السياسي):

تم طرح 5 قضايا، أُعِدَّ لها 5 أوراق عمل، وعُقِّب عليها 13 عضواً، وشارك في مناقشتها 53 عضواً.

### 6. في المجال (التقني):

تم طرح 3 قضايا، أُعِدَّ لها 3 أوراق عمل، وعُقِّب عليها 6 أعضاء، وشارك في مناقشتها 27 عضواً.

7. في المجال (الصناعي):

تم طرح قضيتين، أُعِدَّ لهما ورقتا عمل، وعَقَّبَ عليهما 4 أعضاء، وشارك في مناقشتهما 19 عضواً.

8. في المجال (الإعلامي):

تم طرح قضيتين، أُعِدَّ لهما ورقتا عمل، وعَقَّبَ عليهما 4 أعضاء، وشارك في مناقشتهما 17 عضواً.

9. في المجال (البيئي):

تم طرح قضيتين، أُعِدَّ لهما ورقتا عمل، وعَقَّبَ عليهما 4 أعضاء، وشارك في مناقشتهما 22 عضواً.

10. في المجال (التعليمي):

تم طرح قضية واحدة، أُعِدَّ لها ورقة عمل واحدة، وعَقَّبَ عليها 2 من الأعضاء، وشارك في مناقشتها 19 عضواً.

11. في المجال (الصحي):

تم طرح قضية واحدة، أُعِدَّ لها ورقة عمل واحدة، وعَقَّبَ عليها 2 من الأعضاء، وشارك في مناقشتها 14 عضواً.

12. في المجال (الزراعي):

تم طرح قضية واحدة، أُعِدَّ لها ورقة عمل واحدة، وعَقَّبَ عليها 2 من الأعضاء، وشارك في مناقشتها 13 عضواً.

### المجالات التي نوقشت خلال العام



## القضايا الاقتصادية





## تقديم:

رَكِّزَتُ الخطط الاقتصادية السابقة للمملكة على تنوُّع مصادر الدخل وإحداث تغيرات في بنية الاقتصاد، ولكنها كانت تصطدم في كل مرة بمعوقات تتعلق بالنسيج الاجتماعي والدخل؛ لذا ظلَّ الاقتصاد السعودي متعلقاً بشكل رئيسي بالنفط، وساعدها على ذلك ثبات الأسعار، وقلة التقليبات، إلى أن حدث الانهيار الكبير في أسعار النفط في عام 2014، واستمراره لسنوات مما أربك ميزانيات الكثير من الدول، منها "السعودية".

ومع وصول "الملك سلمان" لقيادة المملكة وولايته العهد للأمير محمد بن سلمان، كان لا بد من وضع رؤية شاملة وخطة طويلة الأجل لعلاج العجز في الميزانيات السعودية والميزان التجاري، وتوفير مصادر للدخل بعيدة عن النفط وفق رؤية مستقبلية، تهدف في مراحلها الأخيرة إلى تحفيز النفط من الريادة في الميزانية؛ فجاءت رؤية المملكة 2030 والتي وصفها سمو ولي العهد بأنها "ستكون الخطة التنموية الأكثر جرأةً والأكثر شمولًا بتاريخ المملكة"، حيث تتضمن برامج اقتصادية لتجهيز المملكة، إلى زيادة مداخيلها من غير النفط، وتقليل الاعتماد عليه، عبر أكبر هيكلة لصندوق الاستثمارات العامة، وخصخصة أصول بقيمة 400 مليار دولار أمريكي، وستشكل أكبر فرصة للقطاع الخاص وتحديداً الشركات المؤهلة للاستفادة منها.

لذا كان الجانب الاقتصادي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال 9 قضايا طرحت وتناولت الموضوعات التالية:

**- المحتوى المحلي.. توطين العمل والأعمال:** وتم اختيار هذه القضية لأن توطين العمل والأعمال أو زيادة المحتوى المحلي غاية مهمة وأساسية في بناء أي مجتمع ي يريد أن يستثمر ويستغل موارده الطبيعية والبشرية للرقي والالتحاق بحضارة اليوم، ناهيك عن دوره كمشروع وطني يشكّل عمود الاستقرار في دولة تسعي للتحديث والتحول. لذا تبنت رؤية المملكة 2030 موضوع تنمية المحتوى المحلي كأحد أهم محاور هذه الرؤية، وأحد أهم مفاتيح تنويع مصادر الدخل، والتحول الوطني الشامل.

وأسست الدولة لهذا الغرض برنامجاً متخصصاً ضمن برامج الرؤية، يتبع في ارتباطه الإداري مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بما يمنحه مستوى مناسباً من التمكين في التأثير على أداء الأجهزة الحكومية المختلفة لمصلحة هذا الهدف. أيضاً: صدر الأمر الملكي رقم (١٦٨) وتاريخ ٢٠١٤٤٠ هـ، القاضي بإنشاء هيئة باسم "هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية". وتمت الموافقة على الترتيبات التنظيمية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، والموافقة على إلغاء وحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص.

- **دعم القطاع غير الربحي ورؤية ٢٠٣٠:** تم طرح القضية لأن القطاع غير الربحي يُعد مكملاً للقطاع الحكومي، ومتكملاً مع دور القطاع الخاص الهدف للربح، وتنظيمياً تشرف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على القطاع غير الربحي. ولقد حظي القطاع غير الربحي في رؤية المملكة ٢٠٣٠ بنصيب جيد من الاهتمام، حيث أُوكِلَ إليه تحقيق عدد من الأهداف؛ كرفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١% إلى ٥%， والوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً، مقابل ١١ ألفاً في الوقت الحالي. ورغم المدة الزمنية في التخطيط لتحقيق هذه الأهداف، إلا أنها تأتي في ظل عدد من الحقائق التي تشّخص واقع العمل في القطاع غير الربحي، وتشّكل تحدياً ليس باليسير للقطاع.

- **مستقبل التجارة الإلكترونية في المملكة:** تناول الملتقى هذه القضية لأن التجارة الإلكترونية توافق كقطاع ناشئ في المملكة مع رؤية المستقبلية ٢٠٣٠، حيث حققت العام الماضي نمواً جيداً، بفضل الدعم الكبير في خطة التحول الوطني، وما تقدمه وزارة التجارة والصناعة من خلال دعم رؤية المملكة ٢٠٣٠ من تسهيلات، وتحقيق السعودية مكانة مميزة بين دول منطقة الخليج في التجارة الإلكترونية، فهي أكبر اقتصاد في المنطقة، وتميز بقوة شرائية كبيرة، وبمجتمع شبابي يستخدم الإنترنت ولديه شغف بالتسوق الإلكتروني..

- **برنامج تطوير القطاع المالي: ثلاثة زائد واحد:** تم اختيار القضية نظراً لأهمية دور القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، الذي يُعد أحد محاور رؤية المملكة ٢٠٣٠

التي تسعى ضمن ما تسعى، إلى اقتصاد مزدهر، أقرَّ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برنامج تطوير القطاع المالي بوصفه أحد البرامج التنفيذية العشرة التي أقرَّها أو سيقرُّها المجلس لتحقيق الرؤية. ويوضح البرنامج تفاصيل دقيقة للالتزامات والخطط التفصيلية للوصول إلى أهدافه التي تحدُّد في توسيع منتجات القطاع المالي، والحد من التركيز في سوق الأسهم، وزيادة الشمول المالي. كما يخطُّ البرنامج لزيادة دور قطاع التأمين، وإعادة التأمين ضمن تطوير القطاع المالي.

**- الجدوى الاقتصادية لصناديق الاستثمار الوقفية:** طرحت القضية في الملتقى توافقاً مع تطلع الهيئة العامة للأوقaf لأن تكون الداعم الرئيس للنهوض بقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة ورؤية المملكة 2030. ولذلك فقد أطلقت الهيئة العامة للأوقاف أولى مبادراتها التنموية المتمثّلة في مشروع الصناديق الاستثمارية الوقفية، وتهدّف هذه الصناديق للإسهام في تلبية الحاجات المجتمعية والتنموية، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي، وزيادة معدلات الشفافية في الأنشطة غير الربحية بناءً على التزام الصناديق بالمتطلبات الواردة في لوائح صناديق الاستثمار الصادرة من هيئة السوق المالية.

**- دافوس الصحراء والاستثمار في تقنيات المستقبل:** تم طرح القضية للأهمية التي تمثلها مبادرة مستقبل الاستثمار في المملكة والتي تكمن في المستقبل الاقتصادي، تماشياً مع رؤية 2030 التي تؤكّد أن المستقبل للinvestments التي تأتي بنسبة أكبر من القطاع الخاص، تشجيعاً للمبادرات في الأعمال القائمة على التوسيع والاستثمار، وجذب الاستثمارات الخارجية؛ وهو ما يجسّد سعي المملكة لتنوع مصادر الدخل من خلال تبادل الخبرات مع المستثمرين والشركات الكبيرة.

**- في اقتصاديات الدول المُنافِسة، المحتوى المحلي هو كل شيء:** تم طرح القضية اتساقاً مع ورود مصطلح المحتوى المحلي في أكثر من موقع في "رؤية المملكة 2030". وهو ما يعكس مدى أهمية المحتوى المحلي كأحد الأسس الفاعلة لجعل "الرؤية" واقعاً يتحقق، فأحد أهداف محور "اقتصاد مزدهر" تُرجمت إلى زيادة المحتوى

الم المحلي. كما أن سلسلة القيمة المضافة السعودية مليئة بالموارد التي يمكن استغلالها وتوطينها بشكل سريع. فالاقتصاد الوطني مليء بالمواد الخام إضافةً إلى استثماراته الهائلة في مراكز البحث والتطوير في قطاعي النفط والبتروكيماويات؛ الأمر الذي سيسهل العمل على زيادة المحتوى المحلي ويكتُفَ عملية توسيع القاعدة الصناعية الوطنية.

**- عضوية المملكة في G20: الأبعاد الناجعة في استثمارها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً:** وكان اختيار طرح القضية نظراً لدخول المملكة العربية السعودية إلى مجموعة العشرين الدولية التي تضمُّ أقوى 20 اقتصاداً حول العالم، وهو ما شَكَّلَ زيادةً في الدور المؤثر الذي تقوم به في الاقتصاد العالمي؛ كونها قائمةً على قاعدة اقتصادية- صناعية صلبة. كما سُجِّلَ دخول المملكة كعضو في أكبر مجموعة اقتصادية في العالم اعترافاً بأهمية المملكة الاقتصادية، ليس في الوقت الحاضر فقط، إنما في المستقبل أيضاً، وتعطي العضوية في هذه المجموعة للمملكة قوًّةً ونفوذًا سياسياً واقتصادياً ومعنوياً كبيراً يجعلها طرفاً مؤثراً في صنع السياسات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في اقتصاد المملكة واقتصادات دول المنطقة.

**- دور مركز الشراكات الإستراتيجية الدولية لعلاقات المملكة العربية السعودية الإستراتيجية:** تم اختيار موضوع القضية لأن العلاقات الإستراتيجية مع الدول الأخرى تعدُّ أحد محركات الاقتصاد العالمي، وفي إطار اهتمام المملكة العربية السعودية بشركائها الإستراتيجيين، وكذلك اقتصادها والعمل على تحسينه، وهي تُعدُّ من المهام الأساسية التي على أساسها أنشأ مركز سعودي للشراكات الإستراتيجية الدولية، بالإضافة إلى القيام بدور إستراتيجي في المملكة، والعمل على إحداث نقلة في علاقاتها الإستراتيجية مع حلفائها الدوليين، وتعزيز هذه العلاقات وتنظيمها بالشكل الذي يضمن الاستفادة لجميع الأطراف، وهو ما يتوافق مع الأهمية الإستراتيجية لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030".

## القضية الأولى المحتوى المحلي.. توطين العمل والأعمال:

الورقة الرئيسية قدمها أ. محمد الدندني، وعقب عليها كل من م. خالد العثمان و د. نوف الغامدي وأدار الحوار د. مشاري النعيم؛ فقد تناولت قضية المحتوى المحلي ودوره في بناء أي مجتمع يريد أن يستثمر ويستغل موارده الطبيعية والبشرية للرقي والالتحاق بحضارة اليوم. إضافة لدوره كمشروع وطني يشكل عمود الاستقرار في دولة تسعي للتحديث والتحوّل. وبينما الأهمية عنصر مهم يعكس السياسة الخارجية، ويساعد في تشكيلها، ويعكس أيضًا مدى اكتفائها ذاتياً؛ ومن ثم تقوية السيادة محلياً وإقليمياً ودولياً.

وذهبت الورقة الرئيسية إلى أن مصطلح المحتوى المحلي من رؤية المملكة 2030 هو المهيمن، وزرى الحديث والسياسات عن تعدد مصادر الدخل، ويبقى تأهيل العنصر البشري، وهو الأهم حتى يكتمل عقد المحتوى المحلي.

ورصدت الورقة عدداً من معوقات المحتوى المحلي، منها: نوعية التعليم الأكاديمي والفنى والمهنى. عدم ارتباط خطط التنمية مع مخرجات التعليم بأنواعه. العادات والتقاليد التي تبذ العمل الفنى، وتقلل من العمل المهنى. وغياب التنسيق بين وزارات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن قضية تنمية المحتوى المحلي تبنتها رؤية المملكة 2030 كأحد أهم محاور هذه الرؤية، وأحد أهم مفاتيح تنوع مصادر الدخل والتحول الوطنى الشامل، إلا أن الورقة أغفلت جانب المنافسة التي تواجهها المؤسسات الوطنية من الكيانات الأجنبية. كما أن استقطاب الاستثمارات ومراكز الإنتاج في السعودية ليس كافياً لتحقيق المحتوى المحلي، دون توطين حقيقي للمعارف والملكات الفكرية والتقنية المرتبطة بتلك المنشآت. بالإضافة إلى أن توظيف السعوديين والسعوديات في تلك المنشآت ليس كافياً إن

لم يصاحبها تمكين حقيقي لهم، لينهوا المعرفة والعلوم التطبيقية العميقه المرتبطة بتلك الأعمال.

ورصدت المداخلات التي دارت حول موضوع الورقة بعض القضايا المتعلقة بإشكاليات المحتوى المحلي، وعلاقته بالموارد البشرية والتعليم الفني، وتوطين الصناعات، ورؤية المملكة.. وغيرها.

واعتبر المناقشون أن المشكلة الكبرى بالنسبة للمحتوى المحلي هي عدم تأهيل العنصر البشري، فالخلل الأكبر يكمن في الأيدي المهنية، حيث إن منظومة التعليم الفني لم تقدم شيئاً يذكر، كما أن تجربة مراكز ومعاهد التدريب لم تنجح، وتحولت إلى مراكز شكلية؛ بسبب أنها لم تكن موجهة إلى مجالات محددة.

وذهب البعض أن من الإجراءات المتبعة المهمة، هي توطين بعض الصناعات والأعمال؛ لأن ذلك يهدف إلى تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية، وتحقيق عوائد اقتصادية محلية، بالإضافة إلى أنه يخلق فرصاً للعمل.

وتبينت الآراء حول أهمية تطبيق ضريبة الدخل وعلاقتها بدعم المحتوى المحلي. ففي الوقت الذي اعتبرها البعض مصدراً للتطوير والإنفاق على البنية التحتية؛ ذهب البعض إلى أنها ليست حلاً آمناً، وتجنبها هو الأفضل لمجتمع مستقر مثل المملكة.

وناقش الأعضاء أيضاً الآليات المناسبة منها، مع وضع منظومة متکاملة من الأطر التنظيمية والتشريعية والسياسية والإستراتيجية، سواء من خلال التدريب أو الابتعاث الخارجي؛ وكذلك الاستفادة من بعض التجارب الدولية استنساخاً أو توطيناً، لتوفير الجهد والعناء، مع ضرورة معرفة العثرات والصعوبات التي واجهت الدول الأخرى لتلقيها؛ كتجربة (ماليزيا، الهند، كوريا الجنوبية، سنغافورة، الترويج، ألمانيا، تركيا، البرازيل).

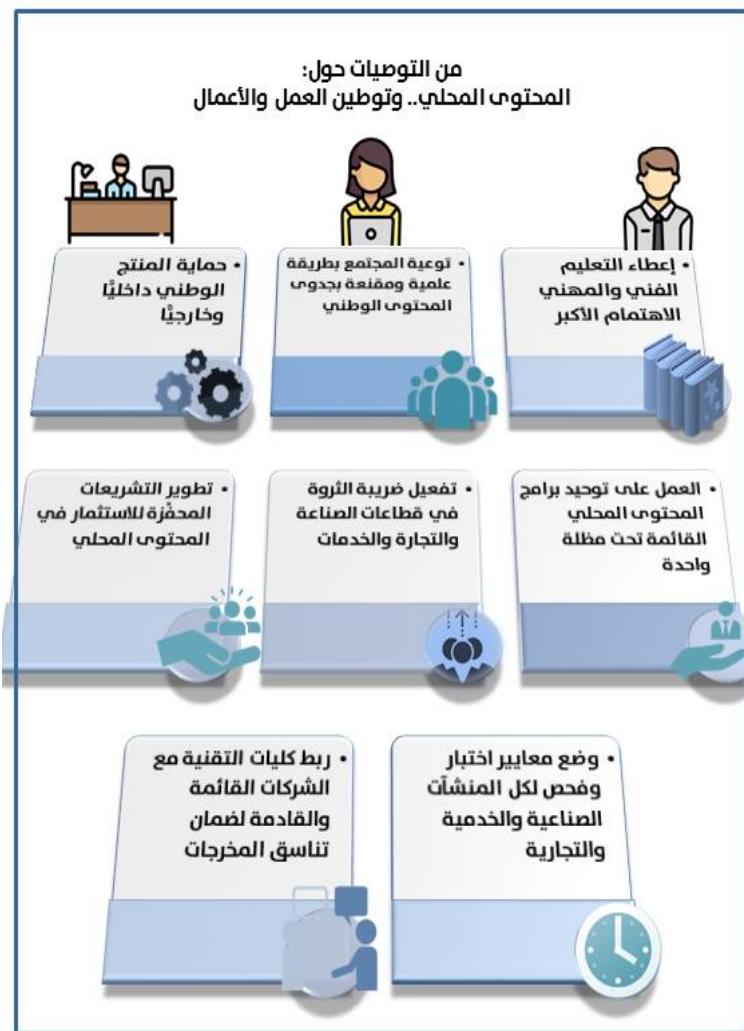
و حول العلاقة بين رؤية المملكة 2030 والمحتمي المحلي، اتفق الأعضاء على أن هناك اتساعاً بينهما، فهناك إجراءات اقتصادية تم الأخذ بها و تطبيقها لتحقيق المحتوى المحلي؛ إلا أن ذلك يتطلب وقتاً حتى تتضح النتائج، و نتمكن من الحكم على العملية.

و كان من أهم التوصيات ما يلي:

- إعطاء التعليم الفني والمهني الاهتمام الأكبر.
- محاولة ربط كليات التقنية مع الشركات القائمة والقادمة؛ لضمان تناسب المخرجات مع طبيعة العمل، وكذلك ضمان التدريب للأمثل في أثناء الدراسة.
- وضع معايير اختبار وفحص لكل المنشآت الصناعية والخدمية والتجارية؛ لضمان الجودة في المنتج والخدمة، ولضمان إنتاجية الفرد والمنشأة.
- حماية المنتج الوطني داخلياً وكذلك خارجيًا، خاصة مع الدول التي لها علاقات تجارية ومصالح، حيث تضمن دخول المنتج السعودي.
- العمل على توحيد برامج المحتوى المحلي القائمة تحت مظلة واحدة، ولتكن هيئة أو وزارة سيادية؛ لما للمشروع من أهمية كمشروع وطني ضمن رؤية 2030.
- تفعيل ضريبة الثروة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات؛ لما لها من فائدة في الصرف على البنية التحتية، والخدمات من تعليم ومستشفيات... إلخ.
- تطوير التشريعات المحفزة للاستثمار في المحتوى المحلي، وأهمها آليات الشراء المسبق في نظام المنافسات الحكومية، علاوة على التشريعات الإعفائية والتحفيزية الأخرى.
- توعية المجتمع بطريقة علمية ومقنعة بجدوى المحتوى الوطني، ومن ثم المنتج الوطني؛ حيث الجودة، والسعر، والابتعاد عن الدعاية العاطفية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/WELQl>



## القضية الثانية دعم القطاع غير الربحي ورؤيتها 2030.



تناولت الورقة الرئيسة التي قدمتها د. نوف الغامدي، وعُقب عليها كل من د. خالد الربيعان و أ. محمد الدندني، وأدار الحوار د. محمد الملحم؛ دعم القطاع غير الربحي، من خلال تناول مفهوم هذا القطاع، ومناقشة قطاع التعاونيات، والتنمية المستدامة، ومؤسسات المجتمع المدني، والاهتمام بالاستثمار الاجتماعي، والعلاقة بين العمل المدني والتنمية الوطنية، وعلاقة وزارة العمل بالتنمية الاجتماعية، وكذلك مناقشة بعض المشاكل التي تواجه القطاع غير الربحي، وفي مقدمتها بيروقراطية الشؤون الاجتماعية. بالإضافة إلى استعراض بعض نماذج المنظمات الدولية في تنمية القطاع غير الربحي، وأهمية تسهيل الإجراءات، واقتراح مجموعة من الرؤى التطويرية للقطاع غير الربحي.



وذهبت الورقة الرئيسة إلى أن القطاع غير الربحي وباعتباره مكملاً للقطاع الحكومي، ومتكملاً مع دور القطاع الخاص، تُشرف عليه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وهو أمر غير كافٍ للارتفاع به، فهو يحتاج إلى فصل نشاطه عن الوزارة، وإنشاء هيئة عامة يرتبط بها، وتنسّل لها الأنظمة والتشريعات التي تمكّنها من أداء مهامها ومواجهة التحديات، وتغيير الفكرة النمطية السائدة عن هذه المؤسسات أنها مجرد مُقدّم للمساعدات المالية.



كما طالبت الورقة برفع وتيرة الاهتمام والرعاية بالقطاع غير الربحي؛ من خلال الدعم بالبيئة التقنية، والتدريب، وتجسيم العلاقة مع المؤسسات الحكومية خاصة الأوقاف، والتماهي مع الخطط الوطنية، والقياس والرصد وتأسيس الكفاءات، ودمج التطوع. وطالبت بتفعيله في أهم المجالات المؤثرة: التعليم، والصحة، والإسكان، مع استثمار موسم الحج كتجارب قائمة، وكميدان تنفيذ ثري بالفرص.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن تجربة هذا القطاع غير ناجحة رغم أنه قطاع واعد جدًا، وعامل مهم في تخفيف العبء عن المواطن متوسط الدخل، الذي يمكنه المساهمة فيه، والاستفادة من السلع والخدمات التي يقدمها بأسعار أقل من القطاع الخاص. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن التعاونيات تخلق عدداً كبيراً من فرص العمل لل سعوديين.

كذلك فإن البيروقراطية الحكومية، وفساد الإدارة في بعض التعاونيات، وحماية مصالح بعض الفئات- قيّدت هذا القطاع، وجعلته عديم الجدوى؛ بدليل وجود جمعيات تعاونية سعودية يزيد عمرها عن خمسين عاماً، ومع ذلك لا تزال متعرّة، وليس لها أثر يُذكر، بل ولم تتوسّع في نشاطاتها.

بالإضافة إلى أنه لا يمكن التعويل كثيراً على الحكومة في سياقها البنائي، وإنما التطبيقي. كما أن وسم القطاع بالمساعدات والتبرع فقط قاصر، وضرورة تعديل المفهوم الشائع عن القطاع غير الربحي، مع الاهتمام بالتوعية بهذا القطاع، والعمل على تطويره، وتطبيق نظام التوظيف فيه بدلاً من التطّوّر القاصر نوعياً، وزيادة موارده، والتنسيق بين المشاريع، وإقامة اتحاد للجمعيات. بالإضافة إلى الإفادة من التجربة الدولية، مع الترويج لهذا المجال خارج المملكة كفرصة للسمعة الدولية.

ورصدت المدخلات التي دارت حول موضوع الورقة رؤية البعض نحو ضرورة الاهتمام بقطاع التعاونيات، فهو عبارة عن تجميل لجهود الأهالي في أنشطة اقتصادية خلّاقة، وعامل أساسي في توفير السلع والخدمات بمختلف أنواعها، بحكم أن الربح ليس هو الأساس في التعاونية.

وتمَّ طرح فكرة الاستثمار الاجتماعي؛ لأنّه يقلّل من المخاطر الاجتماعية والإدارية، وعلى الدولة تشجيع ودعم الاستثمار المبني على الأثر الاجتماعي؛ لمواجهة الظواهر المجتمعية السلبية.

وذهب البعض إلى ضرورة فصل القطاع غير الربحي عن وزارة العمل، وهو ما سيسيهم في مرونة وسرعة تطويره، مع ضرورة التخصص في عمل المؤسسات الخيرية كما هو معمول به في الجمعيات الخيرية الأمريكية، حيث تتعدد المجالات التي تهتم بها هذه المؤسسات؛ كالتعليم، والثقافة، والصحة، والمجال الإنساني، والحقوق المدنية، والدين... وغيرها.

وبتالي تبيّنت الآراء حول الاستفادة من المنظمات الدولية في بناء مراكز تطوير وبحث لتطوير وتنمية هذا القطاع، وتمكينه من التمييز المؤسسي. وهناك قنون يرى أن هذه المنظمات تستهدف الدول المحتاجة، فهي منظمات دولية؛ لذلك دورها في التنمية المحلية قد يكون محدوداً.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- العمل على إفساح المجال أمام قيام التعاونيات، وتحفيض شروط إنشائهما.
- التوسيع في التعاونيات الاستهلاكية في الأحياء السكنية بحيث يساهم في إنشائهما سكان الحي.
- التأكيد على أهمية فصل التنمية الاجتماعية عن وزارة العمل، أو تأسيس هيئة مستقلة للتنمية الاجتماعية، مع تبسيط إجراءات تأسيس مؤسسات المجتمع المدني.
- القيام بوضع نظام للعمل المدني، بحيث يكون شاملًا تعريفه، وسُلْط حوكمه، وآليات تحقيق المرونة اللازمة لتحريره من البيروقراطية الراهنة.
- ضرورة توفير الدراسات والمعلومات عن النماذج العالمية لعمل مؤسسات العمل المدني.
- إجراء برامج توعية للتعرف بالعمل المدني وشرائطه وأهميته، وتحفيز العمل التطوعي.
- الاهتمام برفع القيود عن بعض استثمارات مؤسسات المجتمع المدني وغير الربحية؛ بغرض تغطية تكاليفها حتى لا تحتاج إلى دعم من الدولة.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/WELQL>

### القضية الثالثة مستقبل التجارة الإلكترونية في المملكة:

ذهبت الورقة الرئيسية التي كتبها م. أسامة كردي، وعُقب عليها كلٌّ من د. زهير رضوان و م. خالد العثمان، وأدارت الحوار د. نوف الغامدي، إلى أن أهمية التجارة

الإلكترونية في الاقتصاد الوطني تأتي من مجموعة من المميزات، تشمل تنوع الاقتصاد ودعم الناتج المحلي، وإحداث فرص عمل، وجذب الاستثمارات، مع دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تمتد هذه المميزات إلى أن تصبح التجارة الإلكترونية داعماً للصناعات المحلية. كما أن هناك عدة محاولات لتوفير خدمات التجارة الإلكترونية محلياً مشابهة لخدمات أمازون.

كما أشارت الورقة إلى أن نظام التجارة الإلكترونية الجديد والذي يشمل تراخيص جديدة لهذه التجارة، يتضمن حماية معلومات المستهلكين وتفاصيل الجهة المقدمة للخدمة، ويهدف من ضمن ما يهدف إلى تعزيز الثقة بين المحل الإلكتروني والمستهلك.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن التجارة الإلكترونية من أهم نتائج تكنولوجيا المعلومات في هذا العصر، وقد أدّى استخدامها في المعاملات التجارية إلى تغيرات اقتصادية، واجتماعية، ونفسية، وأفرزت نمطاً جديداً من التسويق والوظائف، وخلقت فرص عمل جديدة، وغيّرت بيئه العمل التقليدية. ولذلك فإن المملكة أمامها الكثير لتقوم به في مجال التجارة الإلكترونية، خاصة أن رؤية 2030 تضمنت في أهدافها تنشيط التجارة الإلكترونية، ووضعت في محاورها عدداً من النقاط التي يمكن أن تُسهم في تحقيق ذلك الهدف، بما في ذلك تنمية البنية التحتية للخدمات اللوجستية، وتطوير قطاع الاتصالات والخدمات المالية.

وناقشت المداخلات التي دارت حول موضوع الورقة الشركات الكبرى في مجال التجارة الإلكترونية في المملكة، والتجارة الإلكترونية "أسواق جديدة للشركات الكبرى"، وسوق التجارة الإلكترونية في المملكة، وتأثير



التجارة الإلكترونية على التجارة المحلية وعلى سوق العمل، وأسباب اتجاه المستهلكين إلى التعاملات الإلكترونية، ومدى الاستفادة المحلية من التجارة الإلكترونية.

كذلك رصدت المدخلات إحصاءات حجم التجارة الإلكترونية في المملكة، وكيف أن الشركات السعودية لما تحصل بعد على حصتها في السوق، حيث إن الشركات العالمية تستحوذ على النسبة الكبرى من السوق.

وذهب البعض إلى أن التجارة الإلكترونية - ومع تطورها في المملكة - ستؤثر على فرص العمل؛ ولذا يجب التركيز على كيفية ضمان الحصول على حصة الاقتصاد السعودي، بما فيها فرص العمل، والتتركيز على زيادة المحتوى المحلي فيها عملاً وإنتاجاً، وألا يطغى على السوق ما هو مستورد فقط.

كما تناولت المدخلات تأثير التجارة الإلكترونية على التجارة المحلية، والأسباب التي تدفع بالمستهلك السعودي إلى الذهاب للسوق الإلكترونية بدلاً من السوق المحلية، والتي منها: ارتفاع الأسعار، وعدم الثقة في جودة المحلي، وتوفير الجهد والوقت والمالي.

وأكد المناقشون أهمية اللحاق بالسوق الإلكترونية؛ لأنها سوق المستقبل، فلابد من دعمها، وتذليل العقبات أمامها، بحيث تنشط محلياً، ويستفيد منها المنتج والتاجر والموزع والمستهلك المحلي، داخلياً وخارجياً.

وفي نهاية النقاش، توصل الملتقى لعدد من التوصيات التي تهدف إلى استقراء مستقبل التجارة الإلكترونية في المملكة، ومدى دعمها وفعاليتها في تحقيق رؤية المملكة وتطوراتها، أهمها:

- السعي لأن تصبح التجارة الإلكترونية داعماً للصناعات المحلية؛ من خلال إحداث فرص عمل، وجذب الاستثمارات، مع دعم ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- العمل على فتح الحدود وإزالة الحواجز أمام الشركات المتقدمة في مجال التجارة الإلكترونية لنقل تقنیاتها وأنظمتها وتوطینها في المملكة، مع ضمان إتاحة المجال للمؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة في الاحتفاظ بدورها في مجمل المنظومة.
- تنمية البنية التحتية للخدمات اللوجستية، وتطوير قطاع الاتصالات والخدمات المالية، بما يسهم في تنشيط التجارة الإلكترونية، تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة 2030.
- التركيز على زيادة المحتوى المحلي في التجارة الإلكترونية عملاً وإنجاتاً.
- طرح الأنظمة الالزمة ولائحتها التنفيذية المشرّعة والمنظمة لهذا العمل التجاري، مع تحديد الضوابط المقنة له.
- الاهتمام بتطوير الجوانب القانونية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية.
- القيام بإنشاء برنامج للتوازن الاقتصادي (offset program) للشركات الأجنبية الكبرى التي ترغب في العمل في المملكة في مجال التجارة الإلكترونية؛ بغرض نقل التقنية والمعرفة في هذا المجال، وتدريب الكوادر السعودية للعمل فيها.
- تأسيس جمعية علمية للتجارة الإلكترونية، وكذلك إنشاء غرفة تجارية متخصصة في شؤون التجارة الإلكترونية أو لجان وطنية في الغرف التجارية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/vvPlb>

#### القضية الرابعة

#### برنامج تطوير القطاع المالي: ثلاثة رائد واحد

تناولت الورقة الرئيسية التي كتبها د. إحسان بو حليقة، وعُقب عليها د. ناصر القعود و أ. جمال ملائكة، وأدارت الحوار أ. فاطمة الشريم؛ موضوع برنامج تطوير القطاع المالي، وهو أحد 10 برامج أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية في إبريل 2017م؛ لتحقيق رؤية المملكة 2030. يتمحور دوره في تطوير قطاع مالي متعدد وفاعل؛ لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتتنوع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير وتعزيز مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية، لتكوين سوقٍ مالية متقدمة مع الحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي.

كما تناولت الورقة التحديات الأساسية التي سيتعامل معها البرنامج، مثل: محدودية مصادر التمويل، والاعتماد على التمويل المصرفي، وتدني مستوى التغطية الشاملة للخدمات المالية، وانخفاض نسبة الادخار، وال الحاجة إلى تطوير البنية التحتية للأتمتة، وضعف الثقافة المالية.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في إبراز أهمية برنامج التطوير المالي باعتباره أحد محاور رؤية 2030، وأهدافه المتعددة التي تتجه نحو تنوع منتجات القطاع المالي، والحد من التركيز في سوق الأسهم، وزيادة الشمول المالي، مع التأكيد على فتح قطاع الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة الناشئة مثل شركات التقنية المالية، لتحفيز الابتكار.

كما أوضحت التعقيبات أن تطوير القطاع المالي يتمحور حول تطوير قطاع مالي متعدد وفاعل؛ لتحقيق دعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتتنوع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار.

وناقشت المداخلات التي تمت حول موضوع القضية أهمية إقرار برنامج تطوير القطاع المالي، كأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق أي نمو اقتصادي وتنمية حقيقة، وكيف أن تفريذ رؤية 2030 يتم عن طريق مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف الرؤية، وأحد هذه البرامج هو برنامج التطوير المالي.

ورصدت المدخلات بعض النشاطات المتعلقة بالقضية؛ كتطوير الكوادر العاملة في القطاع المصرفي، وتنمية ثقافة الادخار، وتنمية الرهون العقارية، والاستثمارات الأجنبية والفوائد العائدة منها، والتمويل الجماعي، والتتوسيع في تأسيس صناديق التقاعد والاقتصاد غير الرسمي كإحدى وسائل مكافحة التستر. وتمت الإشارة إلى أن القطاع المالي في السعودية يعاني من حالة تشبه الاحتكار من مجموعة البنوك الوطنية وال أجنبية. كذلك أكد المناقشون على أن هناك دوراً للتعليم فيما يخص تحقيق تطلعات برامج تطوير القطاع المالي في جانب توفير الموارد البشرية المؤهلة، وتطوير الثقافة المالية في المجتمع.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- العمل على إيجاد أوعية استثمار جديدة تستقبل مبالغ صغيرة حسب قدرة المواطن.
- تطوير أداء مرفق القضاء في القطاع المالي لتوسيع الاستثمار في هذا القطاع من الداخل والخارج.
- ضرورة تأسيس جهاز يقوم بدور الوسيط في تأسيس أدوات ضمان استثماري.
- أن يتم تبني برامج ومبادرات احترافية لنشر الوعي الاستثماري لدى المواطنين.
- ضرورة تفعيل التأمين الإلزامي وخاصة الصحي؛ مما يسهم في دعم ميزانيات شركات التأمين المتخصصة في الرعاية الصحية، وتفعيل التأمين التكافلي.
- الاهتمام بدعم بنوك الأفكار وإنشائها كي تكون مصدراً من مصادر الاقتصاد الوطني المتنوع، ومكافحة التستر.
- أن يتم تبني التمويل الجماعي عبر منصات إلكترونية لتمويل مشروعات صغيرة أو متناهية في الصغر.
- أن يتم تبني الحملات التوجيهية الإرشادية لرفع مستوى ثقافة الادخار لدى المجتمع.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/8HGpn>

## القضية الخامسة

### الجدوى الاقتصادية لصناديق الاستثمار الوقفية:

أوضحت الورقة الرئيسة التي كتبها د. سليمان الطفيلي، وعُقب عليها كلٌّ من د. حميد الشايجي و د. مشاري النعيم و د. عبير برهمين؛ أن أهمية صناديق الاستثمار الوقفية تأتي باعتبارها الوباء الذي يمكن للواففين أياً كان حجم أموالهم أو عددهم أن يكتتبوا فيها بوحداتهم الوقفية للأهداف التي يرغبون فيها أو يساهمون في دعمها والوقف عليها بجزء يسير من أموالهم صدقةً وبِرًا لهم عند الله تعالى إلى يوم القيمة.

وأشارت الورقة إلى أنَّ أهم ملامح الجدوى الاقتصادية لصناديق الاستثمار الوقفية تتمثل في: توسيع مشاركة قطاع الأوقاف في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة، تدرج تحت مفهوم الشراكة أو المسؤولية المجتمعية لأحد الأهداف الإستراتيجية لرؤية المملكة 2030، تنوع مجالات الاستثمار الوقفي في الصناديق الاستثمارية المتعددة الأغراض، ورفع مستوى إنتاجية القطاع الوقفي ضمن القطاع غير الربحي لللاقتصاد في الناتج القومي والدخل.

وذهب التعلقيات إلى أهمية وجود برامج المستدامة للأعمال الخيرية، ومنها الصناديق الوقفية الاستثمارية، وأن هذه الصناديق الوقفية ستكسر حالة الفردية في العمل الوقفي.

وأكيدت التعلقيات أن الاستثمار الوقفي يحتاج إلى أفكار جديدة خارج الصندوق مع مراجعة عميقة للتجربة التاريخية الممتدة لأربعة عشر قرناً، وهي تجربة فريدة ومهمة فيها كثير من الإيجابيات وبعض السلبيات. كما أن التحول من الوقف التقليدي إلى الصناديق والشركات الوقفية سيوسع من نشاطات الوقف الاستثمارية، وسيجعل منه أحد العناصر الاقتصادية المهمة التي سيكون لها إسهام واضحٌ في التنمية الاجتماعية بشكل عام.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن نجاح واستدامة الأوقاف بأنواعها يتطلب وجود معايير واضحة للحكومة الداخلية قابلة للتطبيق والمتابعة، لا تقل عن تلك المعتمول بها في الشركات المساعدة، وذلك حتى يثق المجتمع في جودة إدارتها وتحقيق أهدافها.

وأشار المناقشون إلى أن الأوقاف ما زالت تعاني الكثير من المعوقات النظامية والإجرائية والقضائية... إلخ. ولهذا يصعب علاجها في الفترة الحالية بشكل كلي إلا من خلال مبادرات وقفية كالصناديق والكيانات الوقفية، وعلى هذا الأساس فإن تفعيل الدور التنموي للأوقاف يتطلب مشاركتها في مجالات تنمية متعددة، وهو ما يمكن عمله من خلال فتح صناديق وقفية عديدة من خلال الكيانات الوقفية والخيرية في القطاع غير الربحي.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أكد المناقشون على ضرورة أن تقوم الهيئة العامة للأوقاف بتشجيع ونشر فكرة هذه الصناديق وتسهيل متطلبات تأسيسها عبر بوابتها الإلكترونية، بالإضافة إلى دعوة المختصين عبر اللجان والمراكز الوقفية للتعرّيف بهذه الصناديق وانعكاساتها الإيجابية على الواقفين والمنتفعين من الأوقاف.
- التأكيد على أن تبادر الإدارات العليا في الكيانات غير الربحية لتأسيس صناديق استثمار وقفية؛ لدعم مشاريعها، وتغطية المصاري夫 التشغيلية السنوية مع التوسيع في مجالات عمل الخير والبر.
- أن يتم عقد دورات تدريبية وتنفيذية لمسؤولي القطاع غير الربحي والمتطلعين للأوقاف لتأسيس صناديق الاستثمار الوقفية.
- أن يتم عقد تحالفات بين الكيانات غير الربحية المتماثلة في النشاط والأهداف؛ لتقليل التكلفة، وتوفير فرص أكبر للعمل.
- وكذلك ضرورة إعادة النظر في مجلس النظارة وتطوير آليات جديدة لإدارة الأوقاف، وضرورة إعطاء نظار الأوقاف اهتماماً خاصاً فيما يتعلق بأدوارهم المتعارف عليها.
- بالإضافة إلى أهمية تشجيع الأوقاف الثقافية والمهنية والعلمية، وتحث الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني غير الربحية على الاستثمار في صناديق الوقف الاستثمارية؛ لضمان استمرارية تغطية المصاري夫 الإدارية والتوسيع في أعمال هذه الجهات، بالإضافة إلى توعية المجتمع بأهمية المشاركة في صناديق الوقف الاستثمارية بتبسيط لغة الخطاب.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/f3Suk>

## القضية السادسة

### دافوس الصحراء والاستثمار في تقنيات المستقبل:

وأشارت الورقة الرئيسة التي كتبها د. حامد الشراري، وعُقب عليها د. نوف الغامدي و د. عبد العزيز الحرقان، وأدارت الحوار أ. أسمهان الغامدي؛ إلى أن مبادرة مستقبل الاستثمار 2018- منتدى دافوس الصحراء - هي مبادرة محلية برؤى عالمية، مرتكزاتها الرئيسية هي "الاستثمار في التحول"، و"التقنية كمصدر للفرصة"، و"تطوير القدرات البشرية". وفي المبادرة طُرحت قضايا مهمة شملت مستقبل الإنسان بشكل عام، وآفاق الصحة العامة، وتأثير التقنية وتطورها.

وأكدت الورقة الرئيسة على أنه بالرغم من الإيجابيات الاقتصادية في الاستثمار في المشاريع الريادية وعالية المخاطر كتقنيات المستقبل على المدى البعيد، إلا أن هناك إجمالاً واضحاً من القطاع الخاص والمستثمرين والمؤسسات المالية في تمويل تلك المشاريع في الوقت الحالي، إضافة لعدم الوعي بأهمية الاستثمار برأس المال الجريء. وفي مقابل هذا الإلحاح عن الاستثمار في التقنيات الحالية؛ فإن ثمة ثورة رقمية تتطلب الدسّتعداد والجهوزية لها من خلال العديد الإجراءات، وأهمها: وجود خطط واضحة لتنمية المعرفة والدفع نحو الاستثمار في التقنيات المتقدمة والمستقبلية، وسنُ تشرعات جديدة تتماشى مع هذه الثورة وتساعدها، وتكون مشجعة ومحفّزة للاستثمار في تقنيات المستقبل ضمن الإطار الإستراتيجي لرؤية 2030، وكذلك استخدام جهاز مستقل مُخصص للاستثمار في تقنيات المستقبل يكون مقرّه مدينة نيوم.

وذهب التعلقيات إلى أن تقنية المستقبل قد تكون في مراحلها البدائية الآن تتشكل في مكان ما بعيداً عن أعيننا، ولا نعلم عنها شيئاً. نحن بعيدون جداً عن مكان تولد التقنيات الجديدة، ولكن لدينا موارد كفيلة بتحقيق الارتباط بتقنيات المستقبل إذا ما خطّطنا لها جيداً.

وأشارت التعقيبات إلى أنه بالرغم من كل التدّولات التي تشهد لها المنطقة والعالم، يأتي "دافوس الصحراء" متواافقاً مع رؤية المملكة 2030،



التي تتركز على الاستثمار من خلال تحفيز فرص النمو وتعزيز الابتكار، وبعدُ المؤتمر الذي يفتح أبوابهاليوم هوأفضل تجمع عالمي لعرض تلك الاستثمارات.

وأشارت المدخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن قدراتنا المحلية الان لتهلنا لنكون ضمن الفاعلين في تقنيات المستقبل أو في استثمارها، وأن البنية التحتية المتوفرة والمخطط لها من حيث توفير السعة والسرعة اللازمين لنقل وتبادل البيانات، لا تفي بنسبة مقنعة من الطموحات المطروحة لدافوس الصحراء، كما أن المشكلة الكبرى تكمن في تكوين العقول والتفكير المطلوب للمشاركة الفعالة في تقنيات المستقبل واستثماراته.

بينما ذهب بعض المناقشين إلى أن مكاسب المملكة من هذا المنتدى لا تنحصر في استقطاب أموال لاستثمارها فحسب؛ وإنما المكسب الأكبر يتجاوز ذلك؛ فنقل التقنية، ونقل الخبرات، والتنوع في صناعة التدريب النوعي، تلجم عناصر تكتمل منها منظومة يتأسس من خلالها بناء ثقافي واقتصادي.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أوصى المناقشون بأن يتم توفير البنية التحتية لشبكة الاتصالات والبنية التحتية لشبكة المواصلات مع إيجاد موارد مالية للتطوير المستمر.
- أن تهتم الدولة بوضع برنامج استثماري في صناديق رأس المال الجريئة العالمية.
- تستلزم متطلبات جاهزتنا للثورة الرقمية الهاوية والقادمة ضرورة مراجعة الإستراتيجيات والتنظيمات والتشريعات التقنية الحالية وتحديتها باستمرار.
- ضرورة سن تشريعات جديدة تتماشى مع هذه الثورة الرقمية وتشجعها وتحفّزها.
- يجب أن نبذل بسخاء في الاستثمار في العقل البشري ونطوره بشكل متوازن مع الاستهلاك، إن لم يكن أسرع حتى نواكب متطلبات العصر ونصبح من المصنعين.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/EJxnO>

## القضية السابعة

### في اقتصاديات الدول المُنافِسة، المحتوى المحلي هو كل شيء:

أشارت الورقة الرئيسة التي كتبها د. إحسان علي بوجليفة، وعَقب عليها د. نوف الغامدي و أ. محمد الدندني، وأدار الحوار د. عبدالله بن ناصر الحمود؛ إلى أن اهتمام "رؤية 2030" بالمحظى المحلي كان إِيدَانًا بعهْدٍ جديدٍ فيما يتصل بزيادة الاعتماد على الموارد البشرية المواطنة، واقتراض حصة متعاظمة لتكون من نصيبها من أي نشاط اقتصادي يُمارس، وهذا ينطبق على الواردات والصادرات من سلع وخدمات.

كذلك ترى الورقة أن في اقتصاد الدول "المحتوى المحلي هو كل شيء"، هو "الوعاء" الذي تُغَرَّفُ منه "القيمة المضافة"، ومحصلة القيمة المضافة هو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يقيس قيمة ما يولّده الاقتصاد من سلع وخدمات في عام. كذلك فإن تنمية وتعزيز المحتوى المحلي قد تعني توجهات اقتصادية جديدة، فهي سياسة قد تضع الاقتصاد أمام خيارات جديدة، أو تتطلب اتخاذ قرارات محددة انسجاماً مع سياسات أخرى.

وأكَدت التعقيبات على أن "المحتوى المحلي" من الموضوعات المهمة والإستراتيجية في المنظورين القريب والبعيد، وبه قوة الدولة والمجتمع ونموهما التنافسي محلياً وإقليمياً ودولياً، وهو القوة الناعمة للسياسة الخارجية.

وذهبَت التعقيبات أَيْضاً إلى أن من أكبر العوائق التي واجهت المحتوى المحلي منذ انطلاق الرؤية هو التنظيم والقوانين؛ ولذلك جاء الأمر الملكي الكريم بإعطاء صلاحيات لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية لتكون لها اليد الغليان على هذه الشركات الكبرى في المملكة، لفرض الإمكانيات المتاحة في السوق على هذه الشركات، حيث إِنْشاء الهيئة استهدف تعظيم مشاركة المنشآت الاقتصادية في الناتج المحلي وزيادة الطلب على المحتوى المحلي، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي.

وأشارت المدخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن المحتوى المحلي هو بعد إستراتيجي لا بد من الاهتمام به، ويجب ألا ينخفض نسبياً عن ٥٠٪، بل الطموح أن يتجاوز ذلك على الدوام، وأكدت المدخلات على أن القيمة المضافة يمكن أن تكون من رأس المال الوطني أو المواد الخام الوطنية أو أي مدخلات وطنية، وبالتالي لا يُحَمَّل المحتوى المحلي أكثر مما يتحمله فيما يتعلق بالقوى العاملة الوطنية. بينما ترى بعض المدخلات أن الدراسات أثبتت عدم جدواي سياسة المحتوى المحلي على المدى البعيد؛ لذا فإنه لا بد من استحداث سياسات مختلفة عن المحتوى المحلي لتعزيز الاقتصاد ومعالجة التحديات الداخلية، وأن تستهدف هذه السياسات خلق بيئة تجارية وتنظيمية جيدة، والحد من الحواجز التجارية والاستثمارية، واستهداف سياسة الابتكار وتطوير البنية التحتية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- الاعتماد والاهتمام بالأرقام والإحصائيات في أعمال هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، بما يخدم تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية، والتعريف بالواردات التي يمكن التعامل معها كفرص صناعية.
- العمل الجماعي والتنسيق مع كل الجهات التي تُعنى بالمحتوى المحلي، وبالذات وكالة الطاقة والصناعة والثروة المعdenية لشؤون الصناعة.
- التركيز على الخبرات والتجارب الوطنية في أنشطة المحتوى المحلي، واقتصرار الاستشارات الخارجية على أفراد مختصين وبارزين في هذا المجال للاحتياج الفعلي والنادر.
- التركيز على التعليم الفني والتقني، وحيث كل منشأة اقتصادية أن يكون لديها قاعدة بيانات لإعداد كوادر وطنية ذات كفاءة عالية، وإعادة تقييم المخرجات الجامعية بما يتواهم ومتطلبات المحتوى المحلي.

- الظهور الإعلامي المتوازن من الإنجازات المستمرة للمحتوى المحلي، وتعريف المجتمع بدور الهيئة في تنمية المحتوى المحلي.
- تطوير منصة اعتماد بحيث تشمل كلّ ما يعني وبهم المحتوى المحلي، دعماً للشفافية من ناحية، وزيادة للتعرّيف الشامل بالدور المنوط بمنصة اعتماد.
- الحرص على مبدأ التوازن والموازنة بين الصناعة والخبرات المحلية وما يماثل ذلك دولياً تفادياً لحدوث انخفاض متوقع للصادرات المحلية، حفاظاً على النسبة المستهدفة للميزان التجاري وعلاقة المملكة في التجارة البينية.
- تعظيم دور المحتوى المحلي في المجالات ذات المزايا النوعية التي تحظى بها المملكة خصوصاً في النفط والبتروكيماويات والمعادن.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/HNebw>

### القضية الثامنة

#### عضوية المملكة في G20: الأبعاد الناجعة في استثمارها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً:



أشارت الورقة الرئيسية التي كتبها د. عبد الله العساف، وعُقب عليها م. أسامة كردي و د. نبيل المبارك، وأدار الحوار أ. عبدالرحمن الطريبي؛ إلى أن مشاركة المملكة في قمة العشرين 2018 يؤكد على أنها تُعد إحدى الدول العشرين الكبار، ولها دور مؤثر على الساحة الدولية على مختلف الأوجه الاقتصادية والسياسية والأمنية والدينية.

وذهب التقييمات إلى أن المملكة تحتاج إلى رفع مستوى استفادتها من هذه العضوية بما يعود بالفائدة إلى اقتصادها ومواطنيها عن طريق جذب الاستثمارات العالمية المخصصة لنقل التقنية وإحداث الوظائف ذات النوعية المرتفعة، وفتح الأسواق العالمية أمام منتجاتنا وخدماتنا، ويتتحقق ذلك بالتنفيذ الدقيق والعاجل لرؤية 2030 وكافة برامجها ومبادراتها. كما أنَّ توسيع الشركاء الاقتصاديين أمرٌ يجب أن يكون على الأولويات الاقتصادية للمملكة، وفي هذا الإطار لا بد من النظر في تطوير العلاقة الاقتصادية والسياسية مع أمريكا ومع مجموعة دول الميريكوسور في أمريكا الجنوبية.

وطرحت التقييمات عشر نقاط كأبعاد للنجاح في تعزيز المجموعة لتعظيم مصالح المملكة، وتحقيق العديد من الفوائد سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً



من خلال وجود المملكة في مجموعة العشرين، ومنها التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات الدولية مع كل دولة من دول مجموعة العشرين، ومحاولة إيجاد قواسم مشتركة معها، واستغلالها لتكوين مصالح اقتصادية مهمة من خلال لجان وأعمال المجموعة.

وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن وجود المملكة في نادي العشرين سياسياً وإعلامياً يُعد إنجازاً ضخماً يعطى للملكة زخماً كبيراً على وجهة الاهتمام والتقدير الكبار في العالم كله.

كما ذهب المناقشون إلى أن أهم عنصر يجب التركيز عليه من الآن وحتى موعد انعقاد قمة 2020 في الرياض هو تهيئة مجموعة من الاقتصاديين من الآن للبدء في إجراء الدراسات الاقتصادية الإعلامية عن الجوانب التنموية في المملكة بأكثر من لغة أو أن تُترجم لأكثر من لغة، يفهمها الوفود الإعلامية لأعضاء مجموعة العشرين، الذين سوف يحضرون القمة. وكذلك تشكيل هيئة لها مجلس إدارة برئاسةولي العهد وعضوية وزراء المالية والاقتصاد والعمل، إضافة إلى آخرين من القطاع الخاص، ويكون محافظها عضواً في مجلس الاقتصاد والتنمية، وتهدف لوضع برامج محددة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، تسعى إلى تعزيز مكانة المملكة داخل المجموعة.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- السعي إلى تعزيز العلاقات الدولية مع كل دولة من دول مجموعة العشرين.
- استهدف رفع مستوى استفادة المملكة من هذه العضوية بما يعود بالفائدة إلى اقتصادها ومواطنيها عن طريق جذب الاستثمارات العالمية المخصصة لنقل التقنية وإحداث الوظائف ذات النوعية المرتفعة.
- أن يتم فتح الأسواق العالمية أمام منتجاتنا وخدماتنا، وتنوع الشركاء الاقتصاديين، مع تسويق بعض المشاريع في الداخل والتي قد تواجه بعض الصعوبات في قبولها من خلال أعمال المجموعة.

- العمل على تكوين مجموعات ضغط سعودية لحماية مصالح المملكة من خلال استغلال لجان ومؤسسات تلك المجموعة، وتفعيل دورنا في القطاعات واللجان والتخصصات الأخرى في المجتمعات مجموعة العشرين، وعدم التركيز على القطاعين السياسي والاقتصادي فقط.
- أن يتم استضافة الإعلاميين الذين مختلف معهم قبل من تتفق معهم لمدة شهر، والسماح لهم بالتجول في السعودية.
- العمل على زيادة التعاون مع دول أمريكا الجنوبية الأقل حساسية وتحمّلاً على آثار التقنيات وغيرها مقارنة بالدول الغربية الصناعية التي تتسبّع قيوداً شديدة على نقل التقنية والمعرفة المصاحبة لها.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/I80o8>





من التوصيات حول:  
الأبعاد الناجعة لعضوية المملكة في

تفعيل العلاقات الدولية مع كل دولة من دول  
مجموعة العشرين



رفع مستوى استفادة المملكة من هذه العضوية في مختلف المجالات

العمل على فتح الأسواق العالمية أمام منتجاتنا  
وخدماتنا، وتنوع الشركاء الاقتصاديين



تكوين مجموعات ضغط سعودية لحماية مصالح  
المملكة



استضافة المملكة للإعلاميين الذين يختلفون معهم قبل من تتفق معهم



## القضية التاسعة دور مركز الشراكات الإستراتيجية الدولية لعلاقات المملكة العربية السعودية الإستراتيجية:



أوضحت الورقة الرئيسية التي كتبها م. أسامة كردي، وعقب عليها م. حسام البحيري و م. خالد العثمان، وأدارت الحوار د. وفاء الرشيد؛ أن برنامج الشراكات الإستراتيجية يهدف في رؤية 2030 إلى توطيد التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف كذلك إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركات الإقليميين والعالميين، كما يهدف إلى زيادة تأثير المملكة في العالم إقليمياً وعالمياً واقتصادياً وسياسياً.

وأشارت الورقة إلى أن المراقب يلاحظ تأثير برنامج الشراكات الدولية على النشاط السياسي والاقتصادي للحكومة السعودية ومسؤوليتها وتركيزها على الدول المستهدفة، سواء كان هذا النشاط مرتبطاً بزيارات الوفود السعودية للخارج، أو استقبال الوفود الزائرة، أو لقاءات رجال وسيدات الأعمال، أو المنتديات الثنائية.

وذهب التعقيبات إلى أن إنشاء مركز الشراكات الإستراتيجية الدولية خطوة في الطريق الصحيح، ولكن لضمان نجاح سياساته لا بد من أن تتوفر لديه إمكانيات إضافية ضمن الأعمال التي يقوم بها، مثل: أن يكون على دراية كاملة بالاحتياجات المحلية المطلوبة من تعليم وتطوير ونمو وتقنيات، ولديه القدرة على جلب رؤوس الأموال وعمل الأبحاث والدراسات المختلفة؛ للتعرف على أفضل سبل التعاون وتجويدها مع الشريك المناسب، وإيجاد القدرات والكفاءات المطلوبة.

وأكدت التعقيبات أن برنامج الشراكات الإستراتيجية ربما هو البرنامج الوحيد بين كل برامج الرؤية الذي يتطلب حشد وتنسيق كل الجهود في كل مستويات وشرائح المجتمع لتحقيق الأهداف المرسومة والإستراتيجيات المحددة، فلا غنى أبداً لبناء مثل هذه العلاقات الإستراتيجية عن تفعيل دور القطاع الخاص، وبناء جسور التعاون الاستثماري والتبادل التجاري بين المملكة والدول المستهدفة بالبرنامج، ولا غنى عن تفعيل أدوات الدبلوماسية العامة والشعبية لبناء صورة نمطية إيجابية ومؤثرة عن المملكة لدى المجتمعات المستهدفة.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن العلاقات الإستراتيجية تتأثر كثيراً بقوة الدولة وضعفها، وحرتها في الاختيار وإبرام الاتفاقيات التي تريدها

ومع أي طرف تختار، كما أن الهيمنة تُعدّ عائقاً أمام بناء شراكات إستراتيجية حقيقية خصوصاً مع دول لا تلتزم باتفاقياتها.

وذهب المناقشون إلى أن نظام الوكالات التجارية المعمول به حالياً لا يشجع المستثمر الأجنبي على الدخول كمستثمر شريك يتبعه بنقل وتوطين التقنية داخل المملكة، كذلك فإن نظام الوكالات يسهم في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية خاصة فيما يتصل بالالتفاف والتهرب من رسوم الاستثمار الأجنبي. وأكدت المداخلات أن العوامل الثقافية لها دور كبير في تحقيق شراكات إستراتيجية فعالة.

كما أن مبدأ الشراكات الاقتصادية يرتكز على العلاقات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى القضايا الأكademie الثقافية وليس الاقتصادية فقط، وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن تتوافق لدى مركز الشراكات الإستراتيجية الدولية إمكانيات إضافية ضمن الأعمال التي يقوم بها، مثل: أن يكون على دراية كاملة بالاحتياجات المحلية المطلوبة من تعليم وتطوير ونمو وتقنية.
- استغلال التقلبات الحاصلة في العالم اليوم لمصلحة المملكة، وذلك بتنويع شراكاتنا الإستراتيجية.
- التأكيد على أهمية تفعيل التواصل المؤسسي والمجتمعي لبرنامج الشراكات الإستراتيجية الدولية مع مختلف فئات المجتمع المستثماري والمدني في المملكة.
- تفعيل جهود الدبلوماسية العامة والشعبية للمساهمة في تحسين الصورة النمطية عن المملكة في الخارج.
- العمل على تنظيم الاستثمارات السعودية في الخارج لتكون إحدى مهام وأدوات هذا المركز.
- تفعيل الشراكات الإستراتيجية الداخلية أو الخارجية وتقديم منتجاتها وآثارها، والاهتمام بإنشاء شراكات إستراتيجية مع جامعات عالمية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/clcEG>



## القضايا الثقافية





## تقديم:

أرست رؤية السعودية 2030 التي أعلنها سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، انطلاقة جديدة للثقافة السعودية باعتبارها أحد أهم محركات التحول الوطني نحو التنمية البشرية.

وتسعى "الرؤية" لتطوير قطاع الثقافة في المملكة، وتأسيس مراكز حاضنة للإبداع، وتوفير منصات للمبدعين للتعبير عن أفكارهم وطموحاتهم، وكذلك خلق صناعة ثقافية تُعنى بالفن والمسرح والسينما والأنشطة الفنية والتشكيلية، وتحويل الثقافة إلى عنصر رئيسي للتواصل بين الناس ورافد للاقتصاد، وكذلك تعزيز "الرؤية" اتجاه السعودية لتوسيع قاعدتها الثقافية، وتطوير البنية التحتية لقطاع الثقافة والترفيه ليصبح جزءاً من تحسين مستوى معيشة المواطن السعودي، ورافداً حضارياً واقتصادياً للبلاد.

كما أعلن سمو عهد ولي الأمير محمد بن سلمان، أن "الترفيه والثقافة سيكونان رافدين مهمين جداً في تغيير مستوى معيشة المواطن السعودي خلال فترة قصيرة".

لذا كان الجانب الثقافي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال 8 قضايا طرحت، وتناولت الموضوعات التالية:

- **"القمة العربية الثقافية" المنتظرة، هل ستصنع فارقاً؟** تبع أهمية طرح هذه القضية مما تشهده المملكة خلال رؤية 2030 من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، حيث تأتي دعوة المملكة لقمة عربية ثقافية استعادة لدور المملكة الريادي في الكثير من المجالات، ومنها المجال الثقافي.

- **وزارة الثقافة.. المعنى والدلالة:** تم اختيار موضوع القضية؛ لأن الثقافة تُعدّ محوراً مهماً في التنمية ورؤية المملكة 2030، وتوظيفها سيكون أكثر فاعلية في الرؤية من خلال وزارة مستقلة للثقافة. فقد أرست رؤية السعودية 2030 التي أعلنها ولي العهد

الأمير محمد بن سلمان انطلاقة جديدة للثقافة السعودية، باعتبارها أحد أهم محركات التحول الوطني نحو التنمية البشرية.

- الدورة الثالثة لمنتدى أسبار الدولي 2018، بعنوان: عصر المستقبل "السعودية غداً": من خلال طرح موضوع القضية تم استعراض نتائج وفعاليات منتدى أسبار الدولي 2018 الذي عُقد على مدى ثلاثة أيام برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بدر بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، وشارك في أعمال المنتدى 90 متحدّثاً من 19 دولة حول العالم، وعقدت 12 جلسة، و6 ورش عمل و8 محاضرات، فضلاً عن اللقاءات والندوات وتبادل المعرف والخبرات. وقد جرى ذلك بحضور تجاوز ثلاثة آلاف شخص في الأيام الثلاثة من مختلف مناطق المملكة، فضلاً عن أن جلسات المنتدى ومحاضراته قد نُقلت بواسطة تقنية الواقع المعزز ثلاثة الأبعاد على الإنترنت وقناة اليوتيوب؛ للتمكن من مشاهدتها والمشاركة فيها في جميع أنحاء المملكة والعالم.

- **الأمن الثقافي:** تعتبر هذه القضية مهمة جدًا؛ نظراً لأنّ الأمن الثقافي في حياتنا المعاصرة لم يعد مجرد هدف ثقافي- فكري، وإنما أصبح هدفًا حضارياً شاملًا، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الثقافية. فالأمن الثقافي يُعدّ عنصراً لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهراً من مظاهر القدرة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية التي سعت قوى الشر والبغى عبر التاريخ إلى إنهاء خطوط الدفاع الفكرية والعقدية كخطوة أولى لعملية الاستيعاب والسيطرة؛ لذا يُنطئ من يعتقد أنّ الأمن الثقافي هو عبارة عن غلق الأبواب والانطواء على النفس وتكتير لائحة الممنوعات، والابتعاد عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، فالأمن الثقافي لا يُشكّل حالة سلبية تتجسد في صد الناس عن المخاطر المحتملة.

- **مشروع سلام للحوار الحضاري:** إن أهمية طرح موضوع القضية ينبع من انسجام جميع مسارات مشروع سلام للحوار الحضاري مع رؤية المملكة 2030، لترسيخ مبادئ التعايش والحوار بين البشر باختلاف أديانهم وثقافاتهم وأعراقيهم، وكذلك من أجل بناء صورة ذهنية حقيقة وإيجابية عن المملكة في مختلف المحافل الدولية، وتقديم منجزاتها الحضارية، وإبراز دورها الرائد في التعايش وبناء السلام العالمي.

- **مُهدّدات اللغة العربية والسبل المقترنة لمواجهتها:** نتيجة للمهدّدات الكثيرة التي تتعرض لها اللغة العربية تم اختيار طرح موضوع القضية؛ حيث إن هناك عوامل كثيرة أدت إلى ضعف لغتنا العربية، بعض من هذه العوامل جاء نتاجاً للمدنية والحداثة، وبالبعض الآخر نتيجة للتأثير الخارجي المتعمّد الهدف إلى تفتت الثقافات والهويات الوطنية فاسقاً المجال لظهور هوية عالمية، وغياب دور البيت والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام في حماية اللغة العربية وتنميّة الحس الوطني بلغة القرآن الكريم وحمايتها من المهدّدات التي تنازعها، بالإضافة إلى اللهجات العالمية التي تعدّ من أهم مُهدّدات اللغة الفصحي، وكذلك المناخ العام في البيت والمدرسة والعمل والشّارع الذي يُخرج هجينًا من اللغات واللهجات التي تهدّد اللغة الأم في عقر دارها. كما أن الدافعية نحو تعلّم اللغة العربية في عصر "العولمة" تراجعت أمام متطلبات السوق ومساقات التدريس في الجامعات التي لم تَعد العربية فيها هي اللغة الأساسية، بل تجد منافسةً من اللغات الأجنبية في الجامعات العربية نفسها.

- **اللائحة السعودية لموقع التراث العالمي: التنمية والحفاظ على الثقافة:** تتضح أهمية طرح هذه القضية من كون المملكة العربية السعودية تعدّ من أغنى المناطق بالموقع الأثريّة العريقة والتاريخية، والتي تدلّ على الأصالة والقدم لهذه المنطقة، فت Rooney بين ثناياها قصصاً وأحداثاً لشعوب عريقة

على مّر العصور المختلفة، وتمتد من العصور الحجرية القديمة إلى العصور التاريخية الإسلامية، ففيها القصور والقصون، والمنشآت العمرانية الجميلة، والمقتنيات الأثرية العريقة، واللوحات والنقوش المميزة. وليس من شك أن روكاً جيدة تدبُّ في جسد حسبناه قد مات، وهو تراث فائق الأهمية، فضلاً عن أن افتتاح الحكومة واهتمامها مدفوعة بمستهدفات الرؤية 2030 سيُحدث ولا شك تغييرًا إيجابيًّا حقيقيًّا، وسيجعلنا نحتفي بترايانا بعد هجران دام طويلاً.

- **اليوم الوطني ذكرى توحيد الوطن:** تم طرح القضية تزامنًا مع احتفالات المملكة العربية السعودية بيومها الوطني في تاريخ 23 سبتمبر من كل عام ميلادي، وذلك احتفالاً بتوحيد المملكة على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود، وإصدار المرسوم الملكي بتحويل اسم الدولة من مملكة الحجاز ونجد إلى مسمّها الحالي المملكة العربية السعودية، وهو اليوم الذي تحرص فيه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المملكة بالإضافة إلى المواطنين السعوديين على المشاركة في الاحتفالات الوطنية، وهو ما يعكس قوة مشاعر الحب والانتماء والولاء لهذا الوطن الحبيب.

## القضية الأولى

### "القمة العربية الثقافية" المنتظرة، هل ستصنع فارقاً؟

وأشارت الورقة الرئيسة التي كتبها د. زياد الدريس، وعُقب عليها د. مساعد المحيى و د. عبد السلام الوايل، وأدار الحوار أ. سمير الزهاراني؛ إلى توصية القمة العربية التي أقيمت في الظهران إبريل الماضي، بشأن الدعوة لإقامة القمة العربية للثقافة، ثم طرحت مجموعة من المحاور التي يرى الكاتب أنها يمكن أن تتناولها القمة العربية الثقافية، ومنها: إبراز دور عناصر الثقافة العربية المشتركة في تعزيز التناغم والأمن القومي للمواطن العربي. وكذلك الاهتمام باللغة العربية، وببحث آلية تعزيز دور المثقف العربي وتمكينه من الإسهام في وضع الوئام الإقليمي والوطني، بالإضافة إلى تنشيط حضور دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" ، ومنحها الاهتمام الكافي للقيام بأدوارها المتوقعة في خدمة الثقافة العربية.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن الاهتمام بالثقافة على مستوى القمة العربية هو مؤشر جيد لبدء مرحلة يمكن أن تثير عن صناعة إستراتيجية جديدة تستشرف مستقبل الثقافة العربية، كما أنها ستكون فرصةً مناسبة لفتح صفحة جديدة مع النخب المثقفة، ليكونوا أنموذجاً فاعلاً في المجتمع. بالإضافة أن القمة ستشكل في نقل الثقافة من نشاطاً لهم فئة اجتماعية صغيرة ومحددة وهم المثقفون، إلى شأن منفتح على شرائح اجتماعية مختلفة محلية أو خارجية، وستقتدم القمة الثقافية باعتبارها طائفة واسعة من المكونات، المثقف والمبعع أحدها ولكن ليس محورها.

وناقشت المداخلات التي تمت حول موضوع القضية إمكانية أن تتغلب الثقافة على الحروب، واتفق المناقشون أنه لا يمكن أن تتغلب عليها بشكل مطلق، وأنها قد تُقلّص الحروب الأهلية دون الإقليمية، كما أنه ليس عيباً أن يكون المثقف غير قادر على إطفاء الحروب؛ وإنما العيب أن يكون المثقف ممساهماً في إذكاء الحروب.

ورصدت المداخلات مفاهيم متعددة للثقافة والمثقف، وذهبت إلى أن الثقافة شأن أكبر من المعرفة ونتاجات المثقفين الفكرية، وأن من يرون الثقافة في الفلكلور والأغنية يفكرون بمنطق ربحي استثماري ترفيهي؛ ولذلك يصعب أن تصطلح هذه الجوانب مع الثقافة بمفهومها القائم على الإنتاج الفكري والعلمي.

وحول الدور الثقافي للمملكة ورؤية 2030، أشارت المداخلات إلى أنه من خلال الرؤية تشهد المملكة تحولات كبيرة في الكثير من المجالات؛ مما يؤهلها لاستعادة دورها الريادي، وتأتي الدعوة لقمة ثقافية عربية امتداداً للدور الريادي للمملكة في السياسة والاقتصاد.

وفي نهاية النقاش، تم طرح عدد من الأسئلة أو التطلعات المأمولة من القمة العربية الثقافية، أهمها:

- أن يتم إبراز دور عناصر الثقافة العربية المشتركة في تعزيز التناجم والأمن القومي للمواطن العربي، والالتفات إلى اللغة العربية وإعطاؤها الاهتمام الكافي.
- البحث في السُّبيل الأكْثَر فعاليةً لتعزيز قيم الوسطية والاعتدال بين الشباب العربي.
- أن يتم بحث آلية تعزيز دور المثقف العربي وتمكينه من الإسهام في صُنْعِ الْوَئَامِ الإقليمي والوطني.
- العمل على تمكين الثقافة من الإسهام في تكريس الاستقرار السياسي لأن يتم توظيف الثقافة والمثقف في التجاذبات السياسية.
- أن تُخرج الترفيه من الثقافة فتتجه في فرز الفن الثقافي عن غير الثقافي.
- أن تُعزّز هوية للثقافة العربية حتى تخَلُصَها من أدران الثقافات الدخيلة.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/X1cGq>

## القضية الثانية

### وزارة الثقافة.. المعنى والدلالة:

تحدثت الورقة الرئيسية التي قدمها د. عبد الله بن ناصر الحمود، وعُقبت عليها د. هند الخليفة و د. راشد العبد الكريم، وأدارت الحوار د. نوف الغامدي؛ عن الخطة الشاملة للثقافة العربية، وخطة التنمية السادسة للملكة العربية السعودية التي تعتبر مفصلاً تاريخياً في التنمية الثقافية في المملكة، حيث تضمنت عدداً من المحاور المهمة في مجال التنمية الثقافية في المجتمع، ثم تحدثت عن الأساس الذي قامت عليه العلاقة بين الثقافة والإعلام في المملكة، وكيف حدث التناحر بين المؤسسات الإعلامية والأجهزة الثقافية بدلًا من التكامل المنشود، والذي كان مأمولاً، وبقيت كثير من وظائف الإعلام المتخصص لطلب الاحتياجات الفعلية لجمهور وسائل الإعلام. ومع ترُسخ النظرة إلى ضرورة الفرق بين القطاعين مؤسسيًا ب مختلف مشاربهم، نتيجة عدم الاتفاق على سياسة ثقافية (أو ثقافية) واحدة، وفي المقابل عدم الاتفاق على سياسة إعلامية واحدة من قبل بُناءً على طرفين الإعلامي والثقافي.

ثم طرحت الورقة بعض الحقائق التي قادت للانفصال المؤسسي بين القطاعين الإعلامي والثقافي، أهمها: عزوف وسائل الإعلام عن التعاطي مع المؤسسات الثقافية؛ لأنها تعتقد في ضعف مصداقية المؤسسات الثقافية من جانب، ونقص حماسها للأداء وظائفها من جانب آخر.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في: أنه بالرغم من أهمية التنظيم المؤسسي لإدارة العمل الثقافي، إلا أن تغيير هذا القطاع ينبع من فلسفة العمل التي ينقصها الشمولية والتكامل والتعاون في الفكر والعمل. فالوزارة بأي صيغة كانت، انطلاقتها ونجاح عملها يعتمد على

مضمون العمل بالدرجة الأولى، وإن كان تخصيص وزارة مستقلة للثقافة يوّفر أرضية للتركيز والتميز.

وكما أن للتغير الثقافي قوى ممانعة، فله أيضاً قوى مسرعة، وكلا الأمرين جزءٌ عضويٌ من جسم الثقافة، وآليات "طبيعية" في أي ثقافة، وكلاهما يعتريه التطرف، ومهمة وزارة الثقافة أن تضبط التوازن بين هاتين الآليتين، وأن تجعلهما يسيران في سياقهما الطبيعي.

وناقشت المداخلات التي دارت حول موضوع القضية تأثير قرار فصل الثقافة عن الإعلام على المشهد الثقافي في السعودية، وكيف يمكن للثقافة أن تكون قوة ناعمة تعكس هوية الشعب السعودي؟ وأشارت المداخلات إلى أن السعودية الجديدة اليوم لا تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل تعمل على تأسيس قوة ناعمة ل الهندسة المجتمع وهيكلته، ليتواكب فعلياً مع الخطط الاقتصادية المستقبلية، وتهيئة جيل يكون شريكاً فكرياً وثقافياً.

وذهب المناقشون إلى أن صناعة الثقافة تعني اليوم أن التنمية ليست حكراً على التنمية الاقتصادية؛ بل إن تنمية الثقافة تشـكـل أهمية خاصة، باعتبار أن الثقافة حاملة للهوية، هوية الوطن والإنسان والفكر.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

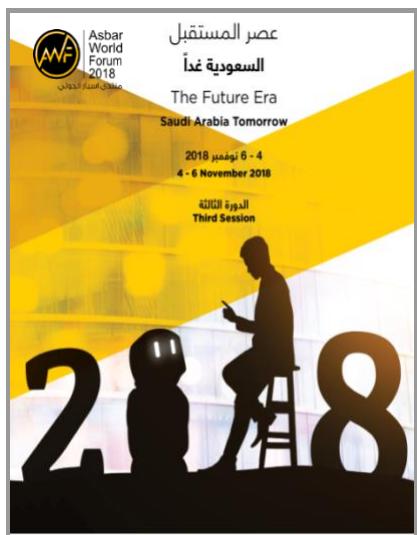
- السعي لإيجاد معادلة توازن بين تعزيز الهوية المحلية والانتماء الثقافي، وبين الانفتاح وقبول التأثر والاندماج معه، دون ذوبان أو إقصاء.
- العمل على وضع سياسة ثقافية تحـددـ الثوابـتـ والمرتكـزـاتـ والقيـمـ الأساسية التي تؤـطرـ الفـعـلـ الثـقـافـيـ، وـمـعـايـرـ الـمحـافظـةـ عـلـىـ مـقـومـاتـ الثقـافـةـ العـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ.
- أن يتم إيجاد منابر ثقافية رصينة تحـددـ من تـصـدـرـ مـدـعـيـ الثقـافـةـ أوـ ذـوـيـ الثقـافـةـ غيرـ النـاضـجـةـ.

- الاهتمام بالبعد الثقافي لمدن المملكة لتعزيز روح الانتماء لدى الأجيال لمدنها، من خلال دعم وتشجيع المؤسسات العامة والربحية الخاصة في إقامة المهرجانات والفعاليات الثقافية التي تحقق كافة إشباعات ذاتية الجمهور.
- تدوين الموروث الشعبي الفني للحفاظ عليه من الضياع والنسيان، ونشره محلياً وخارجياً، ودعم الأفراد أصحاب المبادرات الفردية في الحفاظ على الموروث والفالكلور.
- كما أن وزارة الثقافة بإمكانها أن تصبح وزارةً منتجة، ومصدر دخل قومي، وذراعاً من أذرع رؤية 2030، بما يتتوفر لدينا من موروث شعبي وثقافي متنوع، ومشاريع سياحية مستقبلية تحت الإنشاء.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/56sNv>

**القضية الثالثة  
الدورة الثالثة لمنتدى أسبار الدولي 2018، بعنوان:  
عصر المستقبل "السعودية غداً":**



أوضحت الورقة الرئيسية التي ناقشها أعضاء الملتقى، أن منتدى أسبار الدولي 2018 بحث في دورته الثالثة من خلال الناقشات والجلسات وورش العمل المتخصصة، والفعاليات المصاحبة، والمبادرات الخلقية عدة محاور، من أبرزها: مستقبل الصحة والصحة التقنية، دور البيانات الضخمة في مجال الرعاية الصحية، مستقبل التقنية من حيث حوكمة البيانات وحمايتها، معالجة تحديات الصوصية، والصورة الصناعية، إلى

جانب مستقبل الطاقة، وتقنيات توليدتها ونقلها وتخزينها، وتطبيقاتها الجديدة، والسياسات واللوائح المتعلقة بها، والحياة والمدن في المستقبل، ومستقبل البيئة والمياه، والتنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية الماثلة والمستقبلية.

كما أحضّ الخبراء المشاركون في المنتدى التحولات الكبرى التي تشهدها مجالات: التعليم، والصحة، والتقنية، والبيئة، لنقاش علمي عميق، حيث بحثوا دور هذه التحولات في التأسيس لمستقبل العلوم والمعرفة، والاقتصاد، والرفاه، وتحسين الحياة في المجتمعات المستقرة الطموحة.

وقد اتفق المناقشون على النجاح الباهر للمنتدى هذا العام، وأنه منتدى علمي، وفكريّة واقعية وملحة، ومعنى بالمستقبل، كما يدعوه إلى الخروج من ضيق السياسة ومشكلاتها إلى آفاق العلم والتقدّم وخدمة الإنسانية. كما تمنى المناقشون أن يصل المنتدى لمستوى التأثير في صناعة القرار.

وأَكَدَ المناقشون أَنَّ من جَدِيدِ مِنْتَدِي أَسْبَارِ لَهُذَا الْعَامِ إِقْرَامَةً مَعْرُوضَ مِنَ الابتكار للتأثير، والذِي أُقِيمَ بِالْمُشارَكَةِ بَيْنَ مِنْتَدِي أَسْبَارِ الدُولِيِّ وَجَامِعَةِ كَاوِسْتَ، بِالإِضَافَةِ إِلَى كِتَابِ الْعَامِ الَّذِي تَمَّ إِصْدَارُهُ بِالْتَّعاَونِ بَيْنَ الْمِنْتَدِيِّ وَمَنظَمَةِ الْيونِسْكُوِّ. كَذَلِكَ فَإِنَّ مِنْتَدِي أَسْبَارِ بَاتَ جَزِئًا مِنْ مَدِينَةِ الْبَيْاضِ، وَهُوَ مَا أَكَدَ عَلَيْهِ رَاعِي الْمِنْتَدِيِّ صَاحِبِ السَّمْوِ الْمُلْكِيِّ الْأَمْرِيِّ فَيَصِلُّ بَنْ بَنْدَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَمِيرِ مَنْطَقَةِ الْرِيَاضِ، كَمَا أَنَّهُ يُعَدُّ ذَرَاعًا فَاعِلَّا فِي تَحْقِيقِ رَؤْيَا 2030 مِنْ خَلَالِ شَعَارِهِ الَّذِي تَبَنَّاهُ وَطَلَّقَهُ بِالْفَعْلِ.

وَكَانَ مِنْ أَهْمَمِ التَّوْصِيَاتِ مَا يَلي:

- أَنْ يَنْفَتَحَ الْمِنْتَدِيُّ مُسْتَقْبِلًا نَحْوَ الشَّرْقِ عَلَى دُولٍ، مُثْلَ الصِّينِ، وَالْيَابَانِ، وَالْهَنْدِ، وَكُورِيَا الْجَنُوبِيَّةِ، وَمَالِيْزِيَا، وَتَايِيلَانَدُ، وَعَقْدُ شَرَاكَاتٍ عَلَمِيَّةٍ مَعَ جَامِعَاتِهَا وَمَرَاكِزِهَا الْبَحْثِيَّةِ.
- اسْتِحْدَاثُ آلِيَّةٍ إِبْدَاعِيَّةٍ لِلتَّكْرِيمِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَاعِيِ الْحَفْلِ تَكُونُ أَجْودُ وَأَرْقَى وَأَيْسَرَ.
- أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَعرِيفٌ بِسَيِّطٍ عَنِ الْمَشَارِيعِ الْفَائِزَةِ مَعَ عَرْضِ فِيلِمٍ بِسَيِّطٍ عَنِ الْفَائِزِينَ فِي الْمِنْتَدِيَاتِ الْقَادِمَةِ، وَأَنْ يَتَمَّ عَمَلُ لِقاءَاتِ مَعِ الْفَائِزِينَ.
- إِعْطَاءُ وَقْتٍ أَكْبَرَ لِلْجَلَسَاتِ لِلْمَنَاقِشَةِ مَعَ الْحَضُورِ وَتَلَاقِ الْفَكْرِ، وَأَنْ يَكُونَ مدِيرُ الْجَلَسَةِ ذَا عَلَاقَةٍ أَوْ اهْتِمَامًا قَوِيًّا بِمَوْضِعِ الْجَلَسَةِ.
- أَنْ تَكُونَ اللُّغَةُ الْأَسَاسِيَّةُ لِلْمِنْتَدِيِّ هِيَ الْعَرَبِيَّةُ يَتَحَدَّثُ بِهَا كُلُّ الْعَرَبِ إِلَزَامًا، وَيَتَمُّ التَّرْجِيمَةُ الْفُورِيَّةُ لِلْمُتَحَدِّثِينَ الدُولِيِّينَ.
- وَضْعُ تَرْجِيمَةٍ فُورِيَّةٍ إِنْ أَمْكَنَ لِلْحَضُورِ وَلَوْ بَعْدَ قَلِيلٍ، فَهُنَاكَ قَنْ لَا يَجِيدُ الْلُّغَةَ الْأَجْنبِيَّةَ أَوْ يَحْتَاجُ لِتَرْجِيمَةٍ.
- أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مُقْدَّمٌ لِلْجَلَسَاتِ الْمِنْتَدِيَّةِ تَكُونُ مَهْمَتُهُ تَقْدِيمُ كُلِّ جَلَسَةٍ بِمَدِيرِهَا وَعَنْوَانِهَا، وَأَيْ إِعْلَانٍ يُخْصُّ الْمِنْتَدِيَّ مِنَ النَّادِيَةِ التَّنْظِيمِيَّةِ.
- الْهَتْمَامُ بِأَنْ يُخَصِّصَ الْمِنْتَدِيُّ الْقَادِمُ لِلْمَشَارِيعِ السِّيَادِيَّةِ الْضَّخِمَةِ فِي السُّعُودِيَّةِ، وَالْتَّرْكِيزُ عَلَيْهَا كَمْ قَوِيمٌ كَبِيرٌ لِلْدُخُولِ الْاِقْتَصَادِيِّ وَالِانْتِعَاشِ الْجَمَعِيِّ وَجُودَةِ الْحَيَاةِ لِلْمُوَاطِنِينَ وَالْمُقيِّمِينَ وَالْزَائِرِينَ.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/EJxnQ>

## القضية الرابعة الأمن الثقافي:



وأشارت الورقة الرئيسية التي كتبها د. زينب الخصيري، وعقب عليها أ. إبراهيم آل سنان و أ. أسمهان الغامدي، وأدار الحوار د. خالد الرديعاني؛ إلى أنّ الأمن الثقافي يعتبر جانباً من جوانب الأمن القومي بجانب الأمان السياسي، والاقتصادي، والعسكري. كما أنه يمثل جانباً مهماً، فهو الذي يحافظ على الهوية ويدافع عنها، وهو الطريق لصد الغزو الثقافي أو عملية الحصانة ضد الغزو الثقافي الذي قد يوجّه ضد بلد ما.

وأكدت الورقة أن أحد أسباب الدعوة إلى الأمان الثقافي هو التغيير والعلومة التي اجتاحتنا في عقر دارنا، وأن أهمية الأمان الثقافي تتعدد في كونه يعمل على تحسين الثقافة بالمبادئ الإسلامية والأخلاقيات والسلوكيات، وبناء ثقافة ذاتية تحمي نفسها بنفسها، وتصمد أمام المؤثرات الخارجية، بالإضافة إلى حماية الذات الثقافية وتحسينها ضد التياريات الفكرية التي تستهدف الشباب في دينه ولغته وحضارته من أجل أن يتمكن من التصدي لها، والتعامل معها من أجل تحقيق التنمية والتقدّم.

كما أنّ الأمان الثقافي يرتكز على عدة مقومات، يؤدى الاهتمام بها إلى تحقيق الأمان الثقافي، وتتمثل في الدين واللغة والترااث والانتماء والمواطنة.

وذهب التقييبات التي جرت على هذه الورقة إلى رفض الجمّع بين كلمة الأمان مع الفكر أو الثقافة؛ كونها متغيرات ومتحوّلات يجيء استيعابها في حدود القيود الموجودة مسبقاً ضمن الهوية المجتمعية؛ كالدين، والاعراف، واللغة، وغيرها. فضلاً عن أن توظيف أو تمييز الثقافة بالعنصر الأمني سيجعلها أكثر صداماً مع رغبة الإنسان في الخروج من قيوده الحالية التي يفرضها عليه المجتمع والدولة حالياً؛ مما يؤلّد صداماً غير مفترض وغير حقيقي لمجرد الواقع تحت وطأة الرقابة.

كذلك أضافت التعقيبات أن الشعور بأهمية الأمان الثقافية، والهوية وما تتعرض له من نخر داخلي وخارجي، هي مرحلة أساسية في الوعي بهذه الهوية، وبالأخذ بالاعتراض التي تهددها وتتنذرها بالطمسم والذوبان، فيجب تكاثف الجهود والمبادرات لخلق جبهة قوية وقدرة هائلة تواكب توجهات السعودية الجديدة.

كما اتفقت معظم المداخلات التي جرت على هذه الورقة على عدم الجمْع بين الأمان والثقافة؛ لأن الجمْع بينهما متناقضٌ تماماً، فمفهوم الأمان يعني الثبات والجمود؛ لذا فهو بعيد عن مفهوم الثقافة التي هي متغيرة غير ثابتة، وهي تؤثّر وتتأثّر مكاناً وزماناً، وتخالف باختلاف منظور متعاطي هذه الثقافة، واقتراح المناقشون استخدام مصطلحات بديلة، مثل: الوعي الثقافي، أو الحصانة الثقافية.

وذهبَت بعض المداخلات إلى أن الأمان الثقافي ضمان وطريقة للمحافظة على هويتنا الثقافية، فلا يوجد مجتمع قوي بهوية ركيكة أو يعيش بهوية مستوردة، والتحدي والمعادلة الصعبة تكمُن في كيفية الجمع بين الأصالة والمعاصرة في ثقافتنا وهويتنا، وذلك دون الخوف أو القلق من انتشار العولمة الثقافية، وإنما القلق من عدم التفاعل معها بصورة إيجابية أو التشرُّب السليبي لمظاهرها الثقافية. وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- التركيز على إدارة الثقافة بمفهومها الأعمق (ثقافة المفاهيم والسلوك)، على سبيل المثال: "ثقافة عمل احترافية، تقبل الآخر، احترام القانون".
- القيام بناء جسور الثقة والتواصل بين الأجيال المختلفة في محددات الثقافة، ما هو مقبول وما هو مرفوض، مع ذكر الأسباب الوجيهة والمنطقية الداعمة لذلك.
- أن يتم نشر المعارف وتشجيع العمل الفكري والإبداعي للأفراد والجماعات.
- العمل على تعزيز دور الجامعات في تنمية مجتمعاتها ثقافياً ليُضاف إلى مهام الجامعات الرئيسية الثلاث (التدريس، البحث، خدمة المجتمع)، مع توفير الدعم اللازم لذلك.
- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لنشر ثقافة الاعتدال وتقدير الآخر والحوار الهدف والبناء.
- أن يتم إجراء استفتاء وطني عن ملامح ثقافتنا التي تحدّد هويتنا الوطنية والتي لا يجب أن تذوب في أي ثقافة أخرى لتغيبها وإلغائها.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/EJxnQ>

## القضية الخامسة مشروع سلام للحوار الحضاري:



أوضحت الورقة الرئيسة التي كتبها د. سعيد العمودي، وعقب عليها د. زياد الدريس و أ. خالد الوابل، وأدارت الحوار د. عبير برهمين؛ أن مشروع سلام يأتي للإسهام الفاعل في رسم الصورة الصحيحة وفق أساليب مدرosaة ومبنية على حقائق ومعلومات مؤثرة، وذلك عبر دراسة وتحليل التقارير الصادرة من مختلف المنظمات ومراكز الدراسات ووسائل الإعلام المختلفة، لتوفير ملخصات لأبرز القضايا المثارة عن المملكة، ورصد مدى تأثير تلك التقارير من أجل وضع الحلول العملية لمواجهتها.



كذلك أكدت الورقة أن قيم المشروع تتركز في التعايش، وقبول التنوّع، والتواصل الحضاري، والسلم العالمي، والمواطنة. بالإضافة إلى أن الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال المشروع تتلخص في تأهيل قيادات واعدة من المحاورين الشباب لتمثيل المملكة في المحافل الدولية، واكتشاف الطاقات الكامنة لدى الشباب وتفعيتها، وبناء شخصية قيادية حوارية شبابية متکاملة للحوار والتواصل مع الثقافات الأخرى.



وذهب التعلقيات إلى أن الربع العربي و "تويتر" لم يحدِّنا نمطًا جديداً في التفكير، بل سمح لنا نمط جديد من التعبير عن الأفكار يظهر فوق السطح، ومع ذلك فإنه من المؤكد أن المجتمع ما زال بحاجة إلى المركز الوطني للحوار، لكن بعد أن يعيid المركز النظر في رسالته ورؤيته ووسائله، بحيث تتواءم مع معطيات حوار ما بعد "تويتر". كما أنه من المهم أن يعطي المركز أولوية لإشاعة ثقافة الاحترام، وكذلك تكريس ثقافة الاحترام.

كذلك اقترحت التعليقات أن يستفاد من أبنائنا المبعوثين في الخارج بالتواصل مع أسانتهم في الجامعات ودعوتهم لزيارة المملكة، والاطلاع من كتب عن حقيقة المملكة.

وأشارت المدخلات التي جرت على الورقة الرئيسة إلى أن ما تحتاجه المملكة حقيقةً هو مشروع إعلامي جديد يعرف كيف يصل إلى ذهنية القارئ الأجنبي، ويتمكن من إقناعه بأن السعودية دولة سلام وحضارة.

وفي الوقت الذي رأى فيه المناقشون أن هناك شعوراً بنوع من الضبابية في آلية استقطاب المشاركين والمشاركات، وبالنسبة لمعايير اختيار؛ فإن الآراء اتفقت على أن هذا المشروع يقدّم الوطن بصورة جميلة، ويوسّع دائرة التعرف على داخلها، ويشرع نوافذ بيتنا لي WAN العالم من حولنا ويعرف حقيقة ما نحن عليه، كما أن أهداف مشروع سلام ومركز الحوار الوطني سامية وتصبُّ في صالح الوطن من زاوية حوار الشباب مع نظائرهم في الخارج.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- القيام بدعوة الجامعات لتبني مشاريع شبابية حوارية على مستوى عالٍ من التميز والاستمرارية.
- الاستفادة من الطلبة المبتعثين في الخارج في التواصل البَنَاء المُعد له إعداداً جيداً مع جامعاتهم وأساتذتهم وزملائهم.
- أن يتم حث منظمات المجتمع المدني في بلادنا على تنظيم التواصل الحواري المستمر مع فئات متعددة من مجتمعات العالم.
- الاهتمام بإشاعة السلام والحوار والتعايش داخل المجتمع قبل مذ الgsور خارجه.
- أهمية تركيز تعليمنا وإعلامنا وكذلك قوانيننا على الإقرار بسنة الاختلاف بين البشر، وترسيخ فهمها بعيداً عن الاستقطاب والإقصاء والتخوين، والدعوة إلى تعزيز التعايش داخل المجتمع.
- العناية بالتواصل مع المؤسسات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني الممثلة في البرلمانات والمجالس النيابية بشكل أكبر.
- أن يتم إبراز دور المملكة الخيري في التبرعات والأنشطة الخيرية، وإبراز المنجزات الداخلية، مثل: تمكين المرأة، وحقوق الوافدين في العمل، والاستثمار داخل المملكة.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/f9QTP>

### من التوصيات دول: مشروع سلام للحوار الدضاري



دعوة الجامعات لتبني مشاريع شبابية  
حوارية



الاستفادة من الطلبة المبتعثين في  
الخارج في التواصل البناء مع  
جامعاتهم وأساتذتهم وزملائهم



حتى منظمات المجتمع المدني في  
المملكة على تنظيم التواصل مع  
العالم

إشاعة السلام والحوار والتعايش داخل  
المجتمع قبل مد الجسور خارجه



التواصل مع المؤسسات الحقوقية  
ومنظمات المجتمع المدني الممثلة  
في البرلمان والمجالس النيابية

إبراز دور المملكة الخيري في التبرعات  
والأنشطة الخيرية



إبراز المنجزات الداخلية، مثل: تمكين  
المرأة، وحقوق الوافدين، والاستثمار  
داخل المملكة

## القضية السادسة

### مُهدّدات اللغة العربية والسبل المُقتَرحة لمواجهتها:



أشارت الورقة الرئيسة التي كتبها د. راشد العبد الكريم، وعُقبت عليها د. زينب الخصيري وضيفة الملتقى د. حسناء القنيعير، وأدار الحوار خالد الرديعان؛ إلى أن اللغة العربية تعاني من ضعف شديد، أسهمت فيه أسباب مختلفة: سياسية وثقافية وحضارية. فالانهزام العسكري والسياسي والثقافي أثّر سلباً في اللغة العربية، كما أثّر فيها أيضاً الضعف الفكري الذي أصاب المحدثين بها.



وأكّدت الورقة أنَّ من صور ضعف اللغة العربية، هو ندرة الحديث بها في الأماكن العامة والإعلام، وتناقص استخدامها في المؤسسات المالية والعلمية وبعض المؤسسات الحكومية وشبيه الحكومية.



كما ذهبت الورقة إلى أنه يمكن إجمال المهدّدات التي تحيط باللغة العربية في مهددين أساسيين، هما: اللغة الأجنبية، واللهجة العامية. وأننا نحتاج لتنمية اللغة العربية إلى إعادة الثقة في اللغة العربية، وبث روح الاعتزاز باللغة، والحد من التوسيع في التدريس باللغات الأجنبية.

وترى التعقيبات أن أهم التحديات التي تواجه اللغة العربية تتلخص في: الاغتراب الثقافي والفكري بين اللغة وأبنائها، لغة التواصل اليومية وانتشار العامية، تحدي العولمة والتحدي التقني.

كذلك أشارت التعقيبات إلى أنه ليس ثمة خطرٌ من اللغات الأجنبية وتعرّيب الألفاظ ودخولها في الذخيرة اللغوية العربية، بل الخطر يكمن في زعزعة نظام اللغة العربية النحوي والصرفي وتشویهه، بإحلال غيره محله. والأشد خطورة من ذلك هو كتابة اللغة العربية بحروف لاتينية وهو ما يمثّل انهياراً جديداً للغة العربية. وذكرت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسة أن الإعلام يعدُّ من الأسباب الرئيسة لضعف اللغة في ذاتها ولضعف الطلاب فيها، ويعُدُّ من مهدّداتها، بالإضافة إلى عدم استخدام المدرسين وأعضاء هيئة التدريس لغة العربية الفصحى، وكذلك الكلمات الجينية الدخلية على اللغة العربية في المناهج التعليمية الجامعية، والترجمات الحرافية التي لها مقابل آخر باللغة العربية.

ويرى البعض أن من سُبُل مواجهة هذه المهدّدات هو تجويد تعليم العربية، وأن الحد من الاستخدام الرسمي للعامية سيقلّص الفجوة بدرجة كبيرة ويقلل خطر العامية على الفصحي.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- البحث في سُبُل استثمار تعليم اللُّغة العربية بوصفه سُبُلاً لإعادة الثقة في اللُّغة العربية، وبيُث روح الاعتزاز باللُّغة بوصفها روح الثقافة ومكوناً أساساً من مكونات الوطنية.
- العمل على سن التشريعات اللازمية لحفظ اللغة العربية بما يحدُّ من التلوث اللُّغوي وما لا يتعارض مع الانفتاح الثقافي الإيجابي.
- الحد من التوسيع في التدريس باللغات الأجنبية خصوصاً في التعليم العام، وتطوير تدريس اللغة العربية في المدارس من خلال مشروعات وطنية ذات مصداقية، ووضع إستراتيجية إعلامية تتعلق بالحفاظ على اللغة العربية وتقديرها.
- الحد من توسيع بعض المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وغير الحكومية في استخدام العامية في الترويج لخدماتها، وفيما وزارة الثقافة بواجبها في هذا الصدد خصوصاً فيما يتعلق بالشباب.
- استحداث قجماع لغوي في المملكة أسوأً مما هو موجود في بعض الدول العربية.
- الاعتناء بتدريس القرآن الكريم - كمَا وكيفاً - بطريقة صحيحة مناسبة للمرحلة النمائية للطفل، فهو أعظم رافد لكل فروع تعلم اللُّغة العربية والعمليات العقلية المتعلقة بها.
- ينبغي لوزارة التعليم تخصيص سنة دراسية كاملة لمعلمي اللغة العربية بعد تعيينهم ثم يمندون بعدها رخصة مزاولة المهنة.
- الاهتمام بدور الأسرة والأم تحديداً حيث يلاحظ تناقص استخدام الجيل الجديد للغة العربية بسبب دخول العاملة المنزلية والسائلق وهما لا يتحدثان العربية، والتأكيد على الجانب التعليمي للغة وخصوصاً المعلم والكتاب والطالب.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/9MCRo>

## القضية السابعة

### اللائحة السعودية لموقع التراث العالمي: التنمية والحفاظ على الثقافة



أوضحت الورقة الرئيسية التي كتبها د. مشاري النعيم، وعقب عليها د. زياد الدرييس و د. إحسان بو حلقة، وأدارات الحوار د. فورية البكر؛ مفهوم وأهمية وتاريخ تسجيل الموضع الأثري، ودلائلها التنمية لحفظ التراث، وأن تسجيل أي موقع على لائحة التراث العالمي هي عملية معقدة وتأخذ سنوات من الإعداد، حيث إنه يجب عمل نظام إداري متكامل للموقع يُقدم مع ملف التسجيل، ويتم مراجعته بعد التسجيل والتَّأكُّد من سلامته الإجراءات، وقد يؤدي إهمال الموقع إلى وضعه على لائحة الخطر وسحبه بعد ذلك من قائمة التسجيل. كما أنَّ الفوائد التي يجنيها الموقع من التسجيل كبيرة جدًّا؛ تبدأ بحماية التراث التَّهافي والطبيعي للموقع ومرافقته على مستوى عالمي، مع إبرازه إعلاميًّا على نطاق واسع، ولفت الانتباه له، سواء تراثي المادي المسجل أو التراث غير المادي الذي عادة له مسارات أخرى في التسجيل.

وتوصلت الورقة إلى أن من أهم التحديات التي تواجه موقع التراث العالمي في المملكة: أهمية تطوير النظم الإدارية للموقع، وبناء الخبرات الوطنية المتخصصة في كل موقع، بالإضافة إلى أهمية الوعي الاجتماعي بقيمة هذه المواقع. وذهبت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة إلى أننا لا شك تأخرنا كثيراً، وأن اهتمامنا المتأخر بالتراث لا يكفيه مجرد الإقرار به، بل لا بد من مضاعفة الجهود لتسريع عجلة التسجيل لدى اليونسكو من جهة، والعمل على إتاحة هذه المواقع للبشرية، واتخاذ ما يلزم لتنميتها منهجياً من خلال خطط تنفيذية ومشاريع من جهة أخرى.

كما رَكَّزَت التعقيبات في التأكيد على عدم الانشغال بإنجاز التسجيل عن إنجازات ما بعد التسجيل، فتسجيل الموضع في لائحة التراث العالمي ليس غاية كما يظن البعض، بل هو وسيلة لتفعيل الاهتمام بالموضع التراثي وصونه ورعايته، وإشهاره محلياً ودولياً، وتكثيف الدراسات والأبحاث الأثرية والثقافية حول تاريخ الموقع وعلاقته الإنسان به.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أنه يلاحظ أن الإهمال الذي أصاب دراسات التراث في المؤسسات العلمية كان طبيعياً للتوجُّه المتوجُّس



للمؤسسات الدينية التي يدير أفرادها معظم مؤسسات الدولة، والذي انعكس على ضعف التشجيع لدراسات التراث أو لأقسام الآثار.

وذهب المناقشون إلى أن الحفاظ على التراث والثقافة ليس ترفاً بهدف رؤية مخلفات الأقدمين وما تركوه لنا، ولكنه أيضاً عملٌ وطنيٌ وسياسيٌ واجتماعيٌ يعزز من موقع وطننا كدولة فاعلة في العالم ومؤثرة فيه، وسيعزز كذلك من نظرة الآخرين لنا كأمة لها تاريخ ضارب في الجذور.

بالإضافة إلى أن تسجيل موقع التراث العالمي في المملكة غير من صورة المملكة عالمياً، فمن دولة كان ينظر لها أنها تحارب الثقافة إلى واحدة من الدول الصاعدة بقوة للمساهمة في الحفاظ على الثقة الإنسانية. أما البعد الاقتصادي فستظهر نتائجه مع التأشيرة السياحية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- السعي إلى تطوير النظم الإدارية، وتقليل البيروقراطية للعناية بالموقع الأثري في المملكة.
- السعي إلى تطوير الكفاءات الوطنية في هذا المجال، ورفع الوعي عند الأفراد بما يعنيه تسجيل الموقع الأثري عالمياً، وما يفرضه ذلك من الاهتمام بهذه المواقع والمحافظة عليها من العبث.
- الإفادة القصوى من المتاحف الخاصة، وشراء القطع النادرة منها، ووضعها في متاحف وطنية، بحيث يكون لكل منطقة متحف خاص بها.
- الاهتمام بتطوير موقع التاريخ الإسلامي وتسييل زيارتها، وإكسابها أولوية في عملية التسجيل.
- القضاء على المشاكل التي تهدّد بقاء الموقع التي تم تسجيلها، من خلال الاهتمام بوحدة القرار، وتحديد سلطة الصالحيات، والعمل بنموذج تنموي استثماري محكم بحدود الثقافة والتراث والقيمة الأثرية والاجتماعية.
- التأكيد على أهمية وجود مندوب نشط للمملكة في اليونسكو يعي دوره، ومطلع على نشاط اليونسكو، ومهتم بالحضور السعودي هناك، ويسمهم في تبصير الهيئة، وفتح الباب أمامها للقيام بهذه المسئولية، ومن ثم متابعتها، وحشد الأصوات لقبول هذه المواقع وتسجيلها.

\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/t0iAYI>



## القضية الثامنة اليوم الوطني ذكرى توحيد الوطن:

أوضحت الورقة الرئيسية التي كتبها د. زياد الدرييس، وناقشها أعضاء الملتقى؛ أن

قيام الملك عبد العزيز بجمع قطع الوطن المتشرذمة في خريطة واحدة خلال ثلاثة سنين لم تكن بال مهمة السهلة. لكننا مع مرور الزمن، أيفنا نعمّة الوطن لدرجة أن أصبحنا لا نشعر بها. فلما جاءت حادثة اقتحام الحرم 1979م زال الإلـف المخـدر وأحسـستـنا بالـخطرـ الذي يهدـدـ نـعمـتناـ منـ جـديـدـ. كماـ أنـ دـماءـ وـشتـاتـ الـرـبيـعـ الـعـربـيـ أحـيـتـ فـيـنـاـ مـنـ جـديـدـ القـلـقـ عـلـىـ وـطـنـ آـمـيـ، نـعـمـ بـالـعـيشـ فـيـهـ دونـ أـنـ شـعـرـ بـحـجـمـ هـذـهـ النـعـمـةـ الـعـظـمـيـ.

كما أكدت الورقة أن هناك فروقات عديدة بين الوطنية والمواطنة؛ فالوطنية تعني المشاعر العاطفية والوجودانية التي تتكون عند الفرد تجاه الوطن أو الأرض التي يحبها. أما المواطنة فهي الممارسات والسلوكيات والأفعال التي يُنتظر من الفرد أداؤها بصورة منسجمة مع قوانين الوطن وأنظمته وأمنه وسلامته وحمايته، وهو ما يعني أنه ليس بالضرورة أن كلّ وطني محبّ لوطنه هو مواطن صالح إيجابي مفيد لوطنه.

وذهبـتـ المـادـدـاتـ التـيـ جـرـتـ عـلـىـ هـذـهـ الـورـقةـ إـلـىـ أـنـ هـذـهـ الـورـقةـ فـيـ وـطـنـ اـسـتـثـنـائـيـ، وـأـنـ أـكـثـرـ مـقـوـمـاتـ التـقـدـمـ مـتـوفـرـةـ لـنـاـ. نـحـتـاجـ فـقـطـ أـنـ نـدـرـكـ هـذـهـ النـعـمـةـ وـتـعـاـمـلـ مـعـهـاـ بـمـسـؤـولـيـةـ، وـأـنـ نـمـتـلـكـ مـنـ الـطـمـوـحـ وـالـثـقـةـ بـالـنـفـسـ مـاـ يـواـزـيـ الـمـعـطـيـاتـ التـيـ لـدـيـنـاـ. وـفـيـ كـثـيرـ مـنـ الـجـوـانـبـ نـحـنـ عـلـىـ يـقـيـنـ مـنـ أـنـتـاـ يـجـبـ أـنـ نـقـارـنـ أـنـفـسـنـاـ بـالـدـوـلـ الـمـتـقـدـمـةـ وـلـيـسـ بـدـوـلـ الـمـنـطـقـةـ، لـاـ يـنـقـصـنـاـ سـوـىـ الـثـقـةـ بـالـنـفـسـ، وـالـنـظـرـ لـمـعـالـيـ الـأـمـمـ فـيـ الـبـنـاءـ الـحـضـارـيـ وـالـمـدـنـيـ، وـالـبـعـدـ عـنـ الشـكـلـيـاتـ وـالـإـعـلـامـيـاتـ السـطـحـيـةـ.

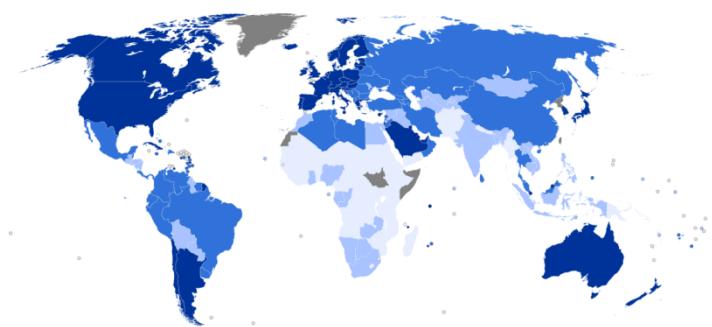
كما أكد المناقشون على أن الاحتفال باليوم الوطني لهذا العام مختلف تماماً، وأثبتت أن الإنسان السعودي عندما يعطى الفرصة فإنه يبدع ويقدم أفضل ما عنده. وأشارت المداخلات إلى أن رؤية الملك سلمان جاءت ثانية في سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وكانت رؤية 2030 ترجمة لهذه الرؤية، وكان هو رجل الرؤية. مما بين ذكرى 87 والذكرى 88 قاد انقلاباً كبيراً في مفهوم الدولة من أبعاد ديمografية وجيوسياسية وثقافية، كانت تحتاج عقوداً من الزمن لتصبح حقيقة، لكنه استطاع أن يجعلها أمراً واقعاً، مختصراً بذلك الزمن ورافضاً كل المسافات.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/1oxxK>

## القضايا التنموية





## تقديم:

يُعَدُّ مجال التنمية من المجالات المهمة التي ركزت عليها رؤية المملكة 2030، بداية من تحقيق القدرة على معالجة جميع جوانب الضعف في كافة القطاعات والمجالات الموجودة في الدولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية؛ ثم الوصول إلى عملية تطور شاملة أو جزئية مستمرة ذات شكل مختلف، تحاول الارتقاء بوضع الإنسان داخل المملكة، وتحقيق استقراره والوفاء باحتياجاته، حيث يمْثل ترسیخ أسس وقواعد التنمية في المملكة أهم التحديات التي تواجه المملكة، لأسباب عديدة، من أهمها: عدم ملاءمة الاعتماد على الموارد النفطية كمورد أساس وغير ناضج، تأثير أنماط الحياة الاجتماعية في سلوك الأفراد تجاه المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية، إضافة إلى توزيع الثروة ومصادر الدخل التي لا تمكن من خلق هذه الفرص لجييل الشباب.

وتعُد التنمية الأهلية وتوفير البيئة المناسبة لضمان المشاركة الفاعلة للقطاع الأهلي في عمليات التنمية من أكبر التحديات الجادة التي تواجه المملكة العربية السعودية في تحقيق معدلات تنمية عالية، وهو ما عملت الإرادة السياسية على توفيره من خلال محاور الرؤية المختلفة، ومنها فتح الطريق أمام توسيع قاعدة المشاركة للقطاع الخاص الأهلي في عمليات التنمية.

لذا كان الجانب التنموي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال 7 قضايا طُرحت، وتناولت الموضوعات التالية:

- **منتديات الحوار الفكري ودورها في التنمية.. ملتقى أسبار أنموذجًا:** تم اختيار موضوع القضية لما يمثّله ملتقى أسبار كتجربة رائدة في استثمار منصة للتواصل الاجتماعي (واتساب) لإنشاء منتدى للحوار الفكري في قضايا الشأن العام، حيث كانت البداية في شهر إبريل 2015 بفكرة مجموعة حوارية، لكن تطورت هذه الفكرة بما تم لها من تنظيم، لتحول من مجموعة تقليدية فتصبح مشروعًا يتسم بالعمل المؤسسي القائم على التنظيم والمتابعة الإدارية المستمرة، ويتم نشر هذه الحوارات

في تقارير شهرية بنسخ ورقية يتم توزيعها على الجهات ذات العلاقة، مع رفعها على موقع الملتقى على الإنترنت.

- **أثر قيادة المرأة للسيارة على التنمية المستدامة والسلامة المرورية في المملكة العربية السعودية:** طرحت القضية نظرًا لما يمثله قرار السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة من أهمية، وباعتباره خطوةً مهمة في إطار رؤية المملكة 2030، وهو ما يؤكد الدور المهم للمرأة خلالها، وأن لها نصيباً كبيراً يعزز دورها الاقتصادي والمجتمعي، وباعتبارها تشكل جزءاً رئيساً في مسيرة التطوير والتنمية في المملكة، كما يتترجم هذا القرار تأكيد السعودية للدور المحوري للمرأة في مستقبل المملكة، ليكون نصف المجتمع شريكاً في مسيرة التنمية والتطوير.

- **أهداف ومبادرات قطاع التنمية في برنامج التحول الوطني في المملكة والتحديات المحدمة:** تم طرح موضوع القضية؛ نظرًا لأن تحقيق أهداف قطاع التنمية في برنامج التحول الوطني يُعد مرحلة تطويرية مهمة في إطار السعي نحو تحقيق رؤية المملكة 2030، إلا أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه خطة التحول الوطني تحتاج لأن يسلط عليها الضوء.

- **المجالس البلدية ودورها في التنمية المحلية:** رغم تعدد واختلاف الكتابات التي تناولت المجالس البلدية ودورها في التنمية المحلية، إلا أن هناك نقاطاً مشتركة يجمع عليها جلُّ مفكري التنمية المحلية، وهي أن الهدف الرئيس للمجالس البلدية هو تطوير المجتمعات المحلية؛ وفي هذا الإطار لا يمكن إغفال الجهود الذاتية المتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية. كما أن القاعدة الأساسية لنجاح هذه المجالس في التنمية المحلية تكون بالمشاركة، فنجاح تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية، وأثمن هذه الموارد هو العنصر البشري.

- **ن يوم؛ وجهة المستقبل:** يندرج مشروع نيوم ضمن رؤية المملكة 2030 من أجل تحويل السعودية إلى نموذج رائد عالمياً في كل المجالات، عبر التركيز على جذب سلسل القيمة في التقنية والصناعات داخل هذا المشروع، وذلك من خلال التركيز

على تسعه قطاعات استثمارية متخصصة في منطقة "نيوم" من أجل مستقبل الحضارة الإنسانية، وهي: مستقبل الترفيه، ومستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي، ومستقبل التصنيع المتتطور، ومستقبل العلوم التقنية والرقمية، ومستقبل الغذاء، ومستقبل التقنيات الحيوية، ومستقبل التنقل، ومستقبل الطاقة والمياه، إضافة إلى مستقبل المعيشة، والذي يمثل أهم ركيزة لبقاء المجالات؛ من أجل تحفيز التنوّع الاقتصادي والنمو، وتحريك الصناعة المحلية عالمياً، وتمكين عمليات التصنيع. وكذلك سيشهد مشروع نيوم في إيجاد وظائف جديدة، والمساهمة في الرفع من إجمالي الناتج المحلي في المملكة، وجذب الشراكات والاستثمارات الحكومية والاستثمارات الخاصة، إضافة إلى مستثمرين من داخل المملكة وخارجها.

**- منتدى التنمية الخليجي: أربعون سنة من الحوار التنموي:** إن منتدى التنمية الخليجي هو تجمّع لعدد من المثقفين المهتمين بقضايا التنمية، من دول مجلس التعاون، وقد سعى منذ إنشائه إلى أن يصبح منبراً يوفر مناسباً فكريّاً من شأنه توطيد الصلة والتفاعل بين أبناء دول مجلس التعاون حول قضايا التنمية والصعاب التي تعرّضها.

ويعمل منتدى التنمية الخليجي بعيداً عن الأضواء والإعلام ولا علاقة له بأية مؤسسة رسمية، ويضمُّ ألوان الطيف السياسي والاجتماعي في دول مجلس التعاون.

**- الجمعيات العلمية والمهنية ودورها في التنمية:** تتبع أهمية طرح قضية "الجمعيات العلمية والمهنية ودورها في التنمية" من ارتباطها بالتنمية، وبالتالي كونها ذرائعاً مهماً من أذرع رؤية المملكة 2030، فهي المنوط بها إيجاد علاقة فاعلة بين الجهات العلمية والمهنية في المملكة، والفرص المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص، مع دراسة الاحتياجات الواقعية لسوق العمل؛ لذا كانت قضية الجمعيات العلمية والمهنية ودورها في التنمية في المملكة من القضايا المهمة التي طرحتها ملتقى أسبار من خلال ورقة العمل التي قدّمها د/رياض نجم، وناقشت فيها دور الجمعيات العلمية والمهنية في التنمية في المملكة. وتمّ التعقيب على موضوع الورقة، وجرت حولها مداخلات عديدة.

## القضية الأولى

### منتديات الحوار الفكري ودورها في التنمية.. ملتقى أسبار نموذجًا:



تناولت الورقة الرئيسة التي كتبها د. إبراهيم البعيز، عَقَبَ عليها كلٌّ من د. منصور المطيري و د. آمال المعلمي و د. عبد الله العساف، وأدار الحوار د. عبدالله ابن صالح الحمود؛ موضوع منتديات الحوار الفكري ودورها التنموي، من خلال تسلیط الضوء على نموذج ملتقى أسبار؛ انتلاًقاً من كون الحوار قضية إنسانية، وأحد أهم احتياجات الإنسان المعاصر. ولا شك أن تجربة الحوار الثرية في ملتقى أسبار أسهمت في تكوين نظرة وطنية حضارية تمكّن من إدراك الحاضر والمستقبل، لتدوي هذه النظرة الوطنية دورها في منظومة رؤية 2030.



كما تناولت الورقة نموذج ملتقى أسبار وبدايتها في عام 2015 بفكرة مجموعة حوارية، وكتجربة رائدة في استثمار منصة للتواصل الاجتماعي (واتساب) لإنشاء منتدى للحوار الفكري في قضايا الشأن العام. تطورت هذه الفكرة بما تمّ لها من تنظيم، لتحول من مجموعة تقليدية فتصبح مشروعًا يتسم بالعمل المؤسسي القائم على التنظيم، والمتابعة الإدارية المستمرة. وقدّمت الورقة تساؤلاً رئيساً عن الدور التنموي لهذا المشروع، وقادت بمراجعة ما تمّ إنجازه خلال الأعوام الثلاثة من عمر الملتقى (إبريل 2015 – إبريل 2018)، في محاولة للإجابة عن هذا التساؤل.



وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في إضافة أبعاد أخرى للورقة، حيث تناولت جانبًا مهمًا: وهو توجّه الدولة نحو مزيد من المشاركة المجتمعية في الحوار حول القضايا الوطنية. وكذلك الحديث عن الصالونات الأدبية الفردية والكيانات، ثم الانتقال إلى التجارب العالمية، مشيرة إلى أنها تُجمع على أهمية الحوار المجتمعي، وأثره في تجاوز المتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.



وناقشت المداخلات التي تمت حول موضوع القضية أهمية الحوار في المجتمع، وأن هناك علاقة جدلية بين الحوار والتنمية، حيث التأثير المتبادل بينهما؛ فهناك من يرى أن الحوار جزءٌ من الحالة التنموية للمجتمع؛ ويرى آخرون أن الحوار أساس للتنمية إذا وُجدت آلية لتفعيل نتائج الحوار بصيغة عملية، ومتي كان الحوار

شفاماً متساوياً هادقاً، غير إقصائي أو إملائي أو متخيّز. إلا أن هناك مَنْ يرى أن الحوار لا يخلق تنمية، ولكنه يؤسّس أرضية مناسبة للتنمية. وذهب المناقشون إلى أن ملتقى أسبار يعتبر نسيجاً واحداً، جمع بين المنتديات الافتراضية والمنتديات الحقيقة؛ لأنّه يجمع في مناسبات عديدة منتبه في لقاء حقيقي حول موضوع يقدّمه في الغالب شخص من الخارج، ثم إنّه ينشر منتجاته ورقياً وإلكترونياً. كما اتفقوا على ضرورة أن يكون الملتقى شريكاً مجتمعياً في طرح الرأي والرأي الآخر؛ بالإضافة مزيد من العطاء الحواري.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن يقترح على مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وضع التشريعات الدستورية، والتي ترسم الأسس الحوارية الداعمة نحو بناء ثقافة حوارية في المجتمع.
- الرفع من سقف الثقافة الحوارية وإشعاعها مجتمعيّاً، خدمةً نحو دعم المراحل التنموية للبلاد.
- إسهام وزارة الثقافة نحو تشجيع تأسيس مجالس ومنتديات ذات أبعاد فكرية وثقافية.
- توافر قنوات وأدوات تسهم في تواجه معلومات ثرية تخدم المختصين، وتتيح لهم فرصة اللقاء، وتوثيق الآراء، ونشرها.
- أن يبادر ملتقى أسبار برصد القضايا التنموية الأكثر إلحاحاً وفائدة، وعقد ورش عمل حولها بعد مناقشتها في قضية نهاية الأسبوع.
- اقتباس بعض الإشارات وتحويلها إلى إنفوجرافيك وفيديوجرافيك، بالإضافة إلى قيام مُقدّم الورقة والمعقبين بالتقاط بعض الرسائل من أوراقهم، وتحويلها إلى رسائل صوتية ومرئية لمدة دقيقتين، من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/KzkYc>

## القضية الثانية

### أثر قيادة المرأة للسيارة على التنمية المستدامة والسلامة المرورية في المملكة العربية السعودية:



طرحت الورقة الرئيسة التي كتبتها د. نجاح بنت مقبل القرعاوي، وعُقبت عليها د. نوف الغامدي و د. عائشة الأحمدى، وأدارت الحوار د. ريم الفريان، فكرة البحث الذي يتناول "أثر قيادة المرأة للسيارة على التنمية المستدامة والسلامة المرورية في المملكة العربية السعودية" باعتباره مشروعًا وطنياً يتزامن مع الإعلان - ولأول مرة - عن السماح للمرأة بقيادة السيارة في المملكة العربية السعودية، يقوم به فريق بحثي من جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالتعاون مع فريق مختص من الإدارة العامة للمرور في المملكة.



وتتمثل أهمية البحث في كونه دراسة وطنية تتم على مستوى المملكة العربية السعودية، تزامن مع حدث تموي مهم في تاريخها؛ وهو الإعلان عن السماح للمرأة في المملكة بقيادة السيارة؛ وهو ما سيتيح للباحثة فرصة نادرة من نوعها بأن تسهم في رصد وتوثيق المرحلة الانتقالية ما بين الحظر والسماح بقيادة المرأة للسيارة، وتتبّع من كتب تبعات إعلان ذلك القرار وما تطلبه من إجراءات تحضيرية تمهدًا لتطبيقه، وما سيترتب عليه من آثار ملموسة على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: (الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع)، والسلامة المرورية قبل رفع الحظر وبعد، ومقارنة المملكة في هذا المجال مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وركّزت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة على الشق المرتبط بالتنمية المستدامة، وخاصة الجانب الاقتصادي منها، وأنّاره المحتملة مثل زيادة الطلب على السيارات، ومن ثم دعم قطاع الخدمات والسلع الدائمة المرتبطة بها، والتي من أبرزها: قطاعات مبيعات السيارات وقطع غيارها، وصيانتها، وتمويلها، والتأمين عليها، وتوفير الوقود لها.

بالإضافة إلى التطرق إلى بعض الآثار الاجتماعية والآثار البيئية؛ كتمكين المرأة وتبسيير وصولها إلى العمل والتعليم، وفي المقابل سيرتفع الضغط على الطرق والمساحات المخصصة للمواقف، ومدارس القيادة، ومستلزمات إدارات المرور، وكذلك ستؤثر زيادة استهلاك الوقود سلباً في البيئة بسبب زيادة عوادم السيارات.



وذهب المناقشون إلى أن قيادة المرأة للسيارة تعني بالضرورة تغيرات اجتماعية ضخمة في نمط الحياة فيما يخص توسيع حضورها الاجتماعي ودورها، ويهيئ المجتمع لقبول المزيد من التغيرات.

وكيف أن النتائج الاجتماعية الإيجابية قد تكون من العوامل الدافعة نحو إقناع القطاعات الأكثر تحفظاً بالقرار، والحد من بعض تهديدات الجرائم، مثل: الاختطاف، والعنف ضد الأطفال، التي قد تنتهي من جانب بعض السائقين الوافدين. وأشارت المداخلات إلى أنه يتوقع أن تكون هناك آثار اجتماعية؛ كزيارة استقلالية المرأة في الحركة. ويتوقع أن يكون هناك أثر في علاقة الرجل بالمرأة، حيث سيسهم القرار في تغيير نوعي في العلاقة الأسرية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن من الآثار الاقتصادية المحتتملة لقيادة المرأة: زيادة الطلب على السيارات، ولا شك أن نمو الطلب على السيارات سيزيد من وارداتها، وهو ما يقلل ميزان المدفوعات، ولكنه سيرفع من جدو نشوء صناعة سيارات محلية، وسيقود زيادة عدد المركبات إلى دعم قطاع الخدمات والسلع الداعمة والمرتبطة بالمركبات.

- أنه سيتعزز استثمار النساء في التدريب والتعليم؛ وبالتالي سيزيد رؤوس الأموال البشرية المعززة لإنتاجية المرأة والمجتمع ككل.

- كما أنه من المتوقع استفادة المصارف من زيادة الطلب على السيارات من خلال زيادة حجم التمويل، كما سترتفع إيرادات شركات التأمين بسبب متطلبات التأمين الإجباري.

- وفيما يخص البنية التحتية، فإن زيادة عدد السيارات وارتفاع إجمالي المسافات المقطوعة سيرفع الضغوط على الطرق والمساحات المخصصة للمواقف، وسترتفع زيادة أعداد المركبات الطلب على الوقود، وهو ما سيحث أو يلغي تأثير إلغاء دعم الوقود ورفع أسعاره، وستؤثر زيادة استهلاك الوقود سلباً في البيئة ما لم تتحسن مواصفات الوقود والمركبات بيئياً.

- كذلك سيزيد السماح بقيادة المرأة من تمكين المرأة خصوصاً المعيلة لنفسها وأسرتها، ويسهل وصولها إلى العمل والتعلم، وستتضرر شركات التوصيل وسيارات الأجرة على الأمد الطويل من تراجع طلب النساء على خدماتها.
- بالإضافة إلى أنه ينبغي النظر لقرار السماح بقيادة المرأة للسيارة كممكن، بمعنى أن تأثيراته متعددة، وستعني انتلاقاً لمهارات وأهداف كانت مكتوبة سابقاً، وكذلك ثمة تأثير على منظومة القيم، بما في ذلك موقف شرائح من المجتمع.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/wifRE>

### القضية الثالثة

#### أهداف ومبادرات قطاع التنمية في برنامج التحول الوطني في المملكة والتحديات المحدمة:



الورقة الرئيسة التي كتبها الجازى الشببىكى، وعُقب عليها د. خالد الرديعان وأ. علیاء البازعی، وأدار الحوار د. خالد بن دھیش؛ فقد تناولت قضية الأهداف الإستراتيجية لقطاع التنمية في برنامج التحول الوطني، والمبادرات المطروحة التي تسعى إلى تحقيق أهداف قطاع التنمية، والتي تُجسّد نقلةً تطويرية مجتمعية كبيرة باتجاه مسار رؤية المملكة 2030، مع وجود عدد من التحديات المحتملة إطالتها طريق ذلك المسار إلى حد ما.



جاء في مقدمة هذه الأهداف كما ذكرت الورقة: تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، مع دعم نمو القطاع غير الربحي. كما أبرزت الورقة أهمًّا للالتزامات وفقًا لأهداف استراتيجية؛ كمساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6%， وزيادة نسبة المستفيدين المستغنين عن الإعانات المالية بنسبة 12%، والوصول بالقيمة الاقتصادية لطوطُّ الفرد في المملكة العربية السعودية إلى 15 ريالاً. بالإضافة إلى أكثر التحديات المحدمة، ومنها: ضعف الكوادر البشرية المؤهلة المنوط بها مسؤولية تحقيق تلك الأهداف، وال الحاجة إلى بذل جهود كبيرة في تعديل الأنظمة والإجراءات واللوائح لمواكبة تلك النقلة، وكذلك ضعف واقع مستوى أعلى الجمعيات الخيرية من حيث التخطيط والتنفيذ والإدارة والتمويل، ولن يساعد ذلك في توفر المأمول من مساندتها لتلك البرامج والأهداف المطروحة.



وركزت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن من أبرز التحديات التي ستواجه خطة التحول الوطني 2030 وتقف أمام تحقيق أهدافها الإستراتيجية هي المعوق الاجتماعي الثقافي للمجتمع السعودي، مثل: صعوبة توطين بعض المهن من خلال برامج السعودية، وما يتصل بقضايا المرأة؛ إلا أن العوائق الاجتماعية لا تظهر مباشرة ويصعب رصدها، وهي كذلك شيء خارج سلطة الجهاز الحكومي، ولا يستطيع القيام بالكثير تجاهها طالما هي منفرضة في الثقافة المجتمعية. ما هو



متوقع أن التشريعات الاقتصادية هي التي ستحث التغيير الاجتماعي، وتدفع به قدماً ليحدث التحول المنشود في الجانب الاجتماعي، لكن ذلك لن يكون بدون ثمن. أشارت التعقيبات أيضاً إلى أن أهداف قطاع التنمية في برنامج التحول الوطني متکاملة مع بعضها البعض داخل القطاع نفسه، كما أنها تتكامل مع أهداف المؤسسات الحكومية الأخرى، وأن تحقيق بعض الأهداف مرتبط بأهداف أخرى، مثل تشجيع العمل التطوعي، فبتحقيق هذا الهدف وغرس العمل التطوعي، وكذلك وضع تنظيم محكم للقيام بالأعمال التطوعية في مختلف القطاعات، سي sisهم في تحقيق الهدف المتعلق بتمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمة الاجتماعية. أيضاً فإن تحقيق هذا الهدف سي sisهم في تحسين فعالية وكفاءة الخدمات الاجتماعية.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن من أهم التحديات لتطبيق خطة تحول التنمية الاجتماعية بالمملكة هي ثقافة المجتمع السعودي، وتحديات تغيير هذه الثقافة، مع التأكيد على أهمية العمل التطوعي في عملية التنمية المجتمعية. كما أنها تعدّ من أهم القضايا، وهي مفتاح لكل التغيرات الأخرى، وإذا لم يُدر التغيير الاجتماعي الثقافي باحترافية، فإن الانتكasaة قد تكون خطيرة على بقية القطاعات، كما أن عدم التمكّن اجتماعياً وثقافياً من غرس قيمة العمل التطوعي وأهمية السعودية وتوطين المهن، فإن كل التشريعات والأنظمة لن تحل المشكلة. لذلك أكد المناقشون على أهمية قياس الأداء، والنظر في تقييم التجربة لتحقيق كل هدف، وتطوريها.

وناقشت المداخلات قرار فصل التنمية عن العمل، وذهب المناقشون إلى اتفاقيهم مع قرار الفصل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى وزارتين مستقلتين، لكي لا تنقل تبعات إدراهما على الأخرى، خصوصاً مع اختلاف طبيعة عمل كل منها؛ ولأن كل ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية كان يحتاج إلى جهود كبيرة نوعية متخصصة مركزة من الأساس، كما أكد البعض على صعوبة الاستمرار في الدمج، فالتحديات التي تواجه كلاً من العمل والتنمية كبيرة، وتحتاج لمتابعة ورعاية في كلا

القطاعين، وأن صانع القرار أصبح أكثر قناعةً بالدمج لعلاقة كل البرامج الاجتماعية بقطاع العمل، حيث يُعدُّ هذا القرار مفتاحاً لتفعيل قضيَا التنمية الاجتماعية التي يbedo أنها انصوات وراء أولويات العمل.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن تكون منظمات المجتمع المدني التي ترتكز عليها مبادرات برامج التحول الوطني بمستوى متميز من النواحي: التخطيطية، والإدارية، والتمويلية، وغيرها من متطلبات التميز.

- العمل على مراجعة وتقدير دمج وزارة العمل مع وزارة التنمية الاجتماعية في وزارة واحدة، والرجوع إلى الفصل بين العمل والتنمية الاجتماعية؛ لإنجاح تطبيق برنامج التحول الوطني.

- أن يتم تطوير التشريعات والإجراءات التنفيذية، ومعالجة التضارب في التشريعات لتسهيل إنشاء الجمعيات المتخصصة التي تدعم وتسهم في تحقيق الأولويات التنموية.

- أن يتم تطوير التشريعات الاقتصادية التي تسهم في التحول الاجتماعي، وفيه تغيير ثقافة المجتمع في الكثير من القضايا دون حدوث آثار سلبية.

- أن يتم تطوير وتنظيم وتشجيع العمل التطوعي في نفوس الصغار والشباب، وتهيئتهم للقيام بالأعمال التطوعية بما يناسب عمرهم.

- العمل على تطوير وتحديث وأتمتة أساليب العمل في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية.

- استهداف زيادة القدرة التمويلية المستقبلية لمبادرات قطاع التنمية الاجتماعية.

- السعي لإيجاد مؤشرات لقياس أداء الجهات المعنية بتحقيق أهداف مبادرات الخطة الإستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/wjfRE>

من التوصيات حول: أهداف ومبادرات قطاع التنمية  
في برنامج التحول الوطني



تقرز منظمات المجتمع المدني التي ترتكز عليها مبادرات برامج التحول الوطني  
في التوازي، التخطيطية، والإدارية، والتمويلية.

الفصل بين العمل والتنمية الاجتماعية؛ لإنجاح تطبيق برنامج التحول  
الوطني.

تطوير التشريعات والإجراءات التنفيذية، ومعالجة التفاوت في  
التشريعات لتسهيل إنشاء الجمعيات المتخصصة

تطوير التشريعات الاقتصادية التي تسهم في التحول الاجتماعي

تشجيع العمل التطوعي لدى الشباب

استهدف زيادة القدرة التمويلية المستقبلية لمبادرات قطاع التنمية الاجتماعية.

#### القضية الرابعة

#### المجالس البلدية ودورها في التنمية المحلية:

تناولت الورقة الرئيسة التي كتبتها د. عبير ببرهemin، وعُقب عليها م. محمد الشهري و م. سالم المري، وأدار الحوار د. عبدالله بن صالح الحمود؛ دور المجالس البلدية السعودية بصورة مختصرة عبر عدة محاور عرضت: نبذة مختصرة عن تاريخ المجالس البلدية، ومهام ونطاق صلحيات المجالس البلدية، والتحديات وسقف توقعات المواطنين، وأخيراً بعض الاقتراحات لتحسين دور المجالس البلدية. وتوصلت إلى أن أهم التحديات التي تواجه المجالس البلدية، هي: عدم فهم مدى صلحيات ومهام المجلس البلدي، وتدخل بعض الصالحيات بين أكثر من وزارة وجهاً، وعدم وضوح حدود صلحيات كل جهة، بالإضافة إلى محدودية الصالحيات للمجالس البلدية، وكثرة الضوابط المنظمة.

وذهب التعلقيات التي جرت على هذه الورقة إلى أن المجالس البلدية السعودية تجربة رائدة حظيت بدعم الدولة ورعايتها، ومع ذلك يشوب عملها بعض القصور الناتج عن عوامل مختلفة، ليس للعديد منها علاقة مباشرة بالمجالس نفسها. ومن الأسباب المهمة لقصور أداء المجالس: عدم تعود المجتمع وقواته الفاعلة على مثل هذه التجربة، وقصور الأجهزة الأخرى في الدولة وتخلُّها عن تجربة المجالس البلدية.

وأكَدت التعلقيات على أن المجالس البلدية في الفترة الماضية لم تستطع أن تكسب ثقة المواطن ومنتخذ القرار من ناحية الإنجاز، وأن تقوم بدور تنموي يبرهن على فعاليتها ويحقق الفائد المرجوة. كما أن كسب الثقة لا يأتي إلا بالإنجازات على أرض الواقع، بحيث يستطيع أن يراها المواطن، ويستفيد منها في أمور حياته. وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن عدم وضوح نظام المجالس البلدية لدى بعض أعضاء المجلس والمواطنين أنفسهم له عدة أسباب، منها: إضافة إلى القصور الإعلامي، وعدم قدرة المجالس نفسها على إيصال رؤيتها وأهدافها للمستفيدين؛ أن بعض المواد في اللوائح المنظمة لأعمال المجالس البلدية مهمة تحتمل أكثر من تفسير، ولا شك أن ضعف ثقافة الترشح والانتخاب يلعب دوراً كبيراً في عدم الفهم هذا.

وذهب المناقشون إلى أن المجالس البلدية لها دور فاعل وكبير في تطوير الشأن البلدي عامه، ومن هنا يتضح لنا أن المجالس لم تقم بدورها حسب نظام

المجالس. كما أن من أهم إشكالياتها هو تشكيلها عبر الانتخابات، وكما هو معلوم فإن ثقافة الانتخابات في بلادنا، والمنطقة عموماً، لا تزال تشوّبها تأثيرات عديدة، ليس من بينها الكفاءة.

وأضاف المناقشون أن المجالس البلدية في حالتها الآن هي مجالس استشارية، وتمثل أهالي المنطقة في التعامل مع الجهات الحكومية ومجلس الشورى، ولكي يكون لها تأثير فعال، يجب إعادة تنظيم صلحيات أمراء المناطق، بحيث يشمل وضع ميزانية للمنطقة، وأن يكون لأمير المنطقة صلحيات تنفيذية على الجهات الحكومية العاملة في منطقته.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- التأكيد على أن يتم اختيار الأعضاء الأكفاء، والاهتمام بالدراسات والأبحاث التي تمت في الجامعات والمراكز السعودية.
- التأكيد على المجالس البلدية في المناطق أن تشمل مراقبتها الخدمات الموجهة لكافة فئات المجتمع.
- منح المزيد من الصالحيات للمجالس البلدية، على أن يكون بعض من هذه الصالحيات تنفيذيةً وملزمةً للأمانات والبلديات في المحافظات.
- أن تعقد المجالس البلدية اجتماعات ربع سنوية، يحضرها سكان الأحياء التابعة لكل مجلس بلدي.
- أن يكون للنائب حق مسألة عضو المجلس الذي لم ينفذ برنامجه الانتخابي كله أو جزءاً منه.
- أن يكون لدى سكان الأحياء التابعة لكل مجلس بلدي معلومات عن الخطط والمشاريع المستقبلية للأحياء.
- القيام بدمج المجالس المحلية بالمجالس البلدية، نظراً لتشابه المهام.
- الاهتمام بمراجعة نظام المجالس البلدية ولوائحه، والسعى نحو تعديل ما يمكن تعديله، وإضافة ما يمكن إضافته، وبما يتفق والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/t0iYI>

## القضية الخامسة ن يوم: وجهة المستقبل:



أكّدت الورقة الرئيسة التي كتبها د. إحسان بو حليقة، وعُقب عليها م. أسامة كردي و أ. محمد الدندني، وأدار الحوار أ. عبدالله الضويحي؛ أن ما جلبه "رؤية السعودية 2030" أمرٌ كان مفقوداً في الخطط الخمسية السابقة، التي كانت تهدف إلى تنويع مصادر الدخل؛ فقد حدّدت خطًّا نهاية زمنياً لتحقيق التنوّع الاقتصادي، بما يفصح عن مرتكز جوهري، هو الإدراك التام أن الخطط لا تتحقق من تلقاء ذاتها؛ ولذا تبع الإعلان عن الرؤية إطلاق برامج لتحقيق الرؤية؛ أي لجعل "الرؤية السعودية 2030" حقيقةً ملموسة على أرض الواقع، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من الأهداف.

وأضافت الورقة أن مشروع ن يوم هو مشروع استثماري، يهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي، بإثراء هيكله بأنشطة جديدة. كما أن مدينة "ن يوم" تطلق لتكون مدينة تصنع حضارةً جديدة، حيث عدد الروبوتات المدعمة بالذكاء الاصطناعي يفوق عدد البشر، وتحت مظلة الذكاء الطبيعي والاصطناعي ستحتضن "ن يوم" شبكةً اقتصادية تُساعي للأضلاع: الطاقة والمياه، والمواصلات والتنقل، والتقنيات الحيوية، والصناعات الغذائية، والعلوم التقنية والرقمية، والتكنولوجيا المتقدمة، والإعلام والإنتاج الإعلامي، والترفيه، والعيش بجودة حياة عالية.

وأشارت التعقيبات إلى أن ن يوم هو أحد المشاريع العملاقة التي يتم بواسطتها تحقيق العديد من أهداف الرؤية، وأنه لا مجال للشك فيما يمكن أن تسهم به مدينة ن يوم كمصدر دخل للدولة؛ إما عن طريق الاستثمار المباشر، أو من الضرائب على هذه المشاريع، والأهم هو جلب استثمارات أجنبية تغطي خزينة الدولة من رسوم وضرائب أيضاً. هذا غير ما ستسنده من أيٍّ عاملة محلية وأجنبية، يكون لدخولهم أثراً مهماً في الاقتصاد المحلي. كما أن مشروع ن يوم تقنيٌّ من الدرجة الأولى، يركز على العديد من الجوانب التقنية التي تحتاجها المملكة.

وذكرت التعقيبات أنه لم يلاحظ أن هناك اهتماماً خاصاً بدور استثمارات القطاع الخاص السعودي في المشروع، حيث إن كل المؤشرات تتحدث عن التركيز على الاستثمارات الأجنبية فيه.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن مشروع نيوم سيوفر فرصاً جديدةً للاستثمار في قطاعات سيتم إنشاؤها من الصفر، بالإضافة إلى استفادة المستثمرين في المشروع من الموارد الطبيعية؛ كطاقة الرياح، والطاقة الشمسية.

وذهب المناقشون إلى أن أن مشروع نيوم سيأخذ عقوداً، معنى أن دخول الأنشطة الاقتصادية المتعددة لن يحدث إن لم يكن هناك استجابة عالمية مؤثرة، فاستثمارياً، المرتكز هو ما سيأتي من استثمارات وافدة، أما استثمارات صندوق الاستثمارات العامة فستكون البذرة فقط.

وحول مدى إمكانية أن المشروع سيكون مؤثراً على رجال الأعمال، وكذلك بعض الشركات التي تستورد السلع التي سيتم إنتاجها في نيوم، أكد المناقشون على أنه لن يكون هناك أي تأثير في المستقبل القريب والمتوسط، واحتمال أن يكون التأثير على المدى الطويل قليلاً، والسبب طبيعة المنتج في المدينة، حيث إنه ليس تقليدياً كما هي الحال مع الوكلاء.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن يتم توفير المناخ والبيئة الملائمة لنجاح الاستثمار في المشروع.
- الاهتمام بالكوادر السعودية والرواد من الشباب.
- الاهتمام بالمحظى المحلي كأحد أهم المقاييس لنجاح مشاريع المدينة.
- السعي لأن تكون "نيوم" عاصمة مالية للاستثمارات والأبحاث والتكنولوجيا، سواء في مجال الاكتشاف أو الإنتاج أو الخدمات.

- العمل على تأسيس مركز بيانات ضخم (قاعدة معلومات) لدعم الدوسبة السياحية العالمية كأداة استثمارية.
- التأكيد على ضرورة تشجيع المستثمر الأجنبي باستخدام الموارد الطبيعية للملكة بشكل أساس في مشروعات مدينة "نيوم".
- أن يتم ربط مدينة نيوم (جسر الملك سلمان) بمدينة جدة، مروراً بمدينة ينبع الصناعية، وكذلك ربطها بمدينة وعد الشمال وحزم الجلاميد بسكك حديد وطرق سريعة.
- استهداف زيادة الغطاء النباتي وتنمية الحياة الفطرية في المناطق الجبلية، والحفاظ على الأماكن الأثرية واستثمارها سياحياً. والحفاظ على البيئة وطبيعة المنطقة من التجريف، وأن تكون مفتوحة للعامة.
- أن يتم وضع جهاز علاقات عامة قوي يتبع المشروع.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/t0iAYI>

## من التوصيات حول: نيوم.. وجهة المستقبل



## القضية السادسة

### منتدي التنمية الخليجي: أربعون سنة من الحوار التنموي:

وأشارت الورقة الرئيسة التي كتبها د. إبراهيم البعيني، وعُقبت عليها د. مها المنيف و د. فوزية البكر، وأدارت الحوار د. عائشة حجازي؛ إلى أن منتدى التنمية الخليجي سعى منذ إنشائه إلى أن يصبح منبراً يوفر مناخاً فكريّاً من شأنه توطيد الصلة والتفاعل بين أبناء دول مجلس التعاون حول قضايا التنمية والصعاب التي تعترضها. وتحقيقاً لهذه الرسالة، يتم تنظيم سلسلة من اللقاءات السنوية يتم فيها عرض أوراق بحثية يكتبها أبناء، وبنات دول مجلس التعاون من أعضاء المنتدى أو من خارجه. وتعمل اللجنة التنفيذية للمنتدى على جمع هذه الأوراق وما تم حولها من نقاش وتعليقات وتصدرها في كتاب يتم نشره ورقياً، ويُوضع منه نسخة إلكترونية PDF على موقع المنتدى متاحة مجاناً للمهتمين.

وأكدت التعقيبات على أن قيام المنتدى وهو غير الحكومي واستمراره لأربعين عاماً يعتبر إنجازاً بحد ذاته يُسجل للرعيel الأول ولا سيما أن الكثير من المبادرات غير الحكومية في المنطقة ذات أفق زمني قصير في العادة. ولعل قيام المنتدى من آن لآخر إلى تكريم ذلك الرعيel الأول، ومنهم المرحوم الدكتور أحمد الريعي الذي سُمّي اللقاء 39 باسمه تخليداً لذكره - يعتبر بادرة يُشكر عليها.

وأشارت أيضاً التعقيبات إلى أن مما يمتاز به هذا المنتدى منذ ظهوره هو ارتفاع سقف طروحاته وتناوله لموضوع قد تكون شائكة، مثل: الديمقراطية والحياة الدستورية، والشرع الخليجي، والمواطنة الخليجية، ومنظمات المجتمع المدني، إلى غير ذلك من القضايا التي ينظمها جميعاً اشتغالها بالتنمية والحرص على تجميع البيت الخليجي، وهو النمط الواضح من طبيعة مؤسسية وأعضائه الذين يأتون من كافة دول الخليج حيث ضمَّ المنتدى منذ تأسيسه أبرز الأسماء الخليجية، مثل: د.الرمحي، د.أسامة عبد الرحمن، تركي الحمد، النفيسى، د. عبد الله القوينز، د. عبد العزيز الجلال، وغيرهم كثير من الأسماء ذات الوزن المعرفي والثقافي في دول الخليج.

يضاف إلى ذلك أن المنتدى يأخذ الأمر بمنتهي الجدية في نقاشه لكافة القضايا رغم عدم وجود مظلة رسمية يمكن لها تبني بعض طروحاته، ويُسجّل بجسارة ما يراه من قضايا حيوية، ويحاول إسماع صوته لصاحب القرار.

وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن من أبرز مسهامات منتدى التنمية الخليجي مساهمنته في تنظيم 39 لقاء ونشر ما يربو على 30 كتاباً حول قضايا التنمية، وساهم في التواصل بين المهتمين بقضايا التنمية من أبناء وبنات دول مجلس التعاون.

أوضحت المداخلات أن الملتقى استطاع خلال أعوامه الطويلة نسبياً أن يُوفر مظلة وجد من خلالها مثقفو الخليج متنفساً للتعبير عن آرائهم بحرية لا تتيحها المناخات العامة في بلدانهم، وتنوعت الموضوعات التي يتناولها المنتدى ويجمعها إطار التنمية بمفهومها الشامل، وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية ومنها: المالية العامة، ومعضلة المياه، وقضايا الشباب، وإدارة التنمية... وغيرها.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن يكون لمنتدى الخليج التنموي فرق عمل في كل دولة خلية، ترصد أهم قضايا دولتها ثم تجمع من باقي الدول وتقدم لمنتدى الرئيسي لاختيار القضايا ذات الأولوية المشتركة لطرحها في كل عام.
- العمل على توسيع قاعدة المشاركين في منتدى الخليج وتنويعهم من دول الخليج بقدر المستطاع.
- ضرورة رفع توصيات ندوات وورش المنتدى إلى مجلس التعاون لدول الخليج لتكون بمثابة بوصلة للقيادة.
- أن يتم تزويد الحكومات بمخرجات المنتدى من الدراسات والأوراق البحثية لنشرها والاستفادة منها كمراجع يستنار به وقت الحاجة.
- أن تتم طباعة وتوزيع مخرجات المنتدى، وأن تكون في متناول الباحثين والمهتمين.
- القيام بتفعيل بث رسائل يومية عن المرئيات والتوصيات المقترحة أثناء إقامة المنتدى بلغة ميسّطة يفهمها الكل، ليتسنى للأغلبية المواطنين في دول المجلس متابعة ما يستجد من نقاشات وتوصيات بخصوص قضايا حيوية وشائكة في مجتمعاتهم.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/N6N0v>

## القضية السابعة

### الجمعيات العلمية والمهنية ودورها في التنمية:

بدأت الورقة الرئيسية التي كتبها، د. رياض نجم، وعُقب عليها م. سالم المري ود. ريم الفريان، وأدار الحوار أ. عبدالله الضوبي؛ بالإشارة إلى أن هناك تداخلاً في

التعريفات بين الجمعيات العلمية والجمعيات المهنية، وأنَّ كلاً من المسميين يُستخدمان بشكل متبادل من تخصص لآخر، ومن دولة لأخرى. ورأى أن الجمعية العلمية هي مؤسسة غير ربحية في الغالب، تنشأ لدفع تقدُّم مجال أو مهنة أو ما شابه، وتبني سياسات تخدم هذا المجال أو المهنة والعاملين فيها، بما يحقق مصالحها بشكل متوازن دون النظر إلى العائد المادي.

ثم تحدَّثت الورقة بشيءٍ من التفصيل عن نشاطات هذه الجمعيات، وعن نظام الجمعيات العلمية الذي صدر عام 1421هـ، والذي يجيز للجامعات السعودية إنشاء جمعيات علمية تعمل تحت إشرافها المباشر.

كما حددت الورقة المشكلة التي تواجه هذه الجمعيات بالخصوصية المتدينية، مُتحدّثًا بإسهاب عن ذلك، سواء فيما يتعلق بالعدد أو التالية، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للجمعيات، مطالباً بإعادة النظر في ذلك؛ ليستفيد منها المهنيون في كل مكان في المملكة.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن الجمعيات العلمية والمهنية تعتبر تكويناً مهماً في مؤسسات المجتمع المدني، ويصعب التحدُّث عنها دون التطرق لواقع هذه المؤسسات في المملكة، مع التأكيد على أنها الصانع الثالث مع الدولة والقطاع الخاص في مثلث دعم الإنسان؛ بالانتقال من الحالة الفردية إلى حالة مجتمعية أكثر عدالةً وتكاملاً.

ولكن تواجه الجمعيات العلمية في المملكة العديدَ من المشاكل، أبرزها ما يتعلق بالخصوصية، كما أنها تفتقر للحكومة التي تعطيها مصداقية ومهنية تُعزز ثقة الفئة المستهدفة من الأعضاء، والجهات التي تقدِّم الدعم المالي للأعمال وأنشطة الجمعيات. بالإضافة إلى أن أنشطة العديد منها بعيدة عن تطلعات رؤية 2030، ووجود فجوة في العلاقة والشراكة بين العديد من الجمعيات العلمية، وواقع احتياجات السوق، والفرص الواعدة في القطاع الخاص.

ورصدت المداخلات التي تمت حول موضوع القضية بعض المشاكل التي تعاني منها الجمعيات العلمية، منها: ضعف الإقبال على الاشتراك فيها، وعدم قدرتها على الوصول لجمهورها، وضعف الموارد، وعدم الحصول على فرصة أمام تفضيل الشركات الاستثمارية الأجنبية.

وبتاينت التراه حول استقلالية الجمعيات العلمية عن الجامعات، حيث ذهب البعض إلى ضرورة الفصل بينهما؛ في حين رأى البعض الآخر أن هناك صعوبة في عملية الفصل، فالجمعيات جزء أساسي من المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وقد يكون في الفصل إضعاف لها.

أيضاً، تباينت التراه حول دمج الجمعيات التي تتشابه في الاختصاص، في بينما ذهب البعض إلى ضرورته لخدمة الجانبيين النظري والعملي بشكل تكامل؛ رأى آخرون أن الدمج يلغي التنافس العلمي والتلوّع.

وفي نهاية النقاش، توصل الملتقى إلى عدد من التوصيات التي تهدف لدعم وتطوير الجمعيات العلمية والمهنية لكي تقوم بدورها المنوط بها للمساهمة في تحقيق رؤية 2030، وأهمها:

- ضرورة إعادة النظر في نظام الجمعيات العلمية والمهنية، ووضع نظام واضح ومحدد لمهامها وعضويتها، وإعادة النظر في التوزيع الجغرافي للجمعيات العلمية والمهنية السعودية ليستفيده منها المهنيون في كل المناطق.
- أن يتم دمج الجمعيات المتشابهة في الاختصاص، أو على الأقل التقليل منها لرفع كفاءتها وشمولية اختصاصها.
- أن يتم دعوة الجمعيات العلمية والمهنية لدراسة رؤية 2030 للاستثمار جوانب التنمية فيها.
- ضرورة الفصل في النظر إلى الجمعيات العلمية والمهنية وأنظمتها لاختلاف المهام ودور كل منها، وبالتالي اختلاف التحديات التي تواجهها.
- البحث عن مصادر تمويل لدعم هذه الجمعيات مالياً، سواءً من قبل القطاع الخاص، أو الدولة بصفة مباشرة، أو عن طريق الجامعات.
- الاهتمام بمنح الفرصة للشباب والشابات لإحداث نقلة في منهجه العمل، وتحسين جودة الحياة، وإدراجها في أهدافها لتواء تطلعات وأهداف الرؤية.

\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/X1cGg>

## القضايا الاجتماعية





## تقديم:

كشفت رؤية المملكة 2030 عن اهتمامها بالمجال الاجتماعي بكل تفاصيله ومكوناته، خاصة ما يتعلق بالمرأة السعودية ودورها الاجتماعي والثقافي والتنموي داخل المجتمع.

وركزت الرؤية أيضًا على جانب مهم من جوانب التطوير الاجتماعي التي يسعى إليها الوطن، واحتل حيًّا غير يسير من تفاصيل الرؤية، وهو جانب العمل التطوعي؛ حيث تطمح المملكة إلى تطوير وتنمية مجال العمل التطوعي والخيري، ورفع عدد المتطوعين قبل نهاية عام 2030، وهو ما يعُد دليلاً على النظرة الثاقبة بأهمية العمل التطوعي وأثره في شتى مناحي الحياة. كما تنقل رؤية 2030 العمل التطوعي في المملكة من الفردية إلى المؤسسية، ومن العطاء التقليدي القائم على توزيع المعونات والاتكالية في العمل، إلى العمل المنتج الذي ينمي القدرات بالتدريب والتأهيل.

كذلك أولت الرؤية المشاريع الخيرية اهتماماً كبيراً لتعظيم أثرها الاجتماعي؛ فنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ونظام الهيئة العامة للأوقاف اللذان تم إقرارهما ضمن الرؤية سيسهمان في تمكين القطاع غير الربحي من التحول نحو المؤسسية، وتعزيز ذلك بدعم المشاريع والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، والعمل على تهيئة البيئة التقنية المساعدة، ومواصلة العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية. ولم تغفل رؤية 2030 أيضًا عن الدور الكبير للمسؤولية الاجتماعية، وهو جانب يحتل أولوية بلا شك.

لذا كان الجانب الاجتماعي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال 7 قضايا طرحت وتناولت الموضوعات التالية:

**- المرأة في القطاع السياحي ورؤية 2030:** تتصفح أهمية تناول هذه القضية؛ نظرًا لأن المرأة السعودية أصبحت ذات دور محوري في العديد من القطاعات الحكومية والخاصة. ونظرًا لما تملكه من تأهيل ومكانة، جاءت الإرادة السياسية منصفة لها، بوضعها في منزلة تليق بتأهيلها، وبرؤية المملكة الطموحة 2030. واليوم المرأة

دخلت في قطاع السياحة كمستمرة وكمستشارة، وأصبحت ذات دور مؤثر وصانع أحياناً للقرارات، فالمرأة السعودية تملك إمكانيات وقدرات هائلة، وتعد منافساً قوياً في المجال الاستثماري، وتستطيع أن تقدم في مجال الاستثمار السياحي إذا ما قدم لها الدعم اللازم.

- **المرأة السعودية واقتصاد الظل:** تبرز أهمية القضية المقدمة من خلال هذه الورقة في تناولها لأكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً وهشاشةً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؛ ولذلك دوماً ترتبط ثقافة الفقر بالنوع الاجتماعي والمرأة بالذات؛ نظراً للدور الذي تقوم به داخل الأسرة.

- **صناعة الترفيه السعودية.. سياق محلي عالمي:** لدعواه اقتصادية تتعلق بأهداف الرؤية الوطنية 2030 الساعية لرفع معدل توظيف الشاب السعودي في قطاعات لم تكن مألوفة له، إضافة لتشجيع المرأة على العمل في قطاعات متعددة، ولدعواه ثقافية أيضاً؛ تم اختيار موضوع القضية عن صناعة الترفيه في السعودية من وجهة نظر اقتصادية وفنية. كما أنَّ رؤية المملكة 2030 الطموحة، بإدراجها لصناعة الترفيه ضمن مجالات التنمية، توَكِّد استيعابها لاحتياجات المجتمع، كما توَكِّد إدراها للأهمية العوامل الفكرية والنفسية والروحية في تنمية الشعوب، فالتنمية ليست اقتصاداً فقط، ولا عمراناً متطوِّراً فحسب، بل أيضاً بناء مجتمع سليم متوازن، قادر على تحقيق أهداف الرؤية. وعندما ربطت الرؤية الطموحة بين مستوى المعيشة والفعل الثقافي، فقد أشارت بوضوح إلى أهمية العامل الاقتصادي الذي تنتهي عليه صناعة الثقافة والترفيه.

- **علاقة شبكات التواصل الاجتماعي بانتشار ظاهرة المخدرات والمُؤثِّرات العقلية، وكيف نحمي شبابنا منها:** تم طرح القضية؛ لأن العلاقة بين انتشار المخدرات وشبكات التواصل الاجتماعي تُعد من أهم الموضوعات التي تعنى بمصير أبنائنا في ظل انتشار وسائل الاتصال التي أصبحت جزءاً من حياة أبنائنا، وفي ظل هذه الوسيلة

يمكن التغفل لأبنائنا في جوانب متعددة، وتعتبر المخدرات من أخطر الآفات على مجتمعنا وخاصة فئة المراهقين والشباب.

**- نظام الحماية من العنف والإيذاء ... فجوات في التطبيق:** تم اختيار موضوع القضية؛ نظراً لأنّ مشكلة العنف الأسري ومدى فعالية نظام الحماية من العنف والإيذاء في حماية الضحايا وتوفير بدائل تحقق الأمان والاستقرار لهم - نُعَدُّ من القضايا المهمة؛ حيث إنها تدخل في عمق حياتنا، وتغوص داخل بيوتنا حيث تُغلق الأبواب عليها ويصمت عنها الحديث. ويعتبر صدور نظام الحماية من الإيذاء في المملكة خطوةً موفقةً ومهمةً جدًا لحماية فئة مستضيفة تحتاج للحماية والرعاية من ولی أمرها. وقد شمل النظام جميع أنواع الإيذاء الجسدي واللفظي والجنسي لأي شخص.

**- المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص:** تتبع أهمية طرح القضية من الدور المهم والمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في معظم دول العالم وخاصة الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا، وكذلك الدول النفطية العنية، حيث يكون للقطاع الخاص بشركته ومؤسساته وبنوكه ومستشفياته وكذلك رجال المال والأعمال الأثرياء من المجتمع دورٌ مهمٌ وحيوي ورائد في مساعدة أفراد المجتمع وفئاته من المحتاجين والطبقة الكادحة والفقراء والمطلقات والذين لا يستطيعون توفير لقمة عيشهم ولا يستطيعون توفير مصاريف علاجهم المكلفة، في ظل الأزمات المالية التي نعيشها كالفعل، وانهيار الأسهم الذي أدخل الناس في ديون لا نهاية لها. وقد أخذت المسؤولية المجتمعية حيزاً من رؤية 2030 كطريقة لدعم القطاع الثالث وتحفيز التوظيف به.

**- إجراءات التوطين الأخيرة في الميزان:** تم طرح القضية تزامنًا مع أهداف رؤية المملكة 2030 بتخفيف نسبة البطالة، وما أكدته سمو ولی العهد من أن الرؤية ستتوفر بيئة العمل المناسبة للمواطن السعودي، والخطة الإستراتيجية التي وضعتها الدولة لتوطين الوظائف في جميع أنحاء المملكة.

## القضية الأولى المرأة في القطاع السياحي ورؤيتها 2030:



تناولت الورقة الرئيسية التي قدمتها د. عبير برهمين، وعُقب عليها د. عبد العزيز الحرقان وأ. اسمهان الغامدي، وأدارت الحوار أ. عبير خالد؛ دور المرأة السعودية في القطاع السياحي من قبيل تعزيز المشاركة التكاملية الإيجابية مع الرجل، بحيث تُسهم في دفع عجلة التنمية داخل الوطن.

ومن خلال الورقة الرئيسية تم تسليط الضوء على مساهمة المرأة في القطاع السياحي في المملكة، والتي ترى أنها ضعيفة جدًا مقارنةً بمساهمتها في هذا القطاع في دول المجاورة؛ كمصر، والأردن. وعلى الرغم من اتجاه العديد من سيدات الأعمال بالمملكة إلى أعمال تتعلق بالسياحة ومتطلباتها، ووجود رائدات أعمال ومنسقات للرحلات العائلية أو النسائية؛ إضافة إلى الوظائف أو المهن السياحية الأخرى التي ما زالت بانتظارها، إلا أن هناك تحديًّا كبيرًا يقف عائقًا أمام تفعيل دور المرأة في قطاع السياحة، يتمثل في نظرية المجتمع إلى طبيعة المهن الجديدة في هذا القطاع، وكونها ربما لا تليق بمقانتها، بالإضافة إلى أن ثقافة سكان بعض المناطق يجعل من الصعب تقبلهم لعمل المرأة بشكل عام، وفي السياحة بشكل خاص.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن المرأة السعودية دخلت في قطاع السياحة كمستمرة وكعاملة وكمستشارة، وأصبحت ذات دور مؤثر وصانع قرار، بالإضافة إلى عملها في بعض الوظائف التقليدية، مثل: الضيافة، والإرشاد السياحي، والعلاقات العامة، والتسويق، والفنقة، وغيرها...، وكذلك في بعض النشاطات السياحية الخاصة بالمرأة، حيث تحتاج إلى تنظيم وتقدير خاص.

إلا أنها كي تنجح في هذا المجال وفق رؤية 2030 لا بد أولاً من تفعيل تمكين المرأة في وظائف السياحة والتأثير، وأن تقوم الهيئات والمؤسسات المختصة بدعمها بشكل مؤسسي ومنهجي لمواجهة التحديات التي تقف أمامها، مع صناعة فرص استثمارية للسعوديات، ومساعدتهن لخوض تجربة الاستثمار السياحي.

ورصدت المداخلات التي دارت حول موضوع الورقة رؤية البعض نحو ضرورة تخصيص نسبة معينة لمشاركة المرأة في بعض الوظائف، بل وتحصيص وظائف لتشغيلها إلا المرأة فقط، مع اهتمام الجهات المسؤولة عن تحقيق الرؤية بوضع تحفيز السيدات للاستثمار في القطاعات الوعادة، مثل المجال السياحي، ضمن أولوياتها.

بينما ذهب البعض إلى أن قطاع السياحة قطاع اقتصادي خدمي لا يمكن تأثير جميع خدماته. كما أنه لا ينبغي التركيز على عمل المرأة في مجال السياحة كأولوية قبل أن يُطَوَّر القطاع ككل، ويتم تأهيله تشريعياً وإجرائياً، ومن ثم تأهيل المرأة لمتطلبات هذا القطاع.

وتبينت التراة حول ردة فعل المجتمع تجاه عمل المرأة في القطاع السياحي؛ فبينما يرى البعض أن تقبل المجتمع يحتاج إلى وقت طويل، وبخاصة مع سيطرة بعض الثقافات والعادات على الإجراءات المتعلقة بالمرأة؛ إلا أن البعض الآخر يرى أن تقبل المجتمع لا يمثل عقبة، فقد أثبتت المرأة نفسها في مجالات عدّة، فيها احتلال منظمه ومقبول، وأن ردة فعل المجتمع لعمل المرأة بشكل عام كانت إيجابية.

واعتبر المناقشون أن التمييز الإيجابي - ولفتره محدودة - من خلال تسهيل وصول المرأة للمناصب العليا في هذا القطاع، وعدم اقتصار فرص عملها على الوظائف الدنيا؛ هي ظاهرة صحية لتفعيل ثقافة وفكر المجتمع في المرحلة التحولية التي تعيشها. في الوقت الذي ذهب فيه البعض إلى ضرورة أن يكون التمكين للرجل والمرأة؛ بأن تكون الفرص متساوية، والتأهيل متساوياً.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- التوصية بضرورة تذليل الصعاب أمام الإناث السعوديات لزيادة إسهامهن ومعدلات عملهن في هذا القطاع.

- العمل على أن تقوم الغرف التجارية بالإسهام في توفير الفرص الملائمة للنساء المستثمرات سياحياً ودهنهن. وأن يتم تمكين عمل المرأة بالقطاع السياحي على كافة المستويات.

- وأن يكون تحفيز السيدات للاستثمار في القطاع في أولويات الجهات المسؤولة عن تحقيق الرؤية.

- وكذلك إنشاء جهة استشارية داعمة للشركات والمؤسسات التي ترغب في زيادة نسبة السيدات العاملات لديها في القطاع الخاص.

- بالإضافة إلى التأكيد من أن التوسيع السعودي في القطاع السياحي يحفظ للمرأة العاملة فيه حقوقها وكرامتها.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/juCLE>

## القضية الثانية المرأة السعودية واقتصاد الظل:



تناولت الورقة الرئيسية التي قدمتها د. مها العيدان، وعُقبت عليها د. دفاء الرشيد و د. نورة الصوبيان، وأدارت الحوار أ. علياء البااعي؛ موضوع المرأة السعودية واقتصاد الظل، من حيث كون اقتصاد الظل نشاطاً غير رسمي، وباعتباره أحد الروافد المهمة للاقتصاد أي مجتمع، حيث تشير الدراسات الاقتصادية أنه ينمو ب معدلات أكبر من القطاع الرسمي، وأن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تقف خلف نموه، أهمها عجز الاقتصاد المحلي عن خلق فرص عمل تستوعب القوى العاملة.

كما تناولت الورقة مكونات هذا القطاع، وذهبت إلى أن القطاع الأول منه يشمل المشروعات الصغيرة، أما القطاع الثاني فيتمثله العمل العشوائي. وأن من أهم مميزاته: استيعابه لأعداد متزايدة من الأيدي العاملة؛ مما خلق فرضاً كثيرة من الأعمال التي تساعده على استمرارية التشغيل، وقدرته على تخفيض الفروق في توزيع الدخول، وتقليل الفجوة في المستويات الاقتصادية. بالإضافة إلى آثاره الاقتصادية المتمثلة في عدم توفر إحصائيات دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقة، وصعوبة ضبطه من الناحية الاقتصادية أو من خلال الأنظمة والقوانين أو حتى المعايير الاجتماعية.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن أكثر أسباب التحاق المرأة للعمل في هذا القطاع ترجع إلى الفقر، ومسؤولية إعالة الأسرة، وارتفاع نسبة المرأة في الضمان والتأمينات الاجتماعية، وتدني الأجور المادية والحوافز المعنوية لهن، وكذلك تعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية لعمل المرأة.

كما أوضحت التعقيبات أن اقتصاد الظل ظهر من مظاهر تخلف المجتمعات، فهو يؤدي إلى إهدار الموارد البشرية وسوء استغلالها، ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير نظيفة، وأن البطل، في تعديل السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد فيها هو سبب رئيس في ظهور وانتشار هذا القطاع.

وناقشت المداخلات التي تمت حول موضوع القضية أنه لا يمكن القضاء على اقتصاد الظل، ولكن يمكن التقليل من حجمه، وأن سعودة بعض القطاعات التجارية لم تنجح تماماً؛ بسبب اقتصاد الظل الذي يؤثر على حركة البيع والشراء.

كما رأى المناقشون أن اقتصاد الظل له علاقة جزئية بالفقر وليس كلية، وأن له علاقة بثقافة وقيم الأفراد، بالإضافة إلى أنه تتاح لظروف اقتصادية وإدارية تعكس خللاً في توزيع الموارد المالية والبشرية وإدارتها.

وأختلف المناقشون حول إن كانت التجارة الإلكترونية تدخل ضمن اقتصاد الظل من عدمه؛ فذهب البعض إلى أنها لا تدخل ضمن اقتصاد الظل، في حين ذهب آخرون إلى أنها جزء منه؛ إذ إن كل عمل لا يدخل ضمن الأنظمة والقوانين الرسمية فهو يدخل ضمن القطاع غير الرسمي.

ورصدت المداخلات سلبيات هذا القطاع، إلا أن البعض ذكر أن لهذا القطاع إيجابيات عديدة إذا ما تم تنظيمه، بحيث يتم تقليل مخاطر وسلبيات هذا النوع من الاقتصاد دون إقصائه أو محاربته، فبقاء اقتصاد الظل ضروريٌّ لكي يوفر فرص عمل لبعض الفئات الاجتماعية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- القيام بدراسة الظروف والأسباب التي تدفع الأفراد للعمل في أنشطة الاقتصاد الخفي.
- كذلك من الممكن تشكيل أو تنظيم جمعيات تعاونية، حيث تضم كل جمعية المهن المختلفة، وتقوم بعملية تنظيم كل مهنة، ووضع القواعد التي تنظمها بإشراف من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- الاهتمام ببناء منصات الخدمة الموحدة لإصدار التراخيص.
- وضع لائحة للسماح للمرأة بممارسة العمل التجاري، بإعداد المأكولات والمشروبات من المنزل، بشرط خصوصها للشتيراتات الصحية.
- الطلب من وزارة التجارة والعمل والتنمية الاجتماعية إعداد لائحة تنفيذية لتسهيل إجراءات الترخيص، وممارسة العمل في مؤسسات الاقتصاد التكافلي.
- التأكيد على ضرورة توظيف أنشطة الاقتصاد الخفي المشروعة في الاقتصاد الرسمي، من خلال تسهيل الإجراءات والقيود الإدارية.
- الوعي بأن الاحتواء، والتمكين، والتدريب، وأساسة العمل، واستثمار المنتج المحلي وحمايته من حمى التنافس مع المنتج الأجنبي، يمكن أن يحقق بعض التقدم لتوظيف هذا الاقتصاد ليكون مورداً أساسياً للفرد والمجتمع.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/Ri2c9>

### القضية الثالثة صناعة الترفيه السعودية.. سياق محلي عالمي:



تناولت الورقة الرئيسة التي قدمتها أ. عبير خالد، وعقب عليها د. فهد اليحى و د. رياض نجم، وأدار الحوار أ. سمير الزهراني؛ صناعة الترفيه السعودية في سياقها المحلي والعالمي؛ وذكرت أن رؤية المملكة 2030 الطموحة، بإدراجها لصناعة الترفيه ضمن مجالات التنمية، تؤكد استيعابها لاحتياجات المجتمع، كما تؤكّد إدراكتها لأهمية العوامل الفكرية والنفسية والروحية في تنمية الشعوب، فالتنمية ليست اقتصاداً فقط، ولا عمراً متطوّراً فحسب، بل أيضاً بناء مجتمع سليم متوازن، قادر على تحقيق أهداف الرؤية. وعندما ربطت الرؤية الطموحة بين مستوى المعيشة والفعل الثقافي، فقد أشارت بوضوح إلى أهمية العامل الاقتصادي الذي تنتهي عليه صناعة الثقافة والترفيه.



وأشارت الورقة إلى أن الترفيه بكافة أشكاله يُعدُّ شاطئاً تجارياً كبيراً، ومن ثمَّ وحتى يمكن الاستفادة منه محلياً، فهناك أمور كثيرة ينبغيأخذها بعين الاعتبار لتحقيق الفائدة المرجوة منه اقتصادياً، أول هذه الأمور صناعة محتويات تحاكي تجارب الناس وحياتهم وماضيهم، وفي الوقت نفسه تتوضع بشكل جيد وذكي ضمن سياقات عالمية عديدة يستقرّها المختص. هذا بالإضافة إلى عدم إهمال الجانب التشريعي عالمياً ومحلياً من صناعة الترفيه.



وتلخصَّت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن الترفيه حاجة إنسانية، والترويج عن القلوب ضروري للصحة الجسمية والنفسية، كما أن مثلث صناعة الترفيه يتكون من المستهلك، وتوفير فرص العمل، والعائد المالي منها.



وأشارت التعقيبات أيضاً إلى أن صناعة الترفيه هي عبارة عن الكيانات والشركات التي تسيطر على توزيع وإنتاج مواد الترفيه الإعلامية للجماهير، مثل: التلفزيون، والراديو، والسينما، والرسوم المتحركة، والموسيقى؛ إلا أن هذه الصناعة تشمل أنواعاً أخرى من النشاطات والفعاليات، منها: ترفيه العروض، وتشمل معارض الفنون، والاحتفالات، والمهرجانات، والمتاحف، ومعارض السفر، ومدن الألعاب؛

والترفيه الحي، ويشمل الأوبرا، والمسرح، وعروض السيرك، والعروض الفكاهية والهزلية والفنائية، والرقص، والأزياء، والسمحية، والألعاب النارية، وعروض الـ**دُمُّى** والمصارعة؛ بالإضافة إلى الترفيه الإلكتروني، ويشمل بشكل أساسي الألعاب الإلكترونية، وبعض المحتوى المرئي والمسموع المستهلك عبر وسائل الاتصال الحديثة. وفي العقود الأخيرة تحولت كثير من الرياضات إلى نشاطات ترفيهية. وناقشت المداخلات موارد صناعة الترفيه، وذكرت أن موارد الترفيه تتركز في الحد من خروج الأموال الوطنية للخارج، وكيفية جلب الأموال من الخارج، ولعلَّ تطوير بعض الشواطئ ومشروع القديمة تقوم بهذه المهمة. وأطلق المناقشون تخُُوفهم من أن تكون صناعة الترفيه في السعودية مثل بقية الصناعات الأخرى، تعتمد في الخلف على غير السعوديين، إضافة إلى التساؤلات المتعلقة بمدى الاستعداد لإنجاح وتنفيذ هذه الصناعة الدقيقة، والعاملين المدربيين والمؤهلين لصناعة الترفيه، وأيضاً المعايير القيمية التي تحتاجها لحماية القيم والأخلاق والنশء عند تعرُّضهم لبرامج الترفيه.

وذهب المناقشون إلى أن أبرز متطلبات النهوض بصناعة الترفيه بالمملكة الأنظمة التشريعية التي تُنظِّم هذه الصناعة بجميع مدخلاتها وأنماطها وظروفها، والقواعد البشرية المؤهلة بالقطاعات التي تحتاجها هذه الصناعة، وكذلك مصادر التمويل للمشاريع والبرامج المرتبطة بهذه الصناعة، ومن ضمنها النقل والمطارات.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- التركيز على الصناعة الترفيهية الوطنية/المحلية في التغطيات الصحفية والأبحاث الأكاديمية المحلية، وتمثلها أكثر من الصناعات الترفيهية المستوردة.
- وكذلك الاهتمام بعمل لجان مشتركة تجمع بين أطراف من هيئة الرياضة وهيئة السياحة ووزارة الثقافة، لتطوير صناعة الترفيه المحلية.
- بالإضافة إلى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الترفيه السعودي.
- الاستفادة من التجربة الصينية في استخدام صناعة الترفيه المحلية بشكل يدعم جوانب محلية أخرى، مثل: السياحة الداخلية، والرياضة الأولمبية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/56sNv>

#### القضية الرابعة

#### علاقة شبكات التواصل الاجتماعي بانتشار ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية، وكيف نحمي شبابنا منها:



ذهبت الورقة الرئيسية التي كتبتها أ. هنا الفريح، وعمّق عليها كل من د. طلحة فدعق و د. خالد الرديعان و د. منصور المطيري و د. عبد الرحمن الهدلق، وأدارت الحوار د. مها العيدان؛ إلى أنه مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة التي تجاوزت الحدود، أصبحت الواقع الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي بافتتاحها غير المقيد هي الوسيلة الأكثر استخداماً في تجارة المخدرات والترويج لها. وأن هناك تقارير تؤكد أن موقع التواصل الاجتماعي بدأت تُستخدم لتحقيق إستراتيجيات دعائية لبيع المخدرات والتبغ والسجائر الإلكترونية والكحوليات.



كما وأشارت الورقة إلى أن هناك القليل من الإجراءات الاحترازية لحماية المراهقين خلال عملية تفاعلهم عبر أثير الإنترنت، فالآباء لا يمتلكون مهارات متقدمة لحماية أبنائهم، إلا أن هناك دولاً تحظر تماماً استخدام الإنترنت للصغار الذين تقل أعمارهم عن 13 سنة بدون إذن والديهم، وتنصّم لهم موقع للتصفح تساعدهم في تحقيق رقابة جيدة على الأبناء.



وأضافت التعقيبات التي جرت على الورقة الرئيسية أن أهمية هذه القضية تزداد بحكم أنها ذات بعد تقني أسمه في زيادة استهلاك المخدرات وارتفاع أعداد متعاطيها من خلال استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة لترويج المخدرات من قبل المروجين. فبالرغم من أهمية شبكات التواصل الاجتماعي إلا أنها وسيلة ذات حدين؛ فهي لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الراهن، لكن في الوقت نفسه لا بد من وجود رقابة على الأبناء ولا سيما صغار السن والمراهقين ممن ينجرفون بسهولة نحو تلك الوسائل، وتحت وطأة ظروف معينة لتحقيق أغراض معينة، ربما يكون الحصول على المخدرات إحداها.



وترى التعقيبات أن المشكلة المؤرقة أنه يصعب تتبع ومراقبة ترويج وبيع المخدرات وبعض العقاقير الممنوعة على شبكات التواصل الاجتماعي، بل إنه يتم إيصال الممنوعات إلى المنازل من خلال خدمات التوصيل المجاني باستخدام تقنية تحديد الموقع؛ وهو ما يضفي على العملية السرية وسرعة الوصول. ورغم أن حجم الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت لا يزال محدوداً، إلا أنه ظهرت دلائل تشير إلى أنه يشهد نمواً سريعاً؛ لذا تبقي الحاجة ماسة إلى تعديل العقوبة لكلّ من يستخدم الفضاء السيبراني للقيام بسلوكيات منحرفة مضرة بالمجتمع، كترويج المخدرات أو الدعاية والسلوكيات الشاذة، مع التركيز على الجانب الوقائي باستخدام وسائل التواصل ذاتها في التوعية العامة، وفي الحرب على مروجي المخدرات.

وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن عالمية شبكة الإنترنت وسهولة استخدامها شجّع البعض على توظيفها لنشر المخدرات. ونظراً لانتشار وكثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في المملكة وخاصة من فئة الشباب، إضافة إلى أن المملكة تعتبر دولة مقصداً للمخدرات، وأن هناك استهدافاً واضحاً للمملكة من قبل المنظمات المعنية بتهريب وبيع المخدرات، وينعد ذلك سبباً رئيسياً لانتشار المخدرات في المجتمع السعودي.

كما أكدت المناقشات على دور العقوبة للمروجين أو غيرهم من مستخدمي وسائل الاتصال في نشر مختلف أوجه الفساد، واقتصرت أن يتم عمل كمائن لمروجي المخدرات على الإنترنت أو الذين يروجون لها في وسائل التواصل الاجتماعي والإيقاع بهم من قبل رجال الأمن، بالإضافة إلى توفير المزيد من التعاون بين المواطن والم المسؤول من خلال الإبلاغ عن مثل هذه المناوشط المخالفة للنظام، حيث إنَّ النظام يعتبر ذلك إحدى الجرائم التي يُعاقب عليها نظام الجرائم المعلوماتية، أما الترويج للمخدرات وبيعها بأي وسيلة فمعقوبتها تصل للإعدام.

بينما رأى بعض المناقشين أنَّ هناك أسباباً وعلاقة اجتماعية وأسرية وفردية وعوامل اقتصادية، والتوزيع السكاني للأحياء والمناطق للمدن وقربها من الحدود أو

وجودها في المركز، وحجم المدن وسكانها؛ تعتبر هذه أسباب إضافية لانتشار المخدرات بجانب شبكات التواصل الاجتماعي.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أوصى المناقشون بضرورة استثمار شبكات التواصل في إنتاج وتوزيع رسائل هادفة للتوعية المجتمع بأضرار المخدرات.
- إنشاء مركز بحوث يخدم قضايا المجتمع المتعلقة بالجريمة.
- العمل على تفعيل مراكز الإحصاء بطريقة علمية تخدم مراكز البحث وقضايا المجتمع، ومراقبة المراصد الإلكترونية التي تتحفsi وراء الاستشارات الطبية والألعاب الإلكترونية وتعمل من خلالها في ترويج المخدرات.
- أن يتم مراجعة فاعلية نظام الجرائم المعلوماتية وغيره من الأنظمة ذات العلاقة بالمخدرات بناء على دراسة أثرها على جريمة المخدرات عامة وعن طريق الإنترنت خاصة، وطلب تعديل أي مادة في حال بدت الحاجة إلى ذلك.
- الاهتمام بتنويع الرسائل التوعوية الإلكترونية لمختلف الفئات سواء المدمن أو المروج أو أسرهما.
- القيام بتفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في توجيهه وتوعية الشباب بمخاطر المخدرات.
- أن يتم إشراك الشباب من الجنسين وتأهيلهم ليكونوا سفراً لمجتمعهم في توعية الشباب بأضرار المخدرات.
- إعلان العقوبات على مروجي المخدرات، ونشر أخبارها في المجتمعات الشبابية.
- أن يتم إشراك الأسر وإكسابهم المعرف والمهارات في هذا الشأن.
- ضرورة تفعيل مراكز الإرشاد النفسي والاجتماعي بكوادر وطنية متخصصة.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/9P39g>

## القضية الخامسة

### نظام الحماية من العنف والإيذاء ... فجوات في التطبيق:

أشارت الورقة الرئيسية التي كتبتها د. مها المنيف، وعُقب عليها كلًّا من د. مرام بنت موسى الحربي و د. هند بنت خالد الخليفة ود. حميد الشايжи، وأدار الحوار أ. سمير خميس؛ إلى أن نظام الحماية من العنف والإيذاء في المملكة يعُدُّ نظاماً قوياً لم يغفل أي مرحلة من المراحل الأربع لعلاج العنف الأسري، كما أن مواده عامة تعطي المنفذين مساحة واسعة لوضع آليات تنفيذية صارمة.

وأن المملكة أحرزت تقدماً ملحوظاً في هذا الملف منذ الاعتراف بالمشكلة في عام 2000 إلى الآن مقارنة بدول الجوار، والفجوات الموجودة في تطبيق النظام هي بسبب ضعف قدرات العاملين على هذا الملف، وقلة الموارد البشرية، وضعف الإرادة المؤسسية سواء من الشرطة أو وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وذهبت التعقيبات إلى أن نظام الحماية من الإيذاء، ولائحته التنفيذية بوصفه نظاماً تشريعياً يعُدُّ نظاماً قوياً متى ما اكتملت منظومة العمل بين كافة الجهات ذات العلاقة، إلا أن استثمار الفائدة من هذا النظام يتطلب إيجاد تنظيم مؤسسي متكامل، يسند على لوائح وآليات تنفيذية تطبيقية، ومراجعة وتقويم للكفاءات والإجراءات التي تمَّ اعتمادها في نظام الحماية.

وترى التعقيبات أيضاً أن هناك عدداً من المشكلات التي يواجهها العمل الميداني والتدخل لكن هذه المشكلات تعدها الوزارة وتسعي لتفاديها، حيث إنَّ هدفها هو التميُّز في تقديم الخدمة، وقد حُصصت لإدارة الحماية الاجتماعية عددٌ من المبادرات التي تلمست تلك الاحتياجات، منها: تأسيس جهة للحماية الأسرية، تطوير حملات توعوية لوقاية المجتمع من العنف الأسري ونشر الوعي في المجتمع السعودي حول العنف من أجل الوقاية، تغطية احتياجات ضحايا العنف الأسري، تطوير آليات التعاون بين جميع الجهات المعنية بالعنف الأسري، تطوير اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء والعنف الأسري لسدِّ الفجوات التشريعية.

كذلك أشارت التعقيبات إلى أن اللائحة التنفيذية للنظام مناسبة كموازٍ. أما التطبيق الواقعى فيبيشه عدة مشكلات، والحل الأمثل لتحسين الوضع إنشاء هيئة مستقلة تضمُّ مركز البلاغات والشرطة المجتمعية ومراكز الحماية ومكتباً قانونياً وممثلًا عن وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية وحقوق الإنسان والجهات الأخرى ذات العلاقة، وتُزود بالإمكانات المادية والكوادر البشرية الكافية للقيام بمهامها؛ لأنَّ الوضع الحالى مهمًا تَعميله سيظلُّ ناقصاً في أدائه لمهامه.

وذهبت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن برنامج الأمان هو أفضـل مثال للمناصرة والتأيـد في قضـية العنـف الأـسـري عبر مؤـسسـاتـ الـدولـةـ، إذ يـعـملـ عـلـىـ رـفعـ الـوعـيـ بـالـحـمـلـاتـ وـالـمـؤـتمـراتـ، وـبـنـاءـ قـدـراتـ الـعـاـمـلـيـنـ بـالـتـدـرـيـبـ الـمـتـخـصـصـ لـكـلـ تـخـصـصـ، وـعـمـلـ عـلـىـ دـرـاسـاتـ عـيـدةـ لـمـعـرـفـةـ نـسـبـةـ الـأـنـتـشـارـ، كـمـاـ يـعـملـ عـلـىـ تـقـدـيمـ مـشـارـيعـ وـطـنـيـةـ، مـثـلـ: مـشـرـوعـ شـيـابـ الـأـمـانـ، وـمـشـرـوعـ تـأـهـيلـ النـسـاءـ الـمـعـنـفـاتـ.

وـاتـفـقـتـ المـادـاـخـلـاتـ عـلـىـ أـنـ ثـقـافـةـ الـجـمـعـمـعـ لهاـ تـأـيـدـ عـلـىـ عـلـاقـةـ الرـجـلـ بـالـزـوـجـةـ وـالـأـبـنـاءـ، وـلـكـنـ الـمـشـكـلـةـ الـكـبـرـىـ أـنـ هـذـهـ ثـقـافـةـ تـؤـثـرـ عـلـىـ الـأـنـظـمـةـ وـالـقـوـاـنـىـنـ وـالـإـجـرـاءـاتـ؛ وـلـذـلـكـ وـبـالـقـانـونـ، فـإـنـ الـمـرـأـةـ تـعـانـىـ مـنـ الـعـنـفـ وـانتـهـاكـ الـحـقـوقـ فـيـ حـالـاتـ كـثـيرـةـ، وـالـوـاقـعـ يـعـكـسـ ذـلـكـ.

كـمـاـ أـكـدـتـ المـادـاـخـلـاتـ أـنـ إـحـدـىـ الـفـجـوـاتـ الـمـهـمـةـ فـيـ نـظـامـ الـحـمـاـيـةـ مـنـ الـعـنـفـ وـالـإـيـذـاءـ فـيـ مـرـحلـةـ الـتـأـهـيلـ وـالـوـاقـاـيـةـ هـيـ نـدـرـةـ الـبـرـامـجـ التـأـهـيلـيـةـ لـلـمـعـنـفـيـنـ وـالـمـعـنـفـاتـ، فـهـنـاكـ ضـعـفـ شـدـيدـ فـيـ هـذـهـ الـبـرـامـجـ، وـتـكـادـ تـنـعدـمـ فـيـ حـالـةـ مـرـتكـبـ الـعـنـفـ.

وـكـانـ مـنـ أـهـمـ الـتـوـصـيـاتـ مـاـ يـلـيـ:

- القيام بتحويل وحدات الحماية إلى مراكز تكاميلية ودعمها بالموارد البشرية والمالية الالزمة.
- أن يتم إنشاء جهة تشريعية رقابية تنفيذية مختصة بالحماية.
- العمل على توعية المجتمع بخطورة العنف ومكافحة أي ثقافة تشجع عليه.
- الاهتمام بتكييف البرامج التوعوية للمعنفيـنـ وـالـمـعـنـفـاتـ، وـلـلـمـعـنـفـيـنـ وـالـمـعـنـفـاتـ.
- إشاعة مفهوم الوقاية كحلقة أولى في مواجهة العنف والإيذاء الأسري.
- القيام بترشيد الولالية وزيادة وعي الرجل بالمسؤولية الملقاة على عاتقه، وعدم استغلال الولاية للإضرار بمن وُلِيَّ عليهم.
- أن يتم تطوير الإحصائيات المتعلقة بقياس نسبة العنـفـ الأـسـريـ فيـ مـخـلـفـ منـاطـقـ الـمـمـلـكةـ.
- أن يتم تحسين البيئة الداخلية دور الرعاية والإيواء وتطوير أنظمة عملها الداخلية.
- العمل على معالجة بعض الثقافات التي تخـسـ المرأةـ حـقـهاـ، وـإـنـشـاءـ شـرـطةـ مجـتمـعـيةـ "ـشـرـطةـ الـأـسـرـةـ".
- المعالجة لمسببـاتـ العنـفـ أـيـاـ كانـ مصدرـهاـ سـوـاءـ مـنـ الرـجـلـ أوـ الـمـرـأـةـ.
- استحداث برامج تأهيلية لمعالجة المعنـفـيـنـ وـالـمـعـنـفـاتـ، وـتـطـوـيرـ الـبـرـامـجـ القـائـمـةـ لـتـأـهـيلـ وـمـعـالـجـةـ الـمـعـنـفـيـنـ وـالـمـعـنـفـاتـ.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/HNebw>

## القضية السادسة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

أشارت الورقة الرئيسية التي كتبتها د. الجازي الشبيكي، وعُقب عليها كلًّ من د. حسين الحكمي و د. يوسف الحزيم وأ. مني أبو سليمان، وأدار الحوار د. خالد الرديعان؛ إلى أن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تعني التزام الشركات والمؤسسات والمراكز التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم أهداف التجارة، ويحقق مصالح المجتمع، وأن من فوائد المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص أن الشركات التي تحقق المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها عن 18% عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية.

أوضحت الورقة أن من التحديات التي تواجه المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص: ضعف وجود إطار أو مرجعية موحدة، نقص المعلومات والبيانات، وضعف التنسيق والمتابعة والتقييم والتقويم.

كما أكدت الورقة على أن من أولويات المسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الربحية في المملكة العربية السعودية، التركيز على برامج التأهيل والتدريب لسد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، إلى جانب دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم مراكز الأبحاث والتنسيق مع مؤسسات العمل الخيري لتنفيذ مشاريع خيرية ومشاريع اجتماعية تنمية.

أوضحت التعقيبات أن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية كل فرد يعمل بالمؤسسة وليس مسؤولية الإدارة العليا أو إدارة بذاتها كما يحصل أحياناً لأن يلقي باللوم على إدارة المسؤولة في المؤسسة من بعض الموظفين ظنًا منهم أن لا علاقة لهم بذلك.

وذهب البعض إلى أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية قفز بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة وحقق إنجازات جيدة؛ ويحتاج إلى تدخل إستراتيجي حكومي مثل في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والغرف التجارية، وهيئة سوق المال، وهيئة الرزaka والضرائب. كما أكدت التعقيبات على أن رؤية 2030 ساهمت في تغيير النظرة لقسم المسؤولية الاجتماعية ووضع بعض المعايير له، ولكن الوضع الاقتصادي قد لا يسمح بالتغيير الشمولي الذي تحتاجه.

وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن على القطاع الخاص العمل سوياً مع الحكومة ممثلة في الجهات المعنية، لمواجهة عدد من المشاكل الاجتماعية

الكثيرة والشائكة التي تؤثّر بشكل أو آخر في مجريات الحياة الاقتصادية والتنموية في المملكة، ومحاولة إيجاد حلول لها.

أوضح المداخلات أن الكثير من المسؤولين في الغرف التجارية يمنعون القطاع الخاص من القيام بمسؤوليته الاجتماعية في العقود الماضية باعتبار أن الحكومة ليست في حاجة إلى (صدقائهم)، واستمر هذا الوضع حتى اخفي الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص بمعناها الواسع، واستمر القطاع الخاص في صرف مبالغ المسؤولية الاجتماعية كصدقات وتبرعات.

كما يرى البعض أن قضية المسؤولية الاجتماعية فيها تقصير كبير ليس من القطاع الخاص بل حتى من الحكومة نفسها، فلم تخلق البيئة التشريعية والتطبيقية لأن تتنافس الشركات والبنوك على تقديم خدمات للمجتمع.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن هناك حاجة ماسة لدراسات متخصصة تحدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية تجتباً لتداخل هذا المفهوم مع مفهوم "العمل الخيري".
- أن يتم قياس حجم المشاركة الفعلية للشركات وتوضيح حجم المشاركة المأمولة.
- ضرورة خلق البيئة التشريعية والتنظيمية والتطبيقية الكفيلة بتنافس جميع شركات القطاع الخاص لتقديم خدماتها للمجتمع؛ بإعادة صياغة جميع القوانين والأنظمة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية من كافة الجوانب المتعلقة بها.
- العمل على تقديم كافة التسهيلات الإدارية والقانونية والمحمّرة للشركات التي قطعت شوطاً في مساهمتها الاجتماعية الكفيلة بتحفيزها لزيادة مشاركتها واستمراريتها.
- التقدير اللائق لكل من يساهم بخبرته ووقته في المسؤولية الاجتماعية، مع توجيه وإدارة جميع المتطلعين التوجيه الصحيح في برامج المسؤولية الاجتماعية؛ منعاً لاستغلالهم باسم التطوع في برامج لا تمت بصلة للمشاركة المجتمعية.
- ضرورة حد الشركات على تجوييد نوعية عملها الأساسي بأن يكون وفق مسؤولية اجتماعية نابعة من ذاتها؛ بعدم التقصير في أداء واجباتها الأصلية تجاه المجتمع.
- الاهتمام بقيام الغرف التجارية بالدور المأمول منها، بصناعة تشريعات حديثة تتفق والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع السعويدي، اتساقاً مع توجهات رؤية المملكة 2030 في بناء منهجية رفيعة المستوى للمسؤولية الاجتماعية.

\* \* \* \*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/N6N0v>

من التوصيات حول:  
المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

تقديم كافة التسهيلات  
الإدارية والقانونية  
والمحفزة للشركات التي  
قطعت شوطاً في  
مساهمتها الاجتماعية



قيام الغرف التجارية  
بالدور المأمول منها،  
بصناعة تشريعات دبلنة  
تنفق والمتغيرات  
الاجتماعية والاقتصادية  
والثقافية للمجتمع  
السعودي

خلق البيئة التشريعية  
والتنظيمية والتطبيقية  
الكافحة لتنافس جميع  
شركات القطاع الخاص  
لتقديم خدماتهم  
للمجتمع

قياس حجم المشاركة  
الفعالية للشركات  
وتوسيع حجم المشاركة  
المأمورلة



التقدير اللائق لكل من  
يساهم بخبرته ووقفه  
في المسؤولية  
الاجتماعية





## القضية السابعة إجراءات التوطين الأخيرة في الميزان:

تناولت الورقة الرئيسة التي قدمها أ. جمال ملائكة، وعُقب عليها د. حميد المزروع وأ. مها العقيل، وأدارت الحوار د. عائشة الأحمدى؛ إجراءات التوطين الأخيرة. وذهبت الورقة إلى أن قضية التوطين من القضايا الصعبة؛ لارتباطها بقضايا أخرى، يأتي في مقدمتها: عدم مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، وانخفاض تكلفة العمالة الوافدة وارتفاع إنتاجيتها مقارنة بالعمالة الوطنية. وبالرغم من أن الدولة لم تنجح في حل هذه المشكلة من خلال الحلول التي وضعتها، إلا أن الدولة قامت مؤقتاً باتخاذ بعض الإجراءات المهمة والمعضدة للتوطين، منها: فرض رسوم تصاعدية على الوافدين ومرافقهم، والتوسيع في المهن والوظائف القاصرة على المواطنين، بالإضافة إلى تشجيع توظيف المرأة. وإن كانت بعض هذه الإجراءات ستؤثّر على القطاع الخاص، ومن ثم على الاستثمار في الداخل، إلا أنها ستؤدي في النهاية إلى توطين الكثير من الوظائف، خاصة في قطاع التجزئة.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أنَّ عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص يرجع إلى عدم وجود سُلْمٌ وظيفي لمعظم المؤسسات والشركات، وضعف الرواتب، وطول ساعات العمل، وعدم وجود برامج لتطوير قدرات الموظفين. كما أن برنامج التوظيف الحالي يرتكز على قطاع التجزئة، بالرغم من أنه لا يوجد عدد كافي من السعوديين المؤهلين لهذه الوظائف. بالإضافة إلى أن هناك سوء توزيع جغرافي للوظائف، وتكتيس معظمها في مدينة الرياض، وهو لا يخدم النمو الاقتصادي في باقي المناطق.

ورصدت المداخلات التي دارت حول موضوع الورقة أهمَّ المشكلات التي تواجه التوطين؛ كغياب المؤهلات الوسطية المهنية والفنية، والتدريب التحويلي للمؤهلات العليا، وكذلك غياب التخطيط المسبق والفهم الكافي لمتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى غياب شبهة تام لبرامج التأهيل والتدريب.

وذهب البعض إلى أن السياسة المتبعة مع الوافدين ليست هي الأسلوب الأمثل، كما أن فرض السعودي على الشركات دون تدريب يضر بالقطاع الخاص.

واستعرضت المداخلات كذلك، عوائق قبول الوظائف المهنية، مثل العائد المادي، يأتي بعده العائق الاجتماعي بمراحل، فالعوائد المادية هي التي تضفي القيمة الاجتماعية على المهن.

كما تناولت المداخلات سياسات وإجراءات التوطين، وكيف أن خطط التنمية والسياسات الإدارية المصاحبة لها شوهت سوق العمل، والسبب يعود إلى التوسيع الكبير المتتسارع في الطاقة الاستيعابية لل الاقتصاد، وخرق المراحل التنموية، خصوصاً في اتجاه الرفاهية، والاستهلاك على حساب الإنتاجية؛ وهذا أدى إلى فتح الباب على مصراعيه للعمالة الأجنبية الرخيصة. كما أن الفجوات في سوق العمل التي نتجت من هذه الخطط والسياسات شملت الفجوة بين بيئة عمل القطاع العام ونظرتها في القطاع الخاص، وبين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، وفي هيكل الأجور، وفي الإنتاجية، وفي المهارات، وفي أخلاقيات العمل، وبين العمالة النسائية والعمالة الرجالية، والفجوات في الأمان الوظيفي. وقد تكون سياسات التوطين حُمِّقت بعض التغيير المقصود، ولكنها لا تزال أبعد من أن تكون خططاً علمية شاملة، لقول هذه الفجوات وتصحح التشوهات في سوق العمل.

وفي نهاية النقاش توصل الملتقى لعدد من التوصيات التي تهدف لدعم التوطين وفعاليته في تحقيق رؤية المملكة وتطبعاتها، أهمها:

- أوصى المناقشون بضرورة عمل دراسة وطنية موسعة، تشمل جميع مناطق المملكة، وتعكس وجهة نظر الشباب من الجنسين حول التوطين ومعوقاته ومحفزاته وعوامل نجاحه، ونوع المهن التي يمكن توطينها.

- أن يتم تقييم تجربة التوطين للمهن التي تم بالفعل توطينها، وسرعة توطين بعض الوظائف، مثل: قطاع البيع بالتجزئة، والعمل في المتاجر الكبرى وفي المطعم، والوظائف المكتبية والمحاسبية.
- السعي إلى فرض نسبة على الشركات والمستثمرين في السعودية تتعلق بالتوطين.
- التأكيد على وضع مزايا أخرى للشركات والمستثمرين المهتمين باستقطاب المواطنين السعوديين للعمل لديهم.
- أن يتم سد الفجوة بين مخرجات وزارة التعليم وسوق العمل؛ بالتعاون مع الجامعات، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/yvPlb>

## القضايا السياسية





## تقديم:

تقوم سياسة المملكة العربية السعودية على مبادئ ثوابت ومعطيات جغرافية - تاريخية - دينية - اقتصادية - أمنية - سياسية، وضمن أطر رئيسة أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، وعدم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدفع عن قضاياها، وانهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية، والعربية، والإسلامية، والدولية.

وتستند السياسة الخارجية السعودية في المجال الدولي على أساس مبادئ مستقرة وواضحة، ومنها: حرص المملكة على التفاعل مع المجتمع الدولي من خلال التزامها بمبادئ الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المنضمة إليها وقواعد القانون الدولي التي تحدد إطار السلوك العام للدول والمجتمعات المتحضرة، والتزام المملكة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وشجب العنف وجميع الوسائل التي تخالب بالأمن والسلم الدوليين، والتأكيد على مبدأ التعايش السلمي بين دول العالم، والحرص على استقرار أسواق النفط العالمية، والسعى لتنمية التجارة الدولية على أساس عادلة ومن خلال أساسيات اقتصاديات السوق الحر، بالإضافة إلى صبغ السياسة الخارجية السعودية بصبغة أخلاقية من خلال تبنيها لمبدأ مساندة ضحايا الكوارث الطبيعية والمشرين واللاجئين في العديد من دول العالم، ونظرًا لأن السياسة شأن يخص الدولة والمجتمع ويؤثر فيه، فالتعليم والإعلام والمجتمع والقانون وال الحرب والسلام والاقتصاد أمرٌ يخص المواطنين جميعًا وتتأثر مباشرة بقرارات الحكومة وممارساتها السياسية داخلًياً وخارجًياً.

لذا كان الجانب السياسي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال 5 قضايا طرحت وتناولت الموضوعات التالية:

**- جولةولي العهد.. شركاء الرؤية 2030 والمحيط الجيوسياسي المضطرب:** تأتي أهمية طرح موضوع جولة سمو ولی العهد الخارجية؛ نظرًا لأنّ هذه الجولة تأتي في وقت يمر فيه العالم العربي بحالة تراجع لعدة دول عربية، بالإضافة لوجود خلاف بين أربع دول عربية مع قطر، ودخول معركة التحالف العربي في اليمن عامها الرابع؛ وبالتالي فإن الجولة التاريخية التي قام بها سمو ولی العهد، هي جولة تعدّ تاريخية بكل المقاييس، أثبتت أن السعودية رغم التحديات التي تعيشها إلا أنها قادرة على المضي قدماً في مواصلة البناء

التنموي، وصولاً إلى تنمية متعددة الاتجاهات والمجالات، ولد يخفى على أحد أن رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني هما اتجاهان نحو بناء متكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

- التحديات التي تواجهها العلاقات الأمريكية مع حلفائها والعالم في ظل تصرفات ترامب: طرحت هذه القضية لأهمية التصريحات التي أطلقها الرئيس الأمريكي ضد المملكة وكررها خلال ثلاثة جولات، في محاولة منه لممارسة نوع من الابتزاز السياسي، ولأهمية الحديث الذي أدلّى به صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان على العهد، إلى وكالة بلومبرغ والذي حاز على اهتمام دولي وعربي واسع النطاق؛ كونه الحديث الأول الذي يتضمن ردود أفعال قوية على محاولات الرئيس الأمريكي ترامب ابتزاز المملكة ودول الخليج، وكونه أيضاً يُمثل رداً قوياً على مواقف ترامب.

- نعم، الهدف أبعد من جمال خاشقجي: الهدف مشروع "السعودية الجديدة": طرح موضوع القضية بسبب تصعيد وسائل الإعلام وفي مقدمتها قناة الجزيرة لحادثة مقتل جمال خاشقجي، والضجة غير المعقولة التي رافقت مقتله، والتي ليس هدفها خاشقجي نفسه، ولم يكن المقصود منها الانتصار له، أو أنها ضد قتله أو اعتقاله كما يزعمون، ولكنها كانت مجرد وسيلة تهدف مباشرة إلى تقويض المملكة، ومشروعها الحداثي التنموي للأمير محمد بن سلمان.

- خزانات التفكير وأهميتها السياسية: نتيجة لأن مراكز التفكير تعدّ رافعةً ضرورية من رافعات التطور، اهتم ملتقى أسبار بطرح هذه القضية حول خزانات التفكير، والتي بدونها يصعب التوقع والاستشراف؛ لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم تعتمد على أبحاثها ودراساتها وخبراتها إيماناً منها بأهمية المعرفة وتوظيفها كمعيار للقوة، وربما عَدَت تلك المراكز هيئات استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي أو الأهلية.

- زيارات ولي العهد: بوابة اقتصادية وسياسية نحو الشرق: تأتي أهمية طرح القضية تواافقاً مع ما دأبت السياسة الحكيمة للمملكة على القيام به من فتح آفاق رحبة اقتصادية وسياسية واجتماعية تصبُّ في مصلحة الوطن والمواطن. وما تمثله جولات ولي العهد للأمرين في دول آسيا كمعبر عن سياسة الاقتصاد المفتوح وفتح أسواق كبيرة. إضافة إلى مدلولاتها الكبيرة نحو سياسة ناجحة في الشراكة مع جميع دول العالم المؤثرة اقتصادياً وسياسياً، كما أن لها أهمية جغرافية إستراتيجية واقتصادية اجتماعية، وكل تلك الجوانب مهمة للغاية لتحقيق رؤية المملكة 2030.

### القضية الأولى

#### جولةولي العهد.. شركاء الرؤية 2030 والمحيط الجيوسياسي: المضطرب:

تناولت الورقة الرئيسة التي قدّمها أ. عبد الرحمن الطيرري، وعمّقَ عليها م. حسام البحيري و د. فهد العربي الحارثي، وأدارت الحوار أ. مها عقيل؛ جولةولي العهد الخارجية إلى مصر، وبريطانيا، وأمريكا، وفرنسا، وإسبانيا؛ والتي حملت العديد من الرسائل إلى العالم، في مقدمتها: أن الدائرة الأولى للأمن السعودي هي الدائرة العربية، وأن التنمية والاستقرار في الشرق الأوسط لا يتحققان دون القضاء على الإرهاب ومسبياته ظهوره، وهو ما يجعل من التصدي للمشروع الإيراني ضرورة. وذهبية الورقة إلى أن جولةولي العهد حققت العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية؛ فعلى الصعيد السياسي، ظهر أن من المكاسب المهمة: تعزيز الشراكة والتحالف الإستراتيجي بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، وترسيخ العلاقة بينهما، وكذلك بين المملكة والأوروبية التي تمت زيارتها، خاصة فيما يتعلق بتقريب وجهات النظر حول التدخلات الإيرانية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فقد تم تغيير بوصلة الدعم السعودي المباشر لمصر إلى استثمارات وإقامة مشاريع تموية. بالإضافة إلى جلب المستثمرين الأجانب، وعقد شراكات اقتصادية مع الدول التي ترغب في أن تسهم في الإفادة من مشاريع 2030. كما برز الجانب السياحي والثقافي والتوفيقية ك مجال جديد للاستثمار في المملكة.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في تميز جولةولي العهد بالتكيف الشديد في النشاطات والفعاليات والمجتمعات، وتنوع النشاطات بين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي.

ورصدت المداخلات التي دارت حول موضوع الورقة أهم المكاسب التي حققتها جولةولي العهد الخارجية، حيث جاء في مقدمتها: إقامة تحالفات دولية وإقليمية بغضين: سياسي لمواجهة تحالف إيران، وروسيا، وتركيا. واقتصادي، والمهم فيه توفير وسائل نجاح تطبيق رؤية المملكة 2030.

إن معظم زيارات ولي العهد الخارجية مرتبطة بالصناعة والتقنية وتوطينها، التي هي أحد المحرّكات الرئيسة لاقتصاد المستقبل، وتحقيقاً لرؤية المملكة، بالإضافة إلى الاهتمام بالثروة المعلوماتية واقتصاد المعرفة، وكل ما من شأنه نقل المعرفة إلى المملكة.

واستعرضت المداخلات كيف أن ولي العهد نقل صورة المملكة الجديدة إلى العالم، وأن المواطن السعودي أصبح يعيش حياة طبيعية، وقابلة للتعايش والتفاهم والتعاون مع الآخرين، وأكثر قبولاً للاختلاف والتعدد والتنوع، وجاهزاً لاستقبال السائحين والترحيب بالمستثمرين من الشركات الكبرى والناشئة.

وذهب البعض إلى أن ولي العهد طرق خلال جولته ثلاثة محاور في مقارباته حول مستقبل التنمية والرؤية، تلخصت في: رؤيته للإمكانيات والثروات الكامنة في المملكة، والتخصص واقتراب طرح النسبة المُعلن عنها مع أرامكو، وكذلك صندوق الاستثمار المزمع إنشاؤه وموجوداته التي ستصل إلى 2 تريليون دولار.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/WELQL>

## القضية الثانية

### التدبيات التي تواجهها العلاقات الأمريكية مع دلفائها والعالم في ظل تصرفات ترامب:

أوضحت الورقة الرئيسة التي كتبها د. فهد العرافي الحارثي، وعُقب عليها كلٌ من د. عبد الله العساف وأ. عبد الرحمن الطريبي و.م. سالم المري، وأدار الحوار أ. سمير خميس؛ أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اخترق أعراف وتقاليد العلاقات الدولية في القديم والحديث، وأن مواقفه وتصرفاته السياسية تذكّرنا نحن العرب على الأقل بـ "المزاج القذافي".

وأضافت الورقة أن الولايات المتحدة عُرفت تاريخياً وإلى ما قبل ترامب في مشروع إمبراطوريتها وعلاقتها مع العالم إما بالانعزالية أو بالانفتاح، وعلاقة أمريكا الانفتاحية على العالم تقوم على نوعين من الدبلوماسية؛ إما الناعمة المعتمدة على نشر القيم الأمريكية، أو الخشنة التي تعتمد على التهديد والوعيد، أما الحالة الترامبية فمزاج آخر من خارج ما عرف العالم عن تاريخ الدبلوماسية الأمريكية، فهو أقرب إلى "البلطجة".

وأشارت الورقة أن حديث سمو ولی العهد إلى بلومبيرغ رسائل واضحة في العقل والهدوء، وال السعودية تدرك أن علاقتها التي بنتهما مع الولايات المتحدة هي علاقة مع أمريكا الباقية وليس مع شخص ترامب، ونحن مع إنكارنا لما قاله ترامب لكن لن نجعل العلاقات التاريخية والإستراتيجية الطويلة والراسخة تتاثر بعقلية غريبة، وبلغة متطرفة.

وذهبت التعقيبات إلى أن الرئيس ترامب يتعامل في السياسة بلغة الاقتصاد، وبطريقة الصفقات التي عبر عنها في كتابه الصفقه، كما أن كلامه عن السعودية أضاء لنا طريق السياسة الأمريكية الجديدة ونوهها المستقبلي حتى وإن رحل، ومن مصلحة المملكة في ظل الأوضاع الراهنة الحفاظ على استمرارية العلاقات مع الولايات المتحدة، ولقد كان في رد سمو ولی العهد الحكومة والحكمة السياسية اللازمة لمثل هذا الموقف.

وذكرت المدخلات التي جرت على هذه الورقة بأنه يبدو أن الرئيس ترامب يجهل ما تقتضيه الدبلوماسية في حالة الحديث عن العلاقات السعودية الأمريكية، وهي علاقات تاريخية وإستراتيجية معروفة؛ لذلك فقد تجاوز ترامب حدود الأدب والكياسة، وتعدى على متطلبات هذه الصداقة وأبعادها.

كما أكدت المداخلات على أن لغة الابتزاز هذه لا يقبلها السياسي الأمريكي المحترف، وهي ضد أعرافهم الدبلوماسية وقيمهم، واستخدامها بهذا الشكل العلني ينافي جميع الأعراف والتقاليд. ليس المطلوب أن نواجه ولكن لا بد من تقليل الاعتماد على التعاون مع حليف مبتنز، وهذه نقطة نستطيع استخدامها لصالحتنا في التعامل مع الحكومات الأمريكية القادمة.

وأشار المناقشون إلى أن رد ولي العهد - حفظه الله - بمثابة التفهم الواضح والكامل لحقيقة ذلك الخطاب، وكان ردهُ أيضًا في حدود ما يحافظ على العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- البدء في عمل إصلاحات داخلية تعطي شيئاً من الندية مع الدول الكبرى خاصة، وتحول دون إقدام آخرين على ابتزازنا.
- السعي للإعادة توجيه استثماراتنا إلى العالم العربي والإسلامي وخاصة في الدول الإستراتيجية، مثل مصر وباكستان وحتى تركيا.
- أن يتم تشكيل تحالف عسكري حقيقي بين الدول العربية والإسلامية الحليفة، وتشكيل نواة عسكرية من هذه الجيوش تكون لها جاهزية الرد على أي تحديات.
- البدء في الدخول في صناعات عسكرية بالعقول العربية والإسلامية بالتعاون مع قن يرغب من الدول المتقدمة عسكريًّا.
- العمل على تطوير نظامنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وإعادة فهم النص الديني مع العلماء المختصين، والعمل على تطوير الخطاب الديني.
- الاهتمام ببناء العنصر البشري وتعليمه، وبناء الأئمة من الداخل فكريًّا وثقافياً.
- التركيز على ضبط النفس وعدم الدخول في مهارات مع ترامب وغيره، وقد مثلتها السياسة السعودية باقتدار على لسان سمو ولي العهد.
- أن نلتفت لمقدراتنا وبناء شعبنا على كافة الأصعدة، وأهمها التعليم والثقافة، كي نعتمد على أنفسنا ويبعدنا سلاحنا أحياناً، والتفاهم مع القوى الإقليمية لتقليل منافذ القوى الدولية لزعزعة منطقتنا.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/1oxxK>

### القضية الثالثة

#### نعم! الهدف أبعد من جمال خاشقجي: الهدف مشروع "السعودية الجديدة":



أكّدت الورقة الرئيسة التي كتبها د. فهد العربي الحارثي، وعُقب عليها كلّ من د.عبدالله بن ناصر الحمود و د. إبراهيم آل سنان و د. محمد الدندي، وأدار الحوار د.مساعد المحيى؛ أنه لـ غرابةً من أن يكون موضوع مقتل صحفي بجسم جمال خاشقجي في ظروف ما زالت غامضةً موضوحاً للإعلام القريب مـاً وبالبعيد عـاً، الموالي لنا والمناقض لمشروعنا في محيطنا وفي العالم. ولا عجب من أن خصوم المملكة العربية السعودية وجدوا في قصة مقتل جمال خاشقجي مرتكباً خصـاً لفرصـا الإـيـذـاء والتـأـلـيب والتـشـفـيـ. فالـمـوـضـوـعـ هو مـقـتـلـ خـاـشـقـجـيـ، ولـكـنـ الـهـدـفـ هـوـ مـشـرـوـعـ السـعـوـدـيـةـ الجـدـيـدـةـ بـمـخـلـفـ جـوـابـهـ وـأـبـاعـادـهـ، وـالـهـدـفـ أـيـضـاـ هوـ قـيـادـةـ هـذـهـ الـبـلـدـ الـتـيـ هـنـدـسـتـ الـمـشـرـوـعـ وـرـسـمـتـ مـسـتـقـلـهـ، وـتـحـديـداـ سـمـوـ وـلـيـ الـعـهـدـ الـأـمـيـرـ محمدـ بنـ سـلـمـانـ.



وذهبـتـ التعـقـيـبـاتـ التيـ جـرـتـ عـلـىـ هـذـهـ الـوـرـقـةـ منـ أـنـ لـشـكـ أـنـ إـعلـانـ الرـؤـيـةـ وـمـاـ صـاحـبـهـ مـنـ مـشـارـيعـ التـحـوـلـ اـجـتمـاعـيـاـ وـاـقـتصـادـيـاـ وـمـنـ ثـمـ سـيـاسـيـاـ أـحـدـثـ هـزـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ وـالـعـالـمـ، وـبـدـونـ مـيـالـغـةـ فـإـنـ كـثـيـرـاـ مـنـ الـدـوـلـ الـإـقـلـيمـيـةـ وـالـعـالـمـيـةـ، وـمـنـهـاـ الـدـوـلـ الـكـبـرـىـ بـالـذـاتـ، بـدـأـتـ فـيـ إـعادـةـ حـسـابـاتـهـاـ لـيـسـ فـقـطـ لـمـاـ سـتـحـدـثـ هـذـهـ الـمـتـغـيرـاتـ فـيـ الـمـمـلـكـةـ، وـلـكـنـ لـمـ لـهـاـ مـنـ نـتـائـجـ أـقـلـهـاـ عـرـبـيـاـ وـإـسـلـامـيـاـ.



كـمـ أـشـارـتـ التـعـقـيـبـاتـ إـلـىـ أـنـ الـأـمـرـ يـتـجاـزـ خـاـشـقـجـيـ، فـهـوـ مـحاـولـةـ لـلـنـيلـ مـنـ "الـسـعـوـدـيـةـ"ـ الجـدـيـدـةـ، وـهـوـ أـمـرـ جـلـلـ، أـعـدـ لـهـ الـخـصـومـ بـشـكـ كـبـيرـ وـمـكـثـفـ. وـسـتـبـقـ لـهـ آـثـارـ مـمـنـدـهـ مـهـمـاـ كـانـتـ نـهـاـيـةـهـ. فـالـسـعـوـدـيـةـ بـعـدـ قـضـيـةـ خـاـشـقـجـيـ، لـنـ تـكـوـنـ كـالـسـعـوـدـيـةـ قـبـلـ هـذـهـ الـحـادـثـةـ؛ لـذـاـ فـإـنـ الـمـفـيـدـ لـنـاـ جـيـداـ أـنـ نـعـيـدـ تـرـتـيـبـ أـلـوـيـاتـنـاـ وـفـرـزـ الـأـصـدـقـاءـ وـالـمـصـالـحـ بـشـكـ أـدـقـ مـاـ دـامـتـ النـتـيـجـةـ فـيـ اـنـتـظـارـ انـكـشـافـهـاـ. مـاـ نـتـحـاجـ إـلـيـهـ هـوـ التـرـكـيزـ فـيـ كـلـ خـطـابـاتـنـاـ الـفـرـديـةـ وـالـجـمـاعـيـةـ عـلـىـ ذـكـرـ النـقـاطـ الـثـابـتـةـ وـالـرـكـائزـ الـأـسـاسـيـةـ فـيـ سـيـاسـةـ الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ.



ذهبـتـ الـمـنـاقـشـونـ إـلـىـ أـنـ الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ تـتـعـرـضـ لـهـجـمـاتـ إـعلاـمـيـةـ شـرـسـةـ، هـذـهـ الـهـجـمـاتـ لـيـسـ جـدـيـدةـ وـلـكـنـهاـ تـعـتـبـرـ بـرـمـاـ الـأـشـدـ وـالـأـشـنـعـ خـلـالـ هـذـهـ الـفـتـرـةـ، وـلـاـ شـكـ أـنـ هـذـاـ كـلـهـ يـصـبـ فـيـ اـغـتـيـالـ الـمـشـرـوـعـ السـعـوـدـيـ، فـيـ مـحاـولـةـ تعـطـيلـ السـعـوـدـيـةـ الجـدـيـدـةـ.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن إعلامنا وأدواتنا الإعلامية ضعيفة جًدا حين تخاطب المواطن، وهي في حالة أضعف بكثير تقارب الهزال حين تخاطب الخارج. حيث أفادت هذه القضية أن إعلامنا يعاني قصوراً وظيفياً، على مستوى الكفاءات وعلى مستوى الأداء؛ لذا فإنه من الضروري إيجاد إستراتيجية إعلامية حديثة وفعالة، تقوم على وضع غايات بعيدة المدى، وخطط متدرجة محكمة، وإعداد إعلاميين أكفاء ومؤهلين فكرياً ومهارياً، يسندهم مراكز بحث ومعلومات توفر المعلومة اللازمة في الوقت المناسب، وتضع الإستراتيجيات لمواجهة الأزمات الإعلامية.

كما أوضحت المناقشات أننا لا ندين للأحد ولا للأحد حق علينا، هكذا يجب أن تعامل مع هذه الضغوط مدفوعة الثمن التي تدعى أنها من أجل الإنسانية ومن أجل الحرية تسأل عن مصير أحد الصحفيين.

وأضاف المناقشون أن المملكة تعودت على مواجهة المخاطر، وتاريخها مليء بالنضال ومواجهة التحديات، ولكن قد يكون شكل هذه التحديات قد يغير الأمر الذي يتطلب تغييراً نوعياً في المواجهة، كما يجب استحداث خلية أزمة على مستوى عالي من الكفاءة والمهنية والمصداقية والأمانة ليس فقط لتقييم ما حصل ولكن لتقييم كثير من الأمور لمساعدة صاحب القرار لإعادة النظر فيما يمكن أن يؤثر على البلد سلباً وتدعيم الإيجابيات في نفس الوقت.

وأخيراً، أشار المناقشون إلى أن الضغط الذي تعرضت له المملكة في أثناء هذه الأزمة (مقتل خاشقجي) شديد للغاية، ويفترض بعد أن تهدأ الأمور مراجعة كل شيء واستخلاص العبر. كذلك فإن هذه الأزمة كشفت عن مواطن خلل يفترض أن لا تمر هكذا دون علاج، ومن ذلك اكتشاف إعلامنا وعدم قدرته على الحراك كما ينبغي وفي الوقت المناسب.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن الإعلام المحلي يحتاج لثقة الجهات الرسمية وتفاعلها العلني مع كل ما ينشره؛ وبهذا يساهم في صنع إعلاميين بمستوى احترافي.
- تعزيز دور الملحقيات الإعلامية ضمن إستراتيجية وطنية، وبناء قدرات وطنية في المجال الإعلامي.

- العمل على تطوير وسائل إعلام احترافية في إيصال المضمون بشكل وأسلوب يحترم عقل المتلقي، ويستطيع منافسة موقع شبكات الإعلام العالمية.
- السعي لرفع سقف الحرية في الطرح الإعلامي، وضبط المادة الإعلامية المنشورة بقواعد أخلاقية ومهنية واضحة حتى لا يصبح الإعلام فوضوياً.
- أن يتم تطوير أداء المحدثين الإعلاميين في المصالح الحكومية بين وقت وآخر، وألا يُكلّف بمهمة التحدّث الإعلامي إلاّ أشخاص من ذوي التخصص الإعلامي الدقيق.
- أن يتم إنشاء مراكز إعلامية نوعية في السفارات السعودية، وأن تكون ذات كفاءة إعلامية متميزة، وأن تُعقد شبه شراكات إعلامية مع المؤسسات الإعلامية في البلدان التي تقع فيها دائرة السفارات.
- استهداف بناء إعلام قوي بتفاصيل متعددة؛ لإظهار الصورة الحقيقية للمملكة، واستكشاف كتاب إقليميين ودوليين في أكثر الدول تأثيراً لنقل المطالب والآراء التي تخدم المصالح السعودية، ووضع خطة طويلة المدى في تدريب كفاءات إعلامية متميزة من الشباب على آليات صناعة الأخبار والتأثير القوي في المتنلقي، وإنشاء مراكز إعلامية على مستوى عالٍ من المهنية.
- العمل على إنشاء مركز معلومات للدولة يُحدّث بالبيانات كل ثانية، إلى جانب قنوات تواصل قوية بوسائل الإعلام العالمية المؤثرة بكل أشكالها، وإلغاء كل ما يتعلق بتنظيم الإعلام من الوزارة ونقله إلى الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع.
- أن يتم تغيير مسمى الهيئة العامة للإعلام واحتضانها لتكون "الهيئة العامة لتنظيم الإعلام"، ونقل الإعلام الخارجي من وزارة الإعلام إلى وزارة الخارجية.
- تحويل هيئة الإذاعة والتلفزيون من مؤسسة حكومية إلى مؤسسة عامة، وتعديل توجهها بحيث تخدم المصلحة الوطنية للمملكة، مع ضرورة إشراك بعض أصحاب الرأي المستقلين في إدارتها.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/1oxxK>

## القضية الرابعة

### خزانات التفكير وأهميتها السياسية:



ذهبت الورقة الرئيسة التي كتبتها د. فداء الرشيد، وعُقب عليها د. فهد العربي الحارثي و أ. جمال ملائكة، وأدار الحوار أ. عبدالله الضويحي؛ إلى أن الأهمية الرئيسة لخزانات التفكير تكمن في البحث في السياسات العامة للدولة؛ وهو ما يجعل لها تأثيراً فعالاً في مناقشة تلك السياسات، كما أنها ترتكز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما أنها لتحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها.



وحول أدوار خزانات التفكير، ترى الورقة الرئيسة أن أهمّها يتمثل في: إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة، ودعم صناع القرار، وتحديد الأجندة واقتراح البديل، وطرح الخيارات، بالإضافة إلى إقامة جسور من العلاقة والتواصل بين أطراف متعددة.



وذهبت التعقيبات إلى أنه بالرغم من أنَّ مراكز التفكير تعاني من ضعف الإيمان بها، وعدم الوثوق في أهمية دورها عند أصحاب القرار، إلا أنها تُعدُّ رافعةً ضروريةً من رافعات التطور، وعليها مسؤولية ضبط المسار، وترشيد المسيرة، وبدونها يصعب التوفُّع والاستشراف.



كذلك ترى التعقيبات أنَّ هذه المراكز لا بد أن تكون مستقلةً تماماً عن أجهزة الدولة، وأن يكون أعضاؤها على قدرٍ كبير جدًّا من النزاهة والعلم، وأن يتم تزويده صاحب القرار والوزراء، كلُّ في تخصصه، بتقارير هذه المراكز.

وأشارت بعض المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسة أنَّ تعبير "خزانات" له أكثر من دلالة، ومنها: أولاًً معنى الكثرة، ثانياً: دلالة أنَّ الكيان المقصود هو لخزن الفكر؛ في حين ذهب البعض الآخر إلى أنَّ الترجمة الحرافية قد لا تكون مناسبة ولا تُجسِّد الهدف المقصود أو المؤمَّل من هذه المراكز.

في الوقت نفسه، ذهبت المداخلات إلى أنَّ هناك حاجة ماسَّة لإنشاء مراكز تفكير في المملكة لإثراء التفكير المتعدد في معالجة قضايانا الداخلية وتعاملنا مع الغير (دول ومؤسسات)، وأنَّ خزانات التفكير يفترض أن يكون لديها الموارد اللازمة لإنجاز الدراسات والأبحاث سواء كانت موارد خاصة أو دعماً خارجيًّا، كما أنه ليست

هناك مشكلة في التمويل الرسمي في العديد من المعارض لمراكز تفكير متخصصة.

ومع اتفاق المداخلات على أهمية خزانات التفكير والتي قد تمثل في ملء الفجوة بين الأكاديميين وصانعي السياسة؛ رأى البعض أنه لكي تتواجد خزانات التفكير في المملكة لا بد من تغيير القناعات، ووجود منهجية علمية لدراسة القضية والمستجدات تراعي: (احترام التخصص والتعمق فيه، المزج بين الدراسة العلمية والخبرة في التخصص، الاستعانة بالعلوم المساعدة لكل قضية)، وبين مجموعات عمل (task force) لكل قضية يُراد دراستها أو تتبعها، وإعطاء الوقت الكافي لدراسة القضية، ووجود منهجية علمية واضحة لكتابة التقارير، والحرية العلمية التامة.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن يتم توظيف الإعلام والاستفادة منه في توعية المجتمع بأهمية "مراكز التفكير" ودورها في نهضة الأمم وتقدمها.
- العمل على تأسيس هيئة علمية مستقلة لتقدير أداء مراكز التفكير وإصدار التصاريح لها، وأن تكون جهة مرئية لتصنيفها من حيث التخصص ومستوى الجودة.
- أن تبادر إحدى المؤسسات الثقافية أو البحثية بتأسيس مركز تفكير (تطوعي)، وترصد تفاعلات مؤسسات القرار معه.
- الاستفادة من التجارب العالمية في "مراكز التفكير" وتطبيق الأفضل والأمثل للملكة، بما يثير التفكير المتعدد في معالجة قضيانا الداخلية وبين علاقتنا وتعاملنا مع الغير (دول ومؤسسات).
- ضرورة حدث رجال الأعمال على تبني "مراكز تفكير" وتوعيتهم بأهميتها وتسميتها باسمائهم تقديرًا لهم وتشجيعًا لهم على إنشائها ودعمها.
- الاهتمام بتأسيس "مركز تفكير" بهتم بتطوير التعليم.
- العمل على تسهيل مهمة "مراكز التفكير" في الوصول إلى المعلومات من كافة الجهات الحكومية، بما يسهم في نجاح أي دراسة تقوم بها هذه المراكز.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/f9QTP>

من التوصيات حول:  
ذرانات التفكير وأهميتها السياسية

توظيف الإعلام  
والاستفادة منه في  
توعية المجتمع بأهمية  
مراكز التفكير

تأسيس هيئة علمية  
مسنودة لتقييم أداء  
مراكز التفكير وإصدار  
التصاريح لها

الاستفادة من التجارب  
العالمية في "مراكز  
التفكير" وتطبيق  
الأفضل والأمثل للمملكة

تسهيل مهمة "مراكز  
التفكير" في الوصول  
إلى المعلومات من  
كلية الجهات الحكومية

حتى رجال الأعمال على  
تبني "مراكز تفكير"  
وتوعيتهم بأهميتها

### القضية الخامسة

#### زيارات ولي العهد: بوابة اقتصادية وسياسية نحو الشرق:

أشارت الورقة الرئيسة التي كتبتها د. نوف الغامدي، وعُقب عليها كلّ من د. صدقة فاضل و م. سالم المري وأ. عبد الرحمن الطيرري، وأدار الحوار أ. جمال ملائكة؛ إلى أن زيارة ولي العهد إلى ثلاثة دول محورية في الشرق الأوسط بداية من باكستان ثم الهند ثم الصين تُعبّر عن نهج السياسة الخارجية للمملكة والذي تحدده محاور رئيسة، منها "محور الثوابت"، ومحور "المتغيرات والمستجدات" على الساحة الدولية. ووجود ولي العهد في هذه المناطق أثبت أنه داعم للخير من خلال ضخ عدد كبير من المشاريع الكبيرة التي سوف تحفيز البلدان الثلاثة، وأثبتت المملكة من خلالها أنها تعيد الأمان والاستقرار لعدد كبير من الدول التي تزعزعت، وذهب سموه إلى هذا الاتجاه وتلك الدول يخلق للسعودية بعدها شرقياً.

كما تعكس الزيارة قوة وثقل السياسة والاقتصاد السعودي عالمياً؛ خاصة في استعراض سمو الأمير محمد بن سلمان للرؤية السعودية 2030، والتحوّل الاقتصادي 2020م، والشخصية، وإدارة الاحتياطيات النقدية، وجميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، ويؤكد متنانة وقوه الاقتصاد السعودي ومكانة المملكة وزونها عالمياً في دعم وصياغة القرار السياسي والاقتصادي، المحلي والإقليمي والعالمي؛ إضافة إلى أنها تبدو رسالة أن المملكة سوف تبني علاقاتها على أساس جديدة وحديثة، وتقنية متقدمة واقتصادية سياسية وإستراتيجية، وستفتح المجال نحو استثمارات مشتركة ومهمة بين آسيا والمملكة.

وأكّدت التعقيبات على أن هذه الجولة استهدفت العمل على تحقيق المصالح المشتركة واتقاء الأخطار المشتركة كأفضل ما يكون ذلك التحقيق وهذا الاتقاء، كما أنه ليس من الغريب أن تتحرك بوصلة السياسة السعودية في العهد السعودي الجديد بقيادة الملك سلمان وولي عهده إلى قوى جديدة صاعدة ليس لها مواقف معادية ولا تتعارض مصالحها مع المصالح أو الثوابت السعودية.

وأشار أيضاً التعقيبات إلى أن هذه الزيارة الآسيوية لسمو ولي العهد أتت لتؤكد إصرار المملكة على تنوع تحالفاتها، وبالتالي خياراتها العسكرية والاقتصادية، بل تحويل العلاقة مع اقتصادات مهمة إلى مرحلة الشراكة.

وأشارت المدخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن سمو ولي العهد يقوم منذ سنوات بتدعم علاقات المملكة شرّقاً لاسباب عديدة؛ منها الجيو إستراتيجي، ومنها الاقتصادي، ومنها الأمني، وهذا التدعيم هو الاستمرار في تطوير العلاقات مع الصين وروسيا تحديداً، وتنمية العلاقة مع الهند لأنّ أهميتها على المسار العالمي، حيث تمثل هذه الدول الثلاث بعدها إستراتيجياً مهمّاً سواء من ناحية التوازن السياسي، أو خلق أسواق للمنتجات السعودية، أو "توسيع" الصادرات النفطية، أو التعاون في مجال مكافحة التطرف والإرهاب التي تكتوي بناها بعض هذه الدول إن لم يكن كلها.

وأوضحت المدخلات أن الوقت قد حان لتعمل وزارة التجارة والاستثمار ووزارة التجارة وصندوق الاستثمار العام لوضع برنامج خاص لدعم نشاطات التجارة الخارجية للشركات السعودية. كما أن المملكة تحتاج حالياً إلى توظيف الدبلوماسية الناعمة في باكستان والهند والصين من حيث تكثيف الزيارات بين قيادات اجتماعية وفكريّة وبين نظرائهم في هذه الدول. وكذلك التواصل العلمي ضروري أيضاً، فلابد أن نطلع على ما لديهم من علوم علمية واقتصادية. بالإضافة إلى توظيف قيادتنا الروحية للعالم الإسلامي.

كما أكدت المدخلات على أنه من المهم أن يتبع هذا التحرك نحو الشرق فتح قنوات وارتباطات إستراتيجية على أرض الواقع دون التفريط في العلاقات مع الغرب والولايات المتحدة، أي أنها يجب ألا تخرج من احتكار الغرب لنرمي أنفسنا في احتكار الشرق، بل نركّز على فك القيود التي تحدّ من قدرة سياساتنا على خدمة أهدافنا الوطنية والقومية، أو جعل تلك القيود غير فاعلة، وهذا يتّأبّ بتطوير القدرات الذاتية وإيجاد البديل لاحتياجاتنا الإستراتيجية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أوصى المناقشون بأن يتم دعم السفارات السعودية في كُلّ من الصين والهند وباكستان واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا بكوادر عالية التأهيل والثقافة والتدريب.
- فتح مكاتب ملحقة تجارية محترفة ومتمنكة وعلى دراية بالقوانين التجارية في هذه الدول وفي المملكة.

- التعريف والترويج للمنتجات السعودية من خلال تواجد البعثات السعودية في الخارج، وضرورة النظر للصين كسوق هام للسياحة وليس كدولة استيراد فقط، والاهتمام بالعوامل الجاذبة للسياح من السوق الصيني.
- أن يتم تشجيع الفرق التراثية والفنية والأفلام السعودية مع ترجمات محترفة، وغيرها من القوى الناعمة والدبلوماسية الشعبية وجمعيات الثقافة مع هذه الدول.
- الاهتمام بإقامة معارض ثقافية ودينية وفنية في هذه الدول.
- دعم إنشاء مراكز أبحاث محلية ذات تأهيل عالي لدراسة كل دولة وتاريخها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية... إلخ، ومن ثم تقييم اقتراحات لكيفية التعامل معها.
- أن يتم تبني المملكة لمراكز ثقافية تُعنى بتعليم اللغة العربية في هذه الدول، مع التوسيع في الابتعاث لطلاب الجامعات والدراسات العليا إلى هذه الدول في الجامعات المعترف بها، وتشجيع وإعطاء منح لطلاب هذه الدول للدراسة في المملكة.
- العمل على دعم وتشجيع الأنشطة الخيرية والإنسانية السعودية في هذه الدول.
- بذل أكبر جهد ممكن، وبالتعاون مع الدول المحورية في العالم العربي والعالم الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي؛ ل النوع فتيل أزمتي كشمير والبغور.
- السعي إلى فتح باب ودعم قيام الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بتلك الدول ومن المملكة، للعمل على مشاريع بحثية وأكاديمية في الجامعات والمراكز ذات العلاقة ضمن كل هذه الدول.
- بالإضافة إلى تعريف المواطنين السعوديين في الخارج بالمؤسسات الرسمية الوطنية الخيرية والنسائية، وتشجيعهم للانخراط في الأعمال التطوعية معهم؛ كالمساعدة عند تقديم المعونات والمساعدات التي يقدّمها مركز الملك سلمان للأعمال الإنسانية والإغاثية في بلد ما لاكتساب الخبرات وتطوير المهارات في العمل التطوعي من جهة، ومن جهة ثانية إبراز صورة مشرفة عن المواطن السعودي، ومن جهة ثالثة زيادة أعداد المتطوعين اتساقاً مع رؤية 2030.
- إعداد كوادر نسائية في مجال السلوك الدبلوماسي قادرّة على تحقيق التوازن بين الحياة الاجتماعية والمهنية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/N6N0v>

من التوصيات حول:  
جولة ولبي العهد  
السيوية ..  
بوابة اقتصادية  
وسياسية نحو  
الشرق



فتح مكاتب ملحوظة تجارية محترفة ومتمنكة أو  
تعزيز القائمة حالياً.

التعريف بالمنتجات السعودية من خلال البعثات  
السعودية في الخارج.

النظر للصين كسوق مهم للسياحة وليس  
كولة استيراد فقط.

إنشاء مراكز أبحاث محلية ذات تأهيل عالي  
لدراسة كل دولة وتاريخها وتوجهاتها  
السياسية والاجتماعية وغيرها.

إعداد كواذر نسائية في مجال السلك  
الدبلوماسي

دعم وتشجيع الأنشطة الخيرية والإنسانية  
السعودية في هذه الدول

تشجيع الفرق التراثية والفنية والأفلام  
السعودية مع ترجمات محترفة

تبني المملكة لمراكز تعنى بتعليم اللغة  
العربية في هذه الدول

## القضايا التقنية





## تقديم:

يُعدُّ إطلاق المملكة العربية السعودية لرؤيتها 2030 بمثابة انطلاقة حقيقة للملكة لتكون من دول العالم الأول في جميع المجالات وكافة الأصعدة في فترة زمنية محددة ومحاطة لها. وبالنظر إلى قطاع التقنية السعودي، فإن المملكة ضخت المزيد من الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي حتى تتصدر مكانة متقدمة فيه، وقررت المملكة توطين هذه الصناعات ونقل المعرفة والتكنولوجيا حتى الوصول إلى صناعة منتجات معقدة تقنيًا داخل السعودية.

أيًضاً فإن الرؤية تدرك جيدًا أن البنية التحتية الرقمية هي أساس بناء أنشطة صناعية متطورة وجذب المستثمرين، ومن أجل تحسين تنافسية الاقتصاد السعودي فإنها ستطور البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، وبالتحديد تقنيات النطاق العريض عالي السرعة. كما أن حوكمة التحول الرقمي سيعزز من خلال مجلس وطني خاص يشرف على هذا المسار، وتهيئة القوانين والتنظيمات التي تبني شراكة فاعلة بين الحكومة ومشغلي الاتصالات؛ لتطوير البنية التحتية التقنية، ودعم المستثمرين المحليين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

لذا كان الجانب التقني من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال 3 قضايا طرحت وتناولت الموضوعات التالية:

- **هـاكـاثـونـ الحـجـ، نـحـوـ روـيـةـ المـملـكـةـ 2030ـ:** تبع أهمية القضية من أن المتفحص لرؤية المملكة 2030 وهيكلتها يستطيع أن يلمس اعتمادها على منهجيات إدارة المشاريع، وبناؤها تحت مظلة برامج. كما أن القاريء للرؤية وبرامجهما وما ستحققه حتى عام 2030 يستشعر وجود اهتمام واعتماد صريح على التقنية؛ فالتقنية ستحل تحديات القصور في رأس المال البشري، وتقليل التكاليف التشغيلية، ورفع الكفاءة الإدارية. وبالتالي وجوب التركيز على التقنيات ذات الطلب العالمي؛ كالآمن السيبراني، والبرمجة، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التركيز على الشباب.

**- تخصصات المستقبل:** إن تخصصات المستقبل تعني قراءتنا له كيف سيكون؟ ومدى إدراكتنا لإمكانات الحاضر، وكيف يتم استثمارها كقاعدة ننطلق من خلالها للمستقبل؟ وهل نحن مؤهلون لذلك؟

كما تعني تخصصات المستقبل بالنسبة لنا البدء من الآن في تحويل رؤية 2030 من نظرية إلى واقع. فهي إذاً قضية وطن ومستقبل وطن، ويمكن اعتبارها في الواقع امتداداً لقضية (بيوم.. وجهة المستقبل)، ومن هنا تكتسب هذه القضية أهميتها.

**- التقنية ومستقبل الإنسان:** تم اختيار القضية نظراً للمخاوف العالمية من توسيع رقعة البطالة، والموقف العالمي من مخرجات الذكاء الاصطناعي وطبيعة دوره في المستقبل، ولا يزال الجدل حوله لاما يحسم بعد، ما بين مؤيد ومتخوف أو مشكك. فالمت خوفون من طفرة التكنولوجيا من خلال "الذكاء الاصطناعي" يتوجهون نحو تأثيرها على البطالة، والتفاوت الاجتماعي بين الشعوب، وتفكك العلاقات الاجتماعية نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي؛ لذا لا بد من اتخاذ خطوات سريعة إذا أرادت المجتمعات أن تبقى في دائرة المنافسة وتحافظ على مستويات معيشة سكانها، ودراسة الدور المستقبلي للتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى دراسة أثر التفاعل بين الإنسان والروبوت من النواحي النفسية والاجتماعية.

## القضية الأولى

### هاكاثون الحج، نحو رؤية المملكة 2030



أكّدت الورقة الرئيسة التي كتبها ضيف الملتقى: د. حسين الجحدلي، وعمّبّت عليها د. الجازى الشيبىكي، وأدار الحوار أ. سمير خميس؛ على أهمية بناء جيل قوى في تخصصات دقيقة، يكون الشغف تجاه تعلّمها يعتّبر محور ارتكاز في البناء، ولتحقيق هذا الشغف كان لزاماً حتّى الشباب للتعرّف على هذه التقنيات واستكشاف الميول، ومن ثمَّ الجدية في طلب العلم، من هنا تظهر أهمية الفعاليات المرتبطة بهذا المجال كهاكاثون الحج.



وأوضحت الورقة بعض مسهامات هاكاثون الحج في تحقيق رؤية 2030؛ من حيث بلوغ عدد المشاركين 3000 مشارك، وكانت الشريحة العظمى من الشباب السعودي الذين أتيح لهم الاحتكاك بتقنيين دوليين. كما أسهّم هاكاثون الحج في التعريف بالفرص الاستثمارية بالمملكة، بالإضافة إلى أن فوز فريق سعودي بالمركز الأول أثبت كفاءة شباب المملكة التقنية والمعرفية في ميدان مهم وحيوي، وهذا شجّع الشركات الأجنبية لفتح قنوات تواصل مع شركات محلية أو أفراد متخصصين للدخول للسوق السعودي، أو اختيار السعودية كمقر يخدم تواجدها في الشرق الأوسط.



وذهبّت التّعقيبات التي جرت على هذه الورقة إلى أن هاكاثون الحج كسر الرقمي القياسي العالمي، ودخل موسوعة "جينيس" كأكبر تجمّع هاكاثوني في العالم حتى الآن. كذلك فإن الثمرة الحقيقة لهذا الحدث هي استثمار العقول الشابة المتميزة تقنياً من الجنسين؛ بهدف خدمة هذا الركن العظيم من أركان الإسلام، وتحقيقاً لرؤيه المملكة، كما أن المشاركة الفاعلة للفتاة السعودية في هذا التنافس تُعدُّ من أروع إيجابياته.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أنه لا يمكن الإفلات من تأثير التقنية والمخترعات في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية واسعة، وهو ما يجري في مجتمعنا بصورة متتسارعة يصعب السيطرة عليها أو التنبؤ بنتائجها.

وذهبّ المناقشون إلى أن المملكة مُصنفة على أنها سادس دولة من حيث عدد علماء الـ STEM في 2030 من قبل OECD، فدورنا بناءً على الخطط الموضوعة يؤكد أنه سيكون للمملكة دوراً فاعلاً في التقنية بشتى

مجالاتها. بالإضافة إلى مواكبة هاكياثون الحج مع محاور رؤية المملكة 2030، ومساهمته في تحقيق بعض الأهداف للوصول إلى الحالة المحددة في الرؤية بنهاية عام 2030.

وأكّدت المداخلات على أهمية الاحتكاك بتقنيين دوليين في هاكياثون الحج، حيث كان المشاركون من 55 دولة، وهذا له دور إيجابي في التعرُّف على ثقافات الدول من حيث الذهنية التقنية، وفرصة قياس القدرات التي لها دور إيجابي في بناء الثقة ومعرفة القصور. كما أن تبادل المعارف والخبرات في مجال التقنية وتطبيقاتها مهم جدًا.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- التركيز على التعليم في مجال التقنية والمعرفة واستخدام التطبيقات الذكية.
- تشجيع شبابنا على التعليم التقني وحكومتنا؛ بزيادة التركيز على البحوث والدراسات، واستقطاب الكفاءات العالمية.
- التركيز على صناعة البرمجيات وتشجيع المستثمرين على الدخول في صناعتها، وضرورة وجود معاهد نوعية في مجالات التقنية والبرمجة لتأهيل الكفاءات للمراحل السنية المبكرة.
- الاهتمام بتوجيه الشباب إلى استيعاب الأنماط المناسبة للتفكير المرتبطة بالإنتاج وإمكانية التوصل إلى اختراعات قبلة للتطوير والاستخدام التجاري.
- الاستفادة من التقنيات في خدمات الحج والتقليل من القوى البشرية خاصة من غير السعوديين.
- العمل على صناعة هاكياثون متخصص في أمن المعلومات للجهات الحكومية وشبه الحكومية، كي ينتج كفاءات سعودية قادرة على تقديم الحلول في جانب أمن المعلومات.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/f3Suk>

## القضية الثانية تخصصات (وظائف) المستقبل:



أوضحت الورقة الرئيسة التي كتبها د. نوف الغامدي، عَقْبَ عليها د. حامد الشهري و أ. وليد الحارثي، وأدار الحوار أ. عبدالله الضويحي؛ أن الفجوة بين متطلبات سوق العمل والتعليم بدأت تضيق بعض الشيء من خلال برامج المهنـة كبرنامج "وظيفتك بعثتك"، مشيرة إلى أنه في السابق كانت لا توجد خريطة مستقبل أمام خريج الثانوية العامة؛ لذلك يتوجه لأي تخصص دون رؤية واضحة، لكن الأمر الآن أصبح مختلفاً في ظل رؤية المملكة 2030، فهناك خطط مستقبلية واضحة، وهناك متطلبات محتملة لسوق العمل، معتبرة أنه من الخطأ أن نجد بعض الطلاب ليس لديهم اطلاع على رؤية 2030، وخطط القطاعات الحكومية والخاصة ووظائفها المستقبلية.



وأكـدت الورقة أن التكنولوجيا الحديثـة تحـمـل تأثيراً ضـخـماً على الصورة العامة لمـهـنـ المستـقـيلـ، بـدـءـاً مـنـ الأـعـمالـ الـتـيـ تـرـكـزـ عـلـىـ مـبـدـأـ الـاسـتـدـامـةـ وـانتـهـاءـ بـالـمـهـنـ الـتـيـ تـدـيرـ التـقـنيـاتـ الـمـسـتـقـبـلـةـ. كما تـوقـعتـ أـنـهـ معـ روـيـةـ 2030ـ ستـكـونـ هـنـاكـ تـخـصـصـاتـ مـهـمـةـ تـفـتحـ الـمـحـالـ لـوـظـائـفـ مـسـتـقـبـلـةـ مـحـمـلـةـ كـالـقـانـونـ الـمـتـخـصـصـ، وـالـأـمـنـ السـيـبرـانـيـ، وـالـمـحـاسـبـةـ، وـالـتـأـمـينـ، وـالـطاـقةـ الـبـدـيـلـةـ، وـالـذـكـاءـ الـاصـطـنـاعـيـ، وـالـتجـارـةـ الـإـلـكـتروـنـيـةـ، وـإـدـارـةـ أـعـمـالـ الـتـجـارـةـ الـإـلـكـتروـنـيـةـ، وـغـيـرـهـ مـنـ التـخـصـصـاتـ.



وـذـهـبـتـ التـعـقـيـبـاتـ إـلـىـ أـنـاـ مـقـبـلـونـ عـلـىـ تـخـصـصـاتـ جـدـيـدةـ فـيـ السـنـوـاتـ الـقادـمـةـ سـتـغـزوـ سـوقـ الـعـمـلـ، وـتـعـتمـدـ عـلـىـ البرـمـجـةـ؛ كالـذـكـاءـ الصـنـاعـيـ وـالـرـوـبـوتـ، وـعـلـىـنـاـ مـواـكـبـةـ هـذـاـ الجـدـيدـ وـالـسـيـرـ فـيـ رـكـبـهـ، وـفـيـ الـوقـتـ ذـاتـهـ عـلـيـنـاـ أـلـاـ نـنـسـيـ أـنـ هـنـاكـ تـخـصـصـاتـ تـقـليـدـيـةـ مـاـ زـالـ سـوقـ بـحـاجـةـ لـهـ؛ لـذـاـ يـهـمـنـاـ كـيـفـيـةـ بـنـاءـ تـخـصـصـاتـ الـمـسـتـقـبـلـ فـيـ مـؤـسـسـاتـنـاـ الـتـعـلـيمـيـةـ، عـلـىـ أـنـ تـُـطـرـحـ وـفـقـ حـاجـةـ سـوقـ الـعـمـلـ الـمـسـتـقـبـلـةـ الـفـعـلـيـةـ الـمـبـنـيـةـ عـلـىـ بـيـانـاتـ وـمـعـلـومـاتـ صـحـيـحةـ.

كما أكدت التعقيبات على أننا بحاجة إلى أن نصل إلى أبعد ما يمكن الوصول إليه في تطبيق برامج معرفية وتعليمية ومهنية تحقق هذه التخصصات المتطورة، والأهم من ذلك التي تتصل بشكل وثيق باحتياجنا الوطني في كافة المجالات، فمثلاً، لم يعد غريباً أن نسمع مثل هذه التخصصات المستقبلية: محسن حركة مرور طيار بدون طيار، أو عالم نفسي روبوت، أو رجل مرور فضائي، أو معلم افتراضي. وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أنه لا بد من إيجاد معادلة للتواءن بين تطوير التخصصات التقنية والتخصصات الإنسانية، وأن تتجه التخصصات الإنسانية نحو تطوير مهارات الإنسان في التعامل مع ظروف العصر، ومهارات التفكير والخطيط وتحمّل المسؤولية والمبادرة، وتطوير منهجية البحث العلمي وأدواته في هذه العلوم، لتشخيص واقع الإنسان وتدعيمه فكريًا ووجدانياً واجتماعياً.

وأشار المناقشون إلى أن هناك فجوة بين التعليم وسوق العمل، وأنها لن تتقلص بمجتمع أو برنامج واحد، فهي عملية مستمرة تشاركية بين الطرفين، وتحتاج إلى تحديث مستمر. بالإضافة إلى أن الوظائف المستقبلية في معظمها تتركز حول التقنية وما يساندها من تخصصات تقليدية كمسئّ، ولكن عملياً اختلفت باختلاف متطلبات العصر، وهنا يأتي دور المؤسسات التعليمية في تحديث المناهج، واستحداث التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

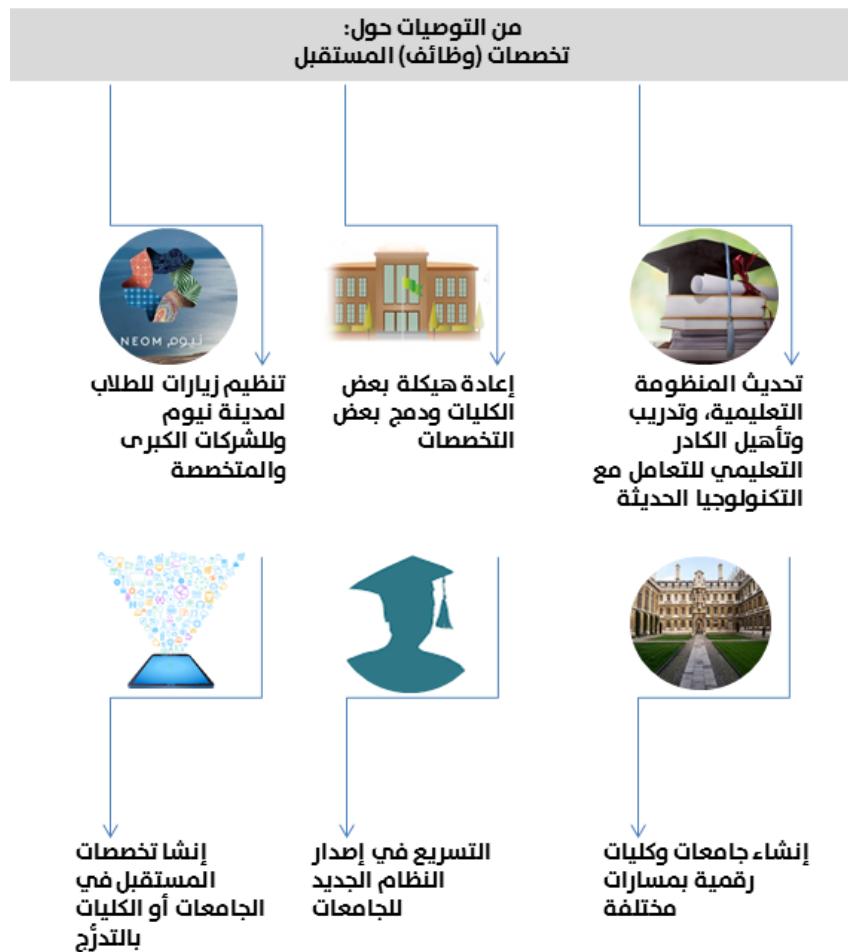
وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- ضرورة تحديث المنظومة التعليمية، وتدريب وتأهيل الكادر التعليمي للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، والعمل على التأسيس العلمي القوي في المجالات المرتبطة بالتقنية.

- أن تتم إعادة هيكلة بعض الكليات ودمج بعض التخصصات في قسم واحد، والاستغناء عن التخصصات التي لم يعد يحتاجها المجتمع، وإدخال تخصصات جديدة غير موجودة.
- الاهتمام بالعلوم الإنسانية في جامعاتنا وتطويرها بما يتلاءم وروح العصر؛ كونها مصدراً للقوة المدنية والتفاهم الثقافي.
- إدخال رؤية المملكة 2030 كمقرر دراسي في السنة التحضيرية للجامعات، وتنظيم زيارات لطلابها لمدينة نيوم والشركات الكبرى والمتخصصة، مثل: أرامكو، وسابك، والاتصالات، وغيرها؛ للاطلاع على فرص المستقبل، وتحديد مسارهم العلمي والمهني.
- أن يكون طرح تخصصات المستقبل في الجامعات أو الكليات بالتدريج من خلال مسارات ضمن الخطط الدراسية، ومن ثم تُفضل كتخصصات مستقلة فيما بعد وفقاً لحاجة سوق العمل وزيادة الطلب.
- التسريع في إصدار النظام الجديد للجامعات واستقلاليتها، وتطبيقه.
- أن يتم توفير إحصاءات دقيقة عن عدد العاملين ونسبة التوظيف في مختلف المهن والتخصصات لتكوين صورة متكاملة عن سوق العمل، لبناء نموذج اقتصادي يقوم بمعايير الاقتصاد مع فرص العمل القائمة.
- العمل على إنشاء جامعات وكليات رقمية مستقلة وأخرى تابعة لكل جامعة بمسارات مختلفة حسب متطلبات سوق العمل.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/f3Suk>



### القضية الثالثة التقنية ومستقبل الإنسان:

أشارت الورقة الرئيسية التي كتبتها د. نورة الصوبيان، وعقب عليها كل من م.سامي الحصين و د. وفاء طيبة و د. عبد السلام الوايل، وأدار الحوار د. عبدالله بن صالح الحمود؛ إلى أنه بدخول مرحلة الثورة الصناعية الرابعة بدأ العالم يشهد ظهور ابتكارات لها دور جذري في تقليص دور الإنسان لمصلحة الآلة، وذلك من خلال ما يُعرف حالياً "بالذكاء الاصطناعي". وأن المخاوف المشروعة من توسيع رقعة البطالة، والموقف العالمي من مخرجات الذكاء الاصطناعي وطبيعة دوره في المستقبل، ولزيال الجدل حوله لما يحسم بعد، ما بين مؤيد ومتخوف أو مشكك.

وأضافت الورقة أن موقف المتخوفين من طفرة التكنولوجيا من خلال "الذكاء الاصطناعي" يتوجه نحو تأثيرها على البطالة والتفاوت الاجتماعي بين الشعوب وتفسّك العلاقات الاجتماعية نتيجة لتردي الوضع الاقتصادي. أما المؤيدون فينظرون "للذكاء الاصطناعي" على أنه طفرة في العلوم والتقنية؛ لذا ترى الورقة أنه لا بد من إصدار قوانين وتشريعات ناظمة لمسيرة تطور "الذكاء الاصطناعي"، ووضع برامج كفيلة بالحفظ على سيادة العنصر البشري وأمن الكوكب الأرضي، وأن يُضفي مسار البحث العلمي، وتحديد أولويات الاستثمار في هذا القطاع لصالح الارتقاء بجودة حياة البشر.

كذلك أشارت التعقيبات إلى أن وجود التقنية الحديثة وتطورها السريع ذو أثر كبير على حياة الإنسان، سلباً وإيجاباً، في جميع الجوانب وخاصة النفسية، مثل: أثراها على التعلم، والتواصل بين الناس وسرعته، كما أنها سهلت بعض العمليات العقلية، وجعلتها في متناول الجميع خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة، واستبدال ملاحظة الإنسان بمحلاحتة الآلة، إضافة إلى إسهاماتها في تطوير البحث العلمي في علم النفس. أما السلبيات فأول الخسائر تتلخص في فقدان الصبر، فالتقنية الحديثة تلبي مطالبنا بسرعة،

وتخلق من ذلك متعةً نعتادها، وهو ما يجعلنا نطالب بها لا شعورياً باستمرار، فنتوقع استجابةً مطالبنا وإشباع رغباتنا بنفس السرعة دوماً، ولا تتحمل تأجيل الإشباع، بل يُسبب لنا ذلك الضيق والإحباط. كذلك فإن التقدُّم الكبير للتقنيّة نتج عنه تمكين الفرد بشكل يصعب تخيله، فمع تقدُّم التمكين تزايدت إمكانات الأفراد وتزايد استقلالهم، بما جعلهم أكثر قدرةً على إنجاز كثير من الأمور بمفردتهم، وحتى دون أن يتحركوا من أماكنهم، بالإضافة إلى تعزُّز الجيل الجديد بشكل خاص للتشتت وعدم الانتباه.

أخيراً؛ ذكرت التعقيبات أن لدينا الخيار في أن نقاوم التغيير الذي لا محالة، أو نكون جزءاً منه فنوجهه بما يعظّم فائدة الإنسانية، ويقلل مخاطر سوء استخدامه.

وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسة إلى أن الإنسان قادر على استيعاب كل التطورات في حياته والتأقلم معها وإيجاد الحلول، ولا يمكن تحمل تلك التقنيات كل المسؤولية.

كما أكدت المناقشات أن الثورات التقنية والتغيير السريع في مجالات التقنية والابتكار أمرٌ لا يمكن تجنبه، إضافة إلى أن هذه التغييرات تشمل تبعات إيجابية متعددة للبشرية، إلا أنها تحتاج لضوابط أخلاقية وقانونية تهذّب وتوجه هذا التغيير بحيث يكون لصالح الإنسانية، وتواكب التطور والتغيير الذي يحصل وسيحصل في المجتمع بسبب التقنية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن التحُّول الرقمي هو التحدى الحالي والقادم الذي يجب أن تتحول فيه من مستقبلين ومستخدمين إلى صانعين ومبادرين، ومن المتفرجين إلى لاعبين أساسيين.

- أهمية إحياء الأنشطة التقنية والرقمية من سن الطفولة، والترويج للرقمية وصياغتها وإبرازهم في وسائل الإعلام والشخصيات المكرمة رسمياً، ليكونوا أنموذجاً لغيرهم.
- أن يتم أنسنة مسار التقنية لتكون منتجات إنسانية من خلال توافق الحكومات؛ تكون الآلة في خدمة الإنسان وليس العكس.
- السعي إلى إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمسار تطوير الذكاء الاصطناعي؛ تفادياً لانعكاسات سلبية تجاه الإنسان الذي هو محور الحياة.
- السعي نحو تسيير قدرات وكفاءة معطيات الذكاء الاصطناعي لخير البشرية، والحد من حدوث أي سلبية تؤثر على التنمية البشرية.
- أن يكون لحكومة التقنية مجال واسع، بما يخدم حسن عطاء الذكاء الاصطناعي، وتحديد ما قد ينجم من سلبيات عند الإفراط في الاستخدامات التقنية وإنجاز الأعمال.
- الاهتمام بتعزيز وتشجيع مسار التعلم التقني ب المجالات الحديثة ووضع إستراتيجية خاصة به، وتعزيز الابتكار في البيئة التعليمية، واعتماد ذلك كمنهجية أساسية في التربية والتعليم؛ وهو ما يعزز الإنتاج المحلي الرقمي، ويقلل التبعية للمنتج المستورد.
- أن يتم تحديد الأهداف المرجوة من تقنيات الذكاء الاصطناعي أمام التحديات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقافية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/l80o8>



## القضايا الصناعية





## تقديم:

إن تحقيق رؤية المملكة 2030 وبرامجها المختلفة، وخاصة برنامج دعم الصناعة والخدمات اللوجستية، هو الأمل في وجود صناعة وطنية قوية ومزدهرة تسهم في نمو وتنوع الاقتصاد السعودي ضمن الدول الأقوى اقتصادياً في العالم. ولتحقيق ذلك، لا بد من تضاؤل جهود المسؤولين وأصحاب القرار لدعمها والوصول بها إلى بر الأمان، وتذليل كل العقبات أمامها من أجل توفير بيئة صناعية قادرة على التطور والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

يهدف قطاع الصناعة بالمملكة إلى التنوّع في إنتاج السلع بحيث تكون قادرةً على التنافس مع سلعٍ أخرى، والتوسيع في استخدام التكنولوجيا العالمية الحديثة، إذ تسهم هذه التكنولوجيا في زيادة الإنتاج وتحسين جودة السلعة، والاعتماد على الأيدي العاملة السعودية من خلال عمل برامج التدريب، وتشجيع التعليم الفني والعام للتقليل من الاعتماد على العمالة الخارجية، والتعاون أيضاً مع مختلف القطاعات الصناعية في البلاد للاستفادة من ميزات كل قطاع.

ويتوفر في المملكة جميع المقومات الالزمة للصناعة من رأس المال، والطاقة، والأسواق، والمواد الأولية. أيضاً الدعم الرسمي لقطاع الصناعة، وتوفير الحواجز التي تُشجّع على النهوض بهذا القطاع، وسن القوانين التي تحمي السلع الوطنية، وتوفير الحواجز المادية لقطاع الخاص الذي يعمل في مجال الصناعة من خلال توفير القروض بدون فوائد والتيسير على فتراتٍ طويلة، وكذلك توفير المدن الصناعية: حيث تم إنشاء الكثير من المدن الصناعية، وتم تجهيزها بكافة المستلزمات الالزمة للصناعة من كهرباء ومياه وأبنية، وتأجيرها لأصحاب المشاريع الصناعية بأجورٍ رمزية. بالإضافة إلى توفير كافة الخدمات لقطاع الصناعي من كهرباء ومياه بأسعارٍ رمزية.

لذا كان الجانب الصناعي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال قضيتين تم طرحهما، وتناولتا الموضوعين التاليين:

**- واقع وفرص قطاع التعدين في المملكة:** تأتي أهمية طرح القضية من كون قطاع التعدين يحظى بدعم الدولة واهتمام كبير به، وهو واقع فعلي في إيجاد فرص صناعية كبيرة ومتقدمة، حيث إن الانفتاح في المجالات التعدينية وما يرافقه من بني تحية وأساسية لهذه المجالات الصناعية - يفتح المجال أمام المزيد من الفرص الوظيفية للشباب السعودي، ويعود إلى تنويع مصادر الاقتصاد السعودي، ويزيد الناتج المحلي، ويرفع من مستوى الدخل القومي دون الاعتماد على العنصر الأجنبي. كما أنه سيسمح بصورة مباشرة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ويحقق أهداف رؤية المملكة 2030 في الاستفادة القصوى من الثروات الوطنية، بما يضمن استقرار الاقتصاد السعودي، والبحث عن مصادر بديلة عن النفط.

**- برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية:** تم اختيار موضوع القضية؛ نظراً لأن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية يستهدف تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية في المجالات الوعدة للنمو، بما يولد فرص عمل وافرة للكوادر السعودية، ويعزز الميزان التجاري، ويعظم المحتوى المحلي.

## القضية الأولى واقع وفرص قطاع التعدين في المملكة:

تناولت الورقة الرئيسية التي كتبها ضيف ملتقى أسبار: المستشار إبراهيم ناظر، وعقب عليها أ. محمد الدندني و.م. حسام البحيري، وأدار الحوار أ. جمال ملائكة؛ الوضع الراهن لقطاع التعدين في المملكة، والتحديات التي يعاني منها، وما يمكن أن يسهم به القطاع في التنمية؛ من حيث توفير فرص التوظيف، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي كمصدر من مصادر الدخل الوطني، وأسباب مساهمته الضعيفة في الاقتصاد الوطني، والتي أهمها: عدم مواكبة نظام التعدين المطبق حالياً للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية.

وفيما يتعلق بحاضر ومستقبل هذه الصناعة؛ ذهبت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة إلى أن التعدين يأخذ الآن عنайه خاصة من وزارة الطاقة والتعدين والصناعة، وذلك مواكبة لرؤية وتوجيهات القيادة. فالعمل جارٍ الآن على تغيير التركيبة الإدارية لهيئة المساحة، وقد عين لها رئيس تنفيذي.

وأحدت التعقيبات على أنه بالرغم من وجود ثروات معدنية كثيرة جدًا، ولكن القطاع ما زال يعاني من عدم التنظيم وقيود بيروقراطية كبيرة. ويتفق عدد من الخبراء في مجال التعدين أنه يجب إجراء المزيد من التغييرات التنظيمية، لتمكن المملكة من الاستفادة الكاملة من احتياطاتها التعدينية التي لم تستغل بالشكل المطلوب، باعتبارها مصدراً ثالثاً لاقتصاد المملكة بعد قطاعات النفط والبتروكيميائيات حسب رؤية 2030.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن قطاع التعدين لا يزال غير مُستغل بطريقة مُثلث وصحيحة، فحسب آخر أرقام وكالة وزارة الثروة المعدنية، فإن مساهمة قطاع التعدين في GDP هي 64 بليون ريال سنويًا، ومن المتوقع أن تقدر إلى 97 مليار ريال مع عام 2020، وعدد الوظائف حالياً 65 ألف وظيفة، ومتوقع أن تصل إلى 90 ألف وظيفة مع عام 2020، أمّا مقدار الاستثمارات فتقدر بـ 250 بليون ريال.

وذهب المناقشون إلى أن من معوقات الاستثمار في قطاع التعدين، أنه لا توجد حالياً أي محاولات لإزالة المعوقات وتسهيل الدخول إلى القطاع، وعدم وجود التمويل الكافي وضخ أموال كبيرة في هذا القطاع لكي ينجح، وكذلك عملية الاستكشاف التي تعدد مكلفة جدًا.

وأضاف المناقشون أن صناعة التعدين بالدرجة الأولى هي صناعة استخراجية وفقاً للترميز الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، وكذلك الدليل السعودي للأنشطة الاقتصادية وزارة التجارة والاستثمار، وهي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، خاصة المعادن النفيسة، مثل: الذهب، والفضة، والبلاatin، والمعادن الفلزية بصفة عامة، وكذلك تقنيات متقدمة.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن تتوقف الحكومة عن منافسة القطاع الخاص، ولا سيما في مراحل الصناعات التحويلية، مع تشجيع القطاع الخاص للدخول في صناعة المعادن الفلزية واللفلزية.
- استهداف زيادة الصادرات من المنتجات المعدنية، وإحلال الخامات المحلية محل الخامات المعدنية المستوردة.
- الاهتمام بتشجيع جامعة البترول والمعادن على تأسيس أقسام ومعاهد متخصصة موجهة لقطاع صناعة التعدين بجميع مراحله.
- أن يتم تأسيس بنك متخصص لتمويل مشاريع التعدين في المملكة برأس مال يناسب احتياجات القطاع.
- العمل على إدماج الإدارات التشريعية والتنظيمية المختلفة تحت هيئة مستقلة، تكون لها الصلاحيات الكاملة في إدارة نشاط التعدين.
- أن يتم منع ملكية الأراضي على أساس قبيلية، بحيث تكون الأرض ملك للدولة.
- التركيز على التدريب والتعليم لإعداد الكوادر الوطنية المطلوبة في قطاع التعدين.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/t0iYI>

## القضية الثانية

### برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية:

وأشارت الورقة الرئيسة التي كتبها م. أسامة محمد الكردي، وعُقب عليها د. نبيل المبارك و د. ناصر القعود، وأدار الحوار م. حسام البجيري؛ إلى أن البرنامج أحد أهم الأثنين عشر برنامجاً التي تتكون منها رؤية المملكة 2030، كما أنها ترى في هذا البرنامج علامات واضحة وبنية لكل ما يطمح إليه في الرؤية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل لل الاقتصاد السعودي.

كذلك ترى الورقة أن هذا البرنامج ليس له سبق في تاريخ المملكة من عدة نواحٍ، أهمها: شموله الواسع للعديد من النواحي الاقتصادية في المملكة، ومشاركة جميع الجهات الحكومية المعنية، وتركيزه على المميزات التنافسية للمملكة؛ ولكن لابد كذلك من النظر في التحديات التي ستواجه الجهات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، والتي أهمها: طول وصعوبة إجراءات الحصول على التمويل، والتتعديل المتكرر للأنظمة والإجراءات، والحماية من الإغراق، واهتمام الكثير من الدول بتقليل وارداتها وتعظيم صادراتها.

وأكدت التعقيبات أن هذا البرنامج بلا ريب برنامج طموح جدًا لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، وقد رفع مستوى الطموح لدى الجميع بلا شك، بقيادة صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان وللي العهد وصاحب الرؤية. فنحن لدينا الموقع الجغرافي وبالذات للخدمات اللوجستية، ولدينا التجربة، ولدينا الثروات الطبيعية للانطلاق منها.

كذلك ذهبت التعقيبات إلى أن من أبرز مزايا برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية هو تكامل البرنامج وشموله وترابطه، وأنه سيسهم في إنجاز أكثر من 30٪ من أهداف الرؤية، وسيتحقق هذا البرنامج تنويعاً حقيقياً لمصادر الاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى أن تنفيذ البرنامج يعتمد على مشاركة فعالة من قطاع الأعمال السعودي والأجنبي مع دعم وتحفيز من الحكومة.

وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسة إلى أن مما يلفت الانتباه في البرنامج هو غياب لمؤسسات التعليم الجامعي والمهني. فالبرنامج بمباراته ومشاريعه يحتاج لقوى بشرية سعودية على جميع المستويات الإدارية والهندسية والمهنية، إذ إنه من المتوقع أن يقود المملكة إلى مصاف دول صناعية كبرى كانت أو متوسطة، وبالتالي فلا بد أن يؤخذ في الاعتبار التزامن لهذه الانطلاقـة نحو تدريب وتأهيل الشباب والشابات

السعوديين للمشاركة المستقبلية الفاعلة لبناء مثل هذه المشاريع، صناعية كانت أو لوجستية.

كما أننا نحتاج إستراتيجية كاملة للنهوض بالتعليم التقني لمواجهة حاجات مشروعنا الصناعي، وللوصول إلى مستوى التميز في الأداء لتحقيق حاجة البرنامج الصناعي واللوجستي، وللمنافسة في سوق العمل خاصة أن أسواق العمل التي تمد سوق العمل السعودي لم تصل في معظمها لاحتياجات الطاقة والتعددي المستهدفة.

كذلك أكدت المداخلات على أهمية إنشاء قاعدة بيانات للكوادر الوطنية، كما أن الاستفادة من خبرات المتقاعدين ذوي التخصصات مطلوبة لإنشاء البرامج المختلفة، ولد سيما أن الدولة أنفقت أموالاً طائلة في تدريتهم وتكوين خبراتهم.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- السعي إلى تطوير السياسة التعليمية لتناسب مع التطورات المعرفية والمهارية لمتطلبات التنمية وبرامج رؤية المملكة 2030.
- أن يتم إعطاء الجامعات ومراكز الأبحاث والتطوير فيها دوزاً أكبر ورئيساً للمشاركة في هذا البرنامج الطموح، وأن يتم عقد شراكات بهذا الخصوص.
- العمل على رسم خطة ضمن البرنامج لتجاوز القيود أو العقبات التي تفرضها الدول الصناعية في نقل وتوطين التقنية للدول النامية، مع ضرورة تحديد مراحل زمنية لتحقيق أهداف البرنامج اتساقاً مع السنوات القادمة للوصول إلى رؤية 2030 وللوصول إلى تكامل منشود.
- الدعوى إلى إنشاء حاضنات عالية الكفاءة لصدق الكفاءات البشرية المستهدفة للعمل في البرنامج بعد أن يتم تدريفهم الأولي في مراكز التدريب المتخصصة للصناعة المتطرفة والخدمات اللوجستية، حيث تعدُّ الحاضنات بيئات فكرية متقدمة.
- أن يتم اتخاذ الإجراءات الأولية للبدء في تنفيذ جسر الملك سلمان (السعودية - مصر) إذا لم يتم البدء فيه.
- أن يتم إجراء دراسات جدوى أولية للمشاريع الاستثمارية في البرنامج وتوزيعها بدون مقابل لتعلم الفائدة للجميع وكسيناً لمشاركات وطنية مؤملة.
- العمل على إيجاد ممكنت الأعمال للثورة الصناعية الرابعة، وهي بالدرجة الأولى معامل للذكاء الصناعي والبحث العلمي.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/HNebw>

## القضايا الإعلامية





## تقديم:

يُعتبر الإعلام المحرك الرئيسي لوجهات الناس في وقتنا الحالي، فهم محاطون بوسائله من كل الجهات وفي جميع الأوقات، من الوسائل المرئية والسموعة كالإذاعة والتلفزيون، إلى المكتوبة كالصحف والوسائل الإلكترونية المختلفة، فضلاً عن أن الأخيرة أصبحت تشمل جميع أنواع المحتوى. كما يُنظر للإعلام على أنه السلطة الرابعة بعد السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية؛ نظراً لتأثيره الكبير على التوجّهات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تشكّل الرأي العام في المحصلة، ويمكنه تغيير توجهات الأفراد والتشكيك في قناعاتهم ومبادئهم. وبسبب الثورة التي شهدتها العالم في مجال التقنية والاتصالات، أصبحت وسائل الإعلام عابرةً للحدود مهما حاولت الحكومات الحدّ من هذا التدفق الإعلامي. ولم يعد من السهل التفريق بين الإعلام الصادق والإعلام الكاذب والمُضلّل.

ولقد أثبتت الإعلام السعودية في كثير من المواقف قدرته على تقديم نفسه وتمثيل بلده بالشكل الأمثل، وهذا التقييم العام الشامل لما يقرب من مئة عام لا يمكن أن يضمن مستقبلاً مشرقاً للإعلام السعودي دون اجتهاد وعمل بتخطيط مدروس ورؤية منسجمة مع القيادة المنتظرة لبلد وهبه الله من النعم والميزات ما يجعلنا متفائلين، مع وجود المخلصين، بمستقبل زاخر ونجاحات متواتلة نجني ثمرتها قريبًا ودائماً بإذن الله.

وفي هذه المرحلة من عمر المملكة العربية السعودية، مرحلة استكمال البناء وإعادة صياغة الخطط والإستراتيجيات، ومع انطلاق العمل في "رؤية السعودية 2030" ينبغي على الإعلام السعودي إجادة التخطيط لتحقيق تطلعات القيادة والشعب على حد سواء.

لذا كان الجانب الإعلامي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال قضيتين تم طرحهما، وتناولتا الموضوعين التاليين:

- **الإعلام السعودي... هل هناك فرصة لتحسين الأداء؟** طرحت هذه القضية؛ نظراً لأن أداء الإعلام السعودي في التعامل مع القضايا والازمات الكبرى وإدارتها إعلامياً يشير إلى وجود خلل في إستراتيجيات وأساليب عمل المؤسسات الإعلامية السعودية، وهو ما استلزم البحث والعمل على تطوير وتجديد حيوية هذه المؤسسات على اختلاف أنواعها وأنماط ملكيتها، والتوجّه نحو مجموعة من الإستراتيجيات الحديثة وإدارة التغيير على نحو يُحقق الكفاءة والفاعلية للإعلام السعودي مستقبلاً.
- **محو الأمية الإعلامية... الوعي الإعلامي:** اختيار موضوع القضية؛ لأن التربية الإعلامية أو محو الأمية الإعلامية تعد مطلباً مهمّاً للوصول إلى جمهور لديه القدرة على التحليل وتقييم المعلومات الواردة. فمثل ما كانت هناك أمية في القراءة والكتابة في فترة من الفترات، أيضاً الآن توجد أمية إعلامية، تأثيرها تفاقم بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة؛ لذا يجب أن نعمل من أجل القضاء عليها من خلال الشروع في رفع مستوى مهارات الوعي المعلوماتي.

## القضية الأولى

### الإعلام السعودي... هل هناك فرصة لتحسين الأداء؟



أكّدت الورقة الرئيسة التي كتبها د. رياض نجم، وعُقب عليها د. إبراهيم البعيز ود.

عبد الله بن ناصر الحمود؛ أن الخلل في هيكلية الإعلام في المملكة وإدارته هو ما يؤدي إلى الإخفاق في التعامل مع الأزمات التي تمّ بها المملكة. فقد مرّت البلاد بأزمات مختلفة لم تتمكن وسائل الإعلام السعودية الحكومية والخاصة من التعامل معها بما يخدم مصالحها.



وذهب التعلقيّات إلى أننا فشلنا فشلاً ذريعاً في تطوير الهيكلية الإدارية والتنظيمية لخلق بني تحتية لتطوير صناعة الإعلام المرئي والمسموع، ومعرفة السبب تتطلّب وضع العمل الإعلامي في سياقه الثقافي بكل محاوره وأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما لا يمكن تصوّر وجود إرادة حقيقية للإعلام السعودي في ضوء ما يجري في هذا القطاع من تعّاقب عجيب للضعف الإداري، إضافة لسلوكيات إدارية أُعجِّبَت على الواقع العمل بكتفاه التشفيفية، وإمكاناته الفنية، ولم تسلم منها المؤسسات الراسخة للخدمة الإعلامية المرئية والمسموعة.



كذلك ترى التعلقيّات أن إصلاح الإعلام المرئي والمسموع يتطلّب عدم الاقتصار على المتغيرات المحلية فقط، نحن بحاجة إلى مستوى تحليل يأخذ في الاعتبار المتغيرات الخارجية وما تحمله من قيمٍ ومعايير ثقافية لا يمكن تجاوزها. إضافة إلى أن مستقبل الإعلام السعودي مرهون بقدرتنا على سرعة الاستجابة لتحديات الانفتاح والتواصل الثقافي وكسب منافسة الإعلام العالمي. وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسة إلى أن الوضع الحالي للإعلام السعودي من الصعب إصلاحه إلا بتغييرات هيكلية، وتسلیم قيادة الهيئات إلى ذوي الخبرة والاختصاص من الكفاءات الشابة. وأكد المناقشون أن عدم الاحترافية في الإنتاج والأداء راجع للإشكالات الهيكلية والتنفيذية.

وأختلفت الآراء حول ما يتعلّق بنقل الإعلام الخارجي إلى وزارة الخارجية. في حينما ذهب البعض إلى أن الإعلام الخارجي مهمّة وزارة الخارجية على أن يتم استقطاب إعلاميين مميزين يستطيعون معرفة مواقف المملكة من كل حدث وتقديمه والدفاع عنه بطريقة تناسب المستقبل؛ فإنّ هناك من لا يتفق مع الفكرة ويرى أن أداء السفارات السعودية لا يُعطي انطباعاً بقدرة الخارجية على هذه المهمة. وقد رأى البعض الآخر أنه يمكن اختيار أفضل الكفاءات الإعلامية، بحيث يتم تدريتهم في مجال الإعلام الخارجي (بغض النظر

لمن يتبعون)، وتأهيلهم وفقاً للاحتياج لهم لكل دولة (على أن يكونوا من ذريجي أقسام الإعلام من تلك الدول قدر الإمكان) لمخاطبة تلك المجتمعات المستهدفة بلغتهم الأساسية، وبالأسلوب الذي يستطيعون به تغيير الصور السلبية عن المملكة، وهو ما نعانيه حالياً كحل مؤقت وسريع.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- العمل على بناء مدينة إعلامية متكاملة كجزء من مشروع نيوم، وتوفير البيئة والتشريعات المناسبة لكي تتوارد أكبر مجموعة إعلامية على أراضي المملكة.
- استهداف تحويل القطاع الإعلامي إلى منظومة تعمل وتدار على أساس القطاعات الخاصة.
- العمل على تحويل الإعلام الرسمي من إعلام حكومة إلى إعلام دولة مما يعطيه قدراً كبيراً من الاستقلالية الإدارية والمالية التي تمنه سقفاً أعلى في الشفافية لتناول الشأن العام ليكتسب ثقة المواطن.
- أن يتم نقل كل ما يتعلق بتنظيم الإعلام من الوزارة إلى جهاز تنظيمي موحد مستقل ينشأ لهذا الغرض "هيئة تنظيم الإعلام المرئي والمسموع".
- أن يتم نقل مسؤولية الإعلام الخارجي من وزارة الإعلام إلى وزارة الخارجية باعتبارها الجهة الأقدر على القيام بهذه المهمة، والتنسيق مع مركز التواصل والاستشراف المعرفي في رسم وتنفيذ ما له ارتباط مباشر بالإعلام الخارجي للمملكة.
- القيام بإعادة هيكلة كليات وأقسام الإعلام في الجامعات، والنظر في طريقة القبول بحيث تعتمد على أهلية الطالب وقدراته وفق اختبارات ومقابلات معدة لهذا الغرض مع تدريفهم أثناء الدراسة في أماكن متخصصة ومؤهلة.
- أن يتم إنشاء كيان مستقل خاص بالإعلان يتولى قياس استهلاك وسائل الإعلام بشكل مهني وفق المعايير الدولية لدعم استقلاليتها مادياً.
- فتح المجال للاستثمارات السعودية في مجال الإعلام بكل جوانبه الإخبارية والترفيهية والثقافية.
- الاستعانة بشركات كبرى عالمية متخصصة لتحسين الصورة المغلوطة عن المملكة؛ وذلك بنقل الحقيقة إلى المجتمعات الغربية بالوسائل المسنودة والمرئية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/l80o8>

من التوصيات دول:  
الإعلام وفرص تحسين الأداء



## القضية الثانية محو الأممية الإعلامية... الوعي الإعلامي:

أشارت الورقة الرئيسة التي كتبها د. إبراهيم البعيز، وعُقِّبَت عليها د. فوزية البكر و د. عبد الله بن ناصر الحمود، وأدارت الحوار د. وفاء طيبة؛ إلى أهمية التعلم بشكل تخصصي لكيفية التعامل مع المخاطر المعلوماتية الإعلامية التي تحيط بنا. كما أن الحاجة للوعي الإعلامي ومحو الأممية الإعلامية ليست وليدة اللحظة، إذ إنَّ الغرب يهتم بها ويدعو إليها منذ تاريخ ظهور الراديو. كذلك فإن الحاجة للوعي الإعلامي قد ازدادت في خضم هذا الفيضان المعلوماتي رقمياً، والمحتوى المجهول المصدر والهدف في غالبيه.

وَعَرَّفت الورقة الرئيسة مفهوم محو الأممية الإعلامية بأنها القدرة على الوصول إلى الرسائل، وتحليلها، وتقديرها، وفهم سياقاتها وأبعادها ومصادرها. وأن الأميين إعلامياً يفتقرن إلى القدرة على النقد والمقارنة والتحليل للمحتويات الإعلامية التي يستهلكونها بشكل دوري ومستمر، أو يعجزون عن التساؤل عمن يملك تلك المؤسسة التي يحبون قراءة أخبارها ومن يدعمها مالياً، بالإضافة إلى أنهم يعتمدون في تلقيهم المعرفي على مصادر محدودة ومتتشابهة.

وأكَّدت التعقيبات على أن الوعي الإعلامي الاتصالى لم يعد خياراً ولا ترقاً، بل ضرورة حياتية تمليها تعقيدات المشهد الإنساني المزدحم بالتناقضات وتبادر إلى الغایات، وتؤكدها الطبيعة البشرية.

وأشارت التعقيبات إلى أن لليونسكو سلسلةً من المبادرات لحث الدول الأعضاء على إدراج الوعي الإعلامي ومحو الأممية الإعلامية ضمن برنامج تأهيل وإعداد المعلمين، ورتبت لعدد من المؤتمرات حول الوعي الإعلامي في عدد من المدن الأوروبيَّة.

وذكرت التعقيبات أن كثيراً من الإشكاليات التي تعرَّضنا مع الإعلام مصدرها قلة الوعي الإعلامي؛ وهو ما ترتب عليه عدم الفَهْم لكيفية التعامل مع ذلك الكُّمْ



من القنوات الإعلامية والمنصات الالكترونية وما تنشره وتبثّه من مضامين ورسائل تمثّل حياتنا بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية. فتأثير تلك الحملات الإعلامية ضد المملكة مرهون بقدرنا على المستويين الفردي والمؤسسي على التعامل معها ومواجهتها. لذلك يؤكد المعقّبون على أهمية التربية الإعلامية أو الوعي الإعلامي، فهي تساعد على تعزيز القدرة على التأمل النقدي.

وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أنَّ محظوظ الأهمية الإعلامية يختلف في مفهومه عن الوعي الإعلامي، وقد ينفصل العديد من الإعلاميين المهنيين قبل غيرهم، فالتعامل الوعائي مع مضمون وسائل الإعلام والاتصال ضرورة ومطلب للإعلامي قبل غيره، خاصة وهو الأقدر على الوصول للمعلومة ونشرها على مستوى أوسع، والتأثر به وبما يطرح أمرٌ واردٌ. وذهب البعض إلى أن ما يُقصد بالوعي الإعلامي أو الأهمية الإعلامية هو التعبير عن مستوى ثقافة وفهم المتلقى لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بما يضمن عدم التغافل به والتأثير عليه بأمور مُضللة من قبل مُعَدّ أو مُنشئ المحتوى الالكتروني، سواء كان ذلك في وسائل إعلام أو تواصل اجتماعي.

ورأى بعض المناقشين أن الانتشار الواسع للإعلام الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي تزامن مع تفشي "أمية إعلامية" بين كثير من المستخدمين دون ضوابط أخلاقية وقانونية واضحة؛ لذا أكد المناقشون على أهمية التدريب على التفكير الناقد بجانب تدريس التربية الإعلامية للطلاب في المدارس في جميع المراحل وتطبيقه في جميع المواد والموااقف؛ إذ إنَّ ذلك يُسهم في كشف آليات الإقناع الإعلامي والدعائي، ومن ثم التخفيف من التأثير السلبي لوسائل الإعلام.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- البدء بالتوعية بالإعلام التربوي مع النشء بأساليب وآليات ملائمة وتدرج في المراحل العمرية المختلفة، مع إعداد برامج تثقيفية للأسر للتوعية للأبناء، تقدمها جهات عدّة.

- القيام بطرح مادة الإعلام ومهارة الوعي الإعلامي كمنهج دراسي لتوسيعية الطلبة والطالبات بأسسيات ومفاهيم الإعلام.
- الاستفادة من وسائل الإعلام ذاتها في نشر الوعي الإعلامي بطريقة مدرّسة غير مباشرة.
- أن يتم تشجيع كليات الإعلام في المملكة على عقد المؤتمرات في الموضوعات ذات الصلة بال التربية الإعلامية والوعي الإعلامي.
- أن يتم إنشاء معاهد تخصصية للتأهيل الإعلامي لغير الإعلاميين لشيوخ الثقافة الإعلامية بكافة صنوفها، ولتأصيل الإعلام المتخصص لدى الإعلاميين عاماً.
- أن يتم منح دورات قصيرة المدى للإعلاميين لزيادة تثقيفهم ببعض المفاهيم المهمة، مثل: مفهوم التفكير الإبداعي، والنقد الإعلامي، والمصداقية والالتزام العملي بالقيم الأخلاقية في الإعلام.
- العمل على إخضاع مزاولة مهنة الإعلام والنشاطات الإعلامية لتشريعات أو تنظيم لرفع مستوى المصداقية والموضوعية، استناداً للالتزام بالقيم الأخلاقية، ويعاقب كل من يخرج عن التنظيم.
- أن يتم تفعيل دور هيئة الصحفيين السعوديين في عقد الورش والندوات للعاملين في وسائل الإعلام.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/f9QTP>

## القضايا البيئية





## تقديم:

إن التنمية بمفهومها الشامل لا تعني فقط الاهتمام بالموارد الاقتصادية واستغلالها، لكنها أيضاً تشمل الحفاظ على البيئة وصيانتها والاستغلال الأمثل لمواردها؛ وهو ما يؤكد ضرورة مواجهة مشكلة التصحر البيئي لضمان وجود تنمية شاملة تتوافق مع رؤية المملكة.

ولقد أولت رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020 حماية البيئة والموارد الطبيعية أهمية قصوى لما لذلك من دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع، والوصول إلى بيئة وموارد طبيعية مستدامة تحقق الأمن المائي، وتسهم في الأمن الغذائي وتحسين جودة الحياة. بالإضافة إلى تأهيل المراعي والغابات في المناطق الجافة والإدارة المستدامة لها، واستخدام التقنيات المبتكرة لزراعة النباتات المتحملة للملوحة، واستخدام الموارد المتتجددة في تنمية الغطاء النباتي، كما اهتمت الرؤية بأهمية إدخال أحدث التقنيات وأفضل الممارسات العالمية في مكافحة التصحر في المناطق الجافة.

لذا كان الجانب البيئي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال القضيتين اللتين تم طرحهما، وتناولتا الموضوعين التاليين:  
**- التصحر والاعتداء على البيئة في المملكة:** تم طرح القضية بسبب أنَّ التصحر يعتبر أحد التحديات البيئية التي تواجه المملكة العربية السعودية. وتبذل المملكة جهوداً طيبة في مكافحة التصحر، والعمل على تخفيض هذا التحدي بمزيد من الجهود الرامية إلى تطبيق اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من الآليات، وهو ما تهدف إليه رؤية المملكة 2030 في سعيها نحو تحقيق استدامة بيئية.

وتصنَّف المملكة العربية السعودية ضمن الأقاليم الجافة المتأثرة بشدة من ازدياد آثار التصحر على معظم مناطقها، وظهور آثار التصحر في معظم أرجاء المملكة؛ وهو ما أدى إلى تدهور الأراضي المنتجة، وتضاعف آثار التصحر. ونظرًا لما ترثه به أراضي

المملكة العربية السعودية من الموارد الطبيعية الغنية والمتنوعة التي تشكل القاعدة الأساسية لاقتصادها ومعيشة سكانها، إلا أن تلك الموارد بدأت تتصرف بالهشاشة نتيجة لظروف بيئية قاسية من المناخ الجاف وشبه الجاف والتربة غير الخصبة في معظم الحالات، وأصبحت هذه الموارد ثعابي من تدهور كبير؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة التصحر.

- **مدن مؤنسنة... عندما يتهيأ العمران للإنسان:** تم طرح القضية لارتباطها بموضوع مهم وهو أنسنة المدن حيث يُعتبر من المفاهيم الجديدة والمهمة في العمران، والتي تتماشى مع تطلعات رؤية المملكة 2030، وخاصة فيما يتعلق ببرنامج جودة الحياة الذي يُعد أحد أهم محاور الرؤية على الإطلاق. وتعني أنسنة المدن أن يجعل المدينة صديقة للإنسان، وألا تكون عبارة عن علب إسمنتية، بل ينبغي أن يسعى جميع المختصين لتعزيز البعد الإنساني في جميع مشروعاتهم لتطوير المدينة، وجعلها أكثر جاذبيةً لحياة الإنسان. ويعُد تطبيق أنسنة المدن من الأمور الصعبة، خاصة في المدن القائمة، والتي صُمِّمت فعليًا لخدمة وسائل النقل الحديثة، خاصة السيارات، وعدم النظر إلى وجود الإنسان كعنصر أساسي في التخطيط والعمارة.



## القضية الأولى التصحر والاعتداء على البيئة في المملكة:

أوضحت الورقة الرئيسية التي كتبها د. خالد الرديعان، وعمّق عليها د. خالد الفهيد و أ. علياء البازعي، وأدارت الحوار د. ريم الفريان؛ أن المملكة مُهدّدة بشبح التصحر بسبب طبيعتها الجغرافية، وأنه من الأهمية بمكان بُتّ الوعي على المستوى الشعبي وال رسمي بخطورة هذه الظاهرة ومواجهتها بشكل جدي؛ للحد من تداعياتها، وللحفاظ على ما تبقى من مظاهر البيئة.

وذهب التعلقيات إلى أن هناك أموراً مرتبطة بالعامل البيئي للمملكة يصعب التحكم فيها، رغم أن هناك جهوداً محدودة لـ زالت أقلّ من المأمول، مثل: مشاريع مكافحة رجف الرمال، وإنشاء منتزهات وطنية في بعض المناطق، والتوجه للسياحة البيئية، وظهور روابط مجتمعية لديها الرغبة التطوعية للتشجير وزيادة الغطاء النباتي، إلا أنه ينقصها التنظيم، والاعتماد على جهود فردية يغلبها طابع الحماس والتنافس المحمود بين المحافظات.

وأكّدت التعليقات أن هناك سببين رئيسيين للتصحر، هما: التغيرات المناخية، والأنشطة البشرية. وأن من ظواهر التصحر في المملكة الاحتطاب الجائر الذي يتّشّط مع انخفاض درجات الحرارة، والرعى الجائر بزيادة الحمولة الرعوية في مراحٍ فقيرة، وانتشار الكسارات ومكبات النفايات والمدافن في الألوية، وكذلك زيادة الأراضي المهجورة بعد إيقاف زراعة بعض المحاصيل؛ مما زاد معه التصحر والأتربة والغبار، بالإضافة إلى انخفاض درجة الاهتمام بالبيئة بأشكالها المختلفة لدى شريحة كبيرة من أفراد المجتمع.

كما تتلخص وسائل التخفيف من آثار التصحر في سنّ القوانين التي تحدد من الأنشطة المسببة للتصحر ومعاقبة مخالفاتها، ورفع نسبة الوعي بخطورة التصحر على البيئة بشكل عام، والإنسان بشكل خاص.

وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أن هناك اهتماماً رسمياً بمواجهة مشكلة التصحر، يتمثل في إنشاء هيئة المساحة الجيولوجية برنامجاً متكاملاً لدراسة التصحر، يهدف إلى معرفة درجة وامتداد التصحر في مختلف مناطق المملكة، وتحديد مؤشرات التصحر، وتحديد العوامل الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية

والمناخية والجيولوجية المسببة للتصرّر. بالإضافة إلى قيام وزارة البيئة والمياه والزراعة بإطلاق مبادرتين للتنمية المستدامة للغابات والمراعي، وتنظيم الاستثمار فيهما ومكافحة التصحر.

وأشار المناقشون إلى أن السلوك البشري الخاطئ هو أساسى في قضية التصحر، فالهجرة العكسية للمدن، والتتوسّع في إنشاء المساكن والمدن الصناعية على حساب الزراعة والأراضي الزراعية، إضافة إلى الصيد الجائر للحيوانات والطيور المهاجرة، والاحتطاب الجائر، وهدر الثروة المائية؛ فهذه كلها أسباب جوهرية تُفضي إلى مشكلة التصحر.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- العمل على تشجيع البحوث المرتكزة على إيجاد حلول مبتكرة لوقف التصحر واستنزاف الموارد الطبيعية.
- التأكيد على أهمية مشاركة الشباب المتعطلين عن العمل في استصلاح الأراضي، وبمشاركة من البنوك في تمويل هذه المشاريع من باب المسؤولية المجتمعية.
- أن يتم إنشاء شرطة بيئية ذات صلاحيات تنفيذية لمحاربة المخربين الذين يقومون بالصيد أو الاحتطاب الجائر، وتوقيع غرامات صارمة بحقهم.
- العمل على تشجيع إنشاء الحدائق المنزلية الصغيرة، وإنشاء المحميات الطبيعية.
- إلزام المصانع بزراعة أعداد محددة من الأشجار لتقوم بتخفيف آثار الانبعاث الكربوني.
- استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لزراعة مصادر من الأشجار لوقف زحف الرمال للمدن.
- أن يُعدل مُسمى هيئة المحافظة على الحياة الفطرية إلى هيئة المحافظة على البيئة.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/f3Suk>

## القضية الثانية

### مدن مؤنسنة... عندما يتهيأ العمران للإنسان:

طرحت الورقة التي كتبها د. مشاري النعيم، وعُقب عليها م. محمد الشهري وم. خالد العثمان، وأدار الحوار أ. وليد الحارثي؛ فكرة أن كلمة مؤنسنة أكثر تعريفاً للأنسانة من مدن إنسانية، وأن هناك مجموعة خصائص لآلية أنسنة المدينة، هي التي تصنع جودة المدينة، وتمثل في: التشجيع على الحياة الصحية النفسية والبدنية، وأنها تتتيح المشي والتريض وممارسة الحياة العامة بشكل ملائم، وأن تكون اقتصادية، وأن ترتبط بتراثها وتاريخها وتعتبره المصدر المهم، وأن تشجع التععدد الثقافي، وأن تكون احتوائية ولا تفرق بين سكانها على مستوى العرق والطائفة والجنس، وأن تفتح المكان العام لذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك يجب أن تشجع على الابتكار والإبداع، وتخلق فرص اللائق الاجتماعي والثقافي، ويفترض أنها مدن ذكية تساعد سكانها على التمتع بها دون مساعدة أحد. كما أن تحقيق هذه الخصائص له تبعات اقتصادية كبيرة ترتبط بإعادة التجديد الحضري، وله تبعات ثقافية توعوية ترتبط بإعادة بناء المنظومة الأخلاقية في المجتمع.

وأقرت الورقة بأن التحدى كبير وباهظ التكاليف، ويطلب ديمقراطية عمرانية غير متاحة ولا حتى جزئياً؛ وبالتالي فإن الحديث عن الأنسنة هو نوع من النقد المفجّع لكل آليات العمران الحالية ومنهاج اتخاذ القرار فيها، فجودة الحياة فكرة حالمه لكن لن تتحقق بمعطيات مدننا الحالية. وأضافت أن أنسنة المدن يمكن أن تحدث بالتدريج، وهو ما يحدث الآن في الرياض، وليس بالضرورة أن تتحول المدينة دفعة واحدة إلى مدينة مؤنسنة.

وتلخصت التعقيبات التي جرت على هذه الورقة في أن مفهوم الأنسنة والخطيط الناجع لتحقيق مفهوم جودة الحياة يجب أن يأخذ في اعتباره مختلف مستويات التخطيط والتنمية في المدن والحواضر العمرانية. كما أن البيئة المكانية المناسبة هي الحاضنة لأي تنمية عمرانية وبشرية؛ لذلك تكمن الأهمية القصوى في أن تتوفر في المدينة المقومات البيئية، والعناصر التخطيطية والخدمية المناسبة، بحيث يستطيع الإنسان ممارسة

نشاطه وأمور حياته اليومية بالشكل الحضاري والآمن، ويصبح بذلك عنصراً منتجاً وفعلاً في أداء دوره الإنساني والتنموي.

بالإضافة إلى أن المشكلة الحقيقة التي تعاني منها المدن السعودية هي إدارة التنمية المحلية في المدن؛ لذا فإن موضوع أنسنة المدن يجب أن يكون هو المحور الرئيس الذي تقوم عليه مفاهيم إدارة التنمية المحلية للمدن، ومن ضمنها جودة المدينة. كما يجب تفعيل دور المجتمع المدني والرأي العام المجتمعي في قضايا التخطيط العمراني إن أردنا بالفعل الوصول إلى مدن مؤنسنة، وتحقيق مفهوم جودة الحياة.

وناقشت المداخلات التي تمت حول موضوع القضية أن التغيير بهدف الأنسنة يجب أن يبدأ بثقافة البشر وتواضعاتهم قبل المكان الذي يقيمون فيه، فأنسنة المدينة كفكرة ترتكز على السلوك الإنساني، لكنها في الوقت نفسه ترى أن هناك حلولاً فизيائية أفضل من غيرها تغذي السلوك الإيجابي في المدينة.

وذهب المناقشون إلى أهمية الأخذ في الاعتبار عادات وتقالييد السكان، ونمط تجاورهم ومتطلباته، إذ لا يكفي أن نوكل الأنسنة إلى مهندسين رغم أهمية دورهم بالطبع؛ بل لا بد من وجود الاجتماعيين للإفاداة من مدخلاتهم في عملية الأنسنة. كما أن موضوع أنسنة المدن يحتاج إلى حلول غير تقليدية لتحقيق المواجهة بين متطلبات العصر الحديث ومتطلبات الحياة الإنسانية الصحبية؛ لذا فإن المهندسين المعماريين يقع على عاتقهم دور كبير جدًا في هذه الأنسنة، وفي بناء المدن عموماً. وحول المردود الاقتصادي لأنسنة المدينة، أشارت المداخلات إلى أن وجود بنية تحتية جيدة في المدينة، ووفرة المرافق؛ سيجعل المدينة أكثر جاذبيةً لمن هم خارجها، وستبدو مكاناً مناسباً لعدد كبير من الاستثمارات التي تعززها تشريعاتها، ومرونة العمل فيها بعيداً عن بiroقراطية مدن العالم العربي.

وأشارت المداخلات إلى أن جزءاً من التغيير يكون الإحساس بالمسؤولية عند تصميم البنية، فجانب مهم من أنسنة المدن يتعلق بسلوك السكان، ومدى اتباعهم للأنظمة المروية والبلدية، والحفاظ على البيئة المكانية؛ لذا فإن من العوائق التي تقف أمام أنسنة المدن: الثقافة الحياتية العامة في المجتمع، وما تحويه من

قيم وعادات وتقاليد وممارسات تنظيمية وإدارية واجتماعية، وكذلك عوامل البيئة الطبيعية للمدن من تضاريس وطقوس وأحوال جوية، بالإضافة إلى الفردية.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

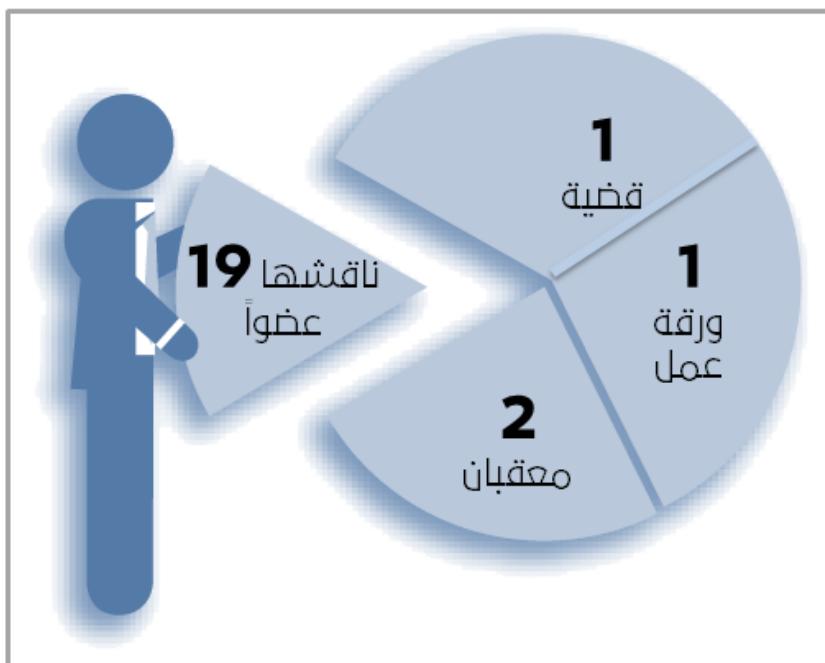
- الاهتمام بالخطيط العمراني المناسب، واقتراح نماذج عمرانية ملائمة للبيئة في المساكن الجديدة تعزز مفهوم الأنسنة.
- العمل على تأسيس لجان محلية لأصدقاء المدينة، عبر مؤسسات المجتمع المدني باسم: أصدقاء المدينة، ويكون لها فروع محلية في المدن والقرى.
- أن يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مشاريع أنسنة المدن، بما يضمن استدامة هذه المشاريع، وارتباطها بالمجتمع المحلي.
- أن يتم إطلاق مبادرات لتحسين وتنزيين المدن بالشراكة مع القطاعات الخاصة، تستهدف إحياء تلك الأمكانة.
- السعي إلى إيجاد إستراتيجية على المدى البعيد تهدف إلى بناء بيئات يعود نتاجها إلى ظهور معطيات بيئية بمفهوم الأنسنة والمؤسسة الحقيقية.
- أن يتم إدخال مفهوم أنسنة المدن ضمن مفاهيم بعض المواد الدراسية، وإشراك كليات العمارة والخطيط في الجامعات السعودية، لبناء مشاريع بيئية تسهم في بناء منظومة للأنسنة والمؤسسة.
- الاهتمام بتفعيل مفهوم الإدارة المحلية المتكاملة في المدن لتحسين نوعية الحياة، وتحقيق أعلى درجات التكامل للتنمية الاجتماعية والمكانية لسكان تلك المدن.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/8HGpn>



## القضايا التعليمية





## تقديم:

تُمثل رؤية المملكة 2030 إطاراً للتحول والتحول إلى مجتمع قائم على المعرفة. والتحول هنا مختلف تماماً عن أي تحول يمكن أن يحدث في كثير من الدول، إنه تحول من الاعتماد الأساسي على النفط، إلى موارد حيوية أخرى. كما أنه تحول ينحو إلى توطين اليد العاملة السعودية. ويستوجب ذلك تقوية وتشجيع القطاع الخاص لكي يصبح جاهزاً لتوظيف وظائف جديدة، بالإضافة إلى توطين هذه الوظائف بدلاً من الاعتماد على الوافدين. وهذا يستدعي مشاركة التعليم في هذه الرؤية الطموحة، وبمزيد من العناية والاهتمام بمخرجات التعليم حتى يمكن تحقيق استفادة حقيقية لتحقيق رؤية المملكة 2030، وخدمة التحول الاقتصادي من أجل مستقبل أفضل للوطن.

وقد أوضحت الرؤية السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، والاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وحصول كل طفل على فرص التعليم الجيد. كما استهدفت الرؤية إمكانية أن تصبح 5 جامعات سعودية على الأقل من ضمن أفضل 200 جامعة عالمية بحلول عام 2030.

لذا كان الجانب التعليمي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها، من خلال القضية التي طرحت، وتناولت الموضوع التالي:

- **وثيقة سياسة التعليم في المملكة:** بالرغم من أن سياسة التعليم في المملكة فيها من المواقف الإيجابية الشيء الكثير، إلا أن مواقف القصورة أيضاً كثيرة. وبنظرية فاحصة للمعايير الدولية للتعليم نجد أن سياسة التعليم في المملكة بعيدة كل البعد عن أهم المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية التي يفترض أن تتضمنها وتنسق إليها أي سياسة تعليمية.

كما أن الكثير من الدراسات والبحوث خرجت بنتيجة واحدة هي أهمية تغيير وثيقة التعليم في المملكة العربية السعودية خطوة أولى لإصلاح التعليم، وبالتالي فإنها بحاجة للتغيير والتعديل في كثير من محاورها كوثيقة تعليمية؛ لذلك تم طرح هذا الموضوع ومناقشة القضية.

## القضية: وثيقة سياسة التعليم في المملكة:



أكملت الورقة الرئيسة التي كتبتها د. فوزية البكر، وعُقب عليها د. خالد بن دهيش و د. محمد الملحم، وأدار الحوار د. راشد العبدالكريم؛ على أهمية مناقشة نصوص سياسة التعليم التي تحتاج إلى تطوير وتغيير بتغير حالنا اليوم، فلا يمكن لتعليمنا أن يتغير ويتطور إذا كانت الرؤية والرسالة له غير واضحة وغير متماشية مع متغيرات العصر ومع الحقائق على الأرض.



كما أشارت الورقة إلى ضرورة إعادة التفكير في مدى مناسبة الوثيقة الحالية لمرحلة القفز التاريخي التي نمر بها كأمة عبر رؤية 2030 الطموحة، والتي طوّرت من أهداف المؤسسات العامة والخاصة، وأكملت على ضرورة المراجعات الداخلية بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية لرؤية التحول.



وذهب التعقيبات التي جرت على هذه الورقة إلى أن الوقت قد حان بل منذ زمن طويل لمراجعة وتطوير وتحديث هذه السياسة لتتواءم مع متغيرات العصر المتتسارعة في الكثير من موادها، مع المحافظة علىبقاء الخطوط العامة الأساسية للسياسة التعليمية في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شريعة الله التي يدين بها المجتمع عقيدةً وشريعةً وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة، وتلبية لحاجات المجتمع المتغيرة وتحقيقاً لأهدافه بما يتفق مع تلك المتغيرات في كافة جوانبها لبناء مجتمع حيوي. كما أن تأثير تطوير وتحديث بعض مواد السياسة التعليمية لم يكن عائلاً في مسيرة تطوير العملية التعليمية أمام وزارة التعليم التي أخذت في الاعتبار كافة متغيرات العصر التي تمر بها المملكة.

كما أضافت التعقيبات أن الوثيقة لم تهم بوضع أساس تطويرها ونمائها عبر الزمن، فهي تفترض ثبات الحال ولا تستشرف المستقبل، والأهم من ذلك أنها لم تعر جانب تطوير التعليم ذاته كممارسة وفكرة تربوي كثيراً من الأهمية، ولم تعكس إماماً كاتبيها بأدبيات هذا المجال، وهو ما يعتبر شرطاً كبيراً في دورها الإستراتيجي كوثيقة يفترض أن ترسم سياسة

التعليم لحاضره ومستقبله معاً، بل إن المسألة التطويرية في وثيقة سياسة التعليم ينبغي أن تكون لها المساحة الكبرى وأفضلية الاهتمام، وأشارت المداخلات التي جرت على هذه الورقة إلى أنه يبدو أنَّ من وضع وثيقة سياسة التعليم ليسوا متخصصين في التربية والتعليم، وإنما أقرب إلى الشيوخ أو أصحاب الفكر الإسلامي المسيس؛ لذا جاءت الوثيقة مؤدلة للتعليم أكثر من كونها تسعى لبناء المواطن السعودي، كما اتسمت بالإنسانية في الطرح الطاغية في العرض، ويغيب عنها الجانب التنفيذي، مع إهمال البُعد الثقافي للمجتمع السعودي.

لذا اتفقت المداخلات على أنه آن الأوان لإعادة صياغة الوثيقة؛ إذ إن عملية التنمية لا يمكن أن تتم بدون مواكبة التعليم لها من مناهج وطرق تدريس، إضافة إلى أنه تم التأكيد بالتجربة والواقع المعاش عدم قدرتها على تلبية متطلبات التنمية الشاملة في المملكة، وأن هناك تضارباً بين بعض ما جاء في وثيقة سياسات التعليم وأهداف رؤية 2030؛ فبينما ترتكز الرؤية على البُعد الوطني المعتمد على العمق العربي تلقي الوثيقة الجانب الوطني والقومي. كما أنَّ أهداف رؤية السعودية في التعليم من خلال رؤية 2030 المعلنة في برنامج التحول الوطني تفوق بكثير ما جاء في الوثيقة، أي أنه تم بالفعل تحطيم الوثيقة على أرض الواقع؛ الأمر الذي يتطلب تقويمها وتعديلها، لتكون أكثر فائدًة، وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- أن تُعدّ سياسة التعليم من قبل لجنة وطنية من ذوي الخبرة، ويمكنها الاستعانة بجهة استشارية متخصصة في مجال التعليم حتى تستعرض اللجنة التجارب الدولية التي أثبتت نجاحها، ويختار الأفضل والأنسب منها للمملكة.
- الدسترشاد بتجارب دول نجح تعليمها في إحداث النقلة المطلوبة مع مراعاة توطين ما يمكن توطينه عند الضرورة.
- أن تتسم الوثيقة بأن تكون من خلال منظومة تدريسية تأخذ في الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومتطلبات سوق العمل.
- أن تشمل الوثيقة محتوى متكاملاً من الأنشطة الlassificative وبتنوع شامل ونوعي مواكب للاحتياجات التنموية المستمرة.
- أن تتم صياغة رؤية إستراتيجية تكاملية تتكامل مع باقي السياسات في كافة القطاعات لتحقيق أهداف رؤية 2030.
- أن تحول الوزارة إلى جهة رقابية تشريعية وتنظيمية، وتسقى الجامعات والكليات، والتعليم الفني، وإدارات التعليم في المناطق.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط الآتي: <http://cutt.us/EJxnO>

من التوصيات حول:  
وثيقة سياسة التعليم



إعداد سياسة التعليم من  
قبل لجنة وطنية من  
ذوي الخبرة

- الاسترشاد بتجارب دول نجح تعليمها  
في إحداث النقلة المطلوبة

تأخذ الوثيقة في الاعتبار  
المتغيرات الاجتماعية  
والثقافية والاقتصادية  
ومتطلبات سوق العمل

- أن تكون الوثيقة محتوى متكاملاً من  
الأنشطة اللاحقة وتنوع شامل  
ونوعي

أن تتم صياغة رؤية  
إستراتيجية لتكامل تكامل مع  
باقي السياسات في كافة  
القطاعات لتحقيق أهداف  
رؤية 2030.

- أن تتحول وزارة التعليم، إلى جهة رقابية  
تشريعية وتنظيمية، وتستقل الجامعات  
والكليات، والتعليم الفني، وإدارات  
التعليم في المناطق





## القضايا الصحية





## تقديم:

تُقدّم رؤية السعودية 2030 فرصة غير مسبوقة لتطوير القطاع الصحي في المملكة، حيث تحمل هذه الرؤية توجّهاً حكيمًا يتيح تقديم خدمات صحية مميزة من خلال نماذج عمل واستثمار متطورة تضمن الاستدامة وتحقيق أعلى الكفاءات. ولقد ضعفت رؤية السعودية 2030 محاور عدة تهدف إلى تطوير الرعاية الصحية في المملكة، وذلك عن طريق تعزيز نمط الحياة الصحي والتراكيز على مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية إلى جانب الطب الوقائي.

كما تهدف رؤية السعودية 2030 إلى التراكيز بشكل أكبر على التخطيط والتنظيم والإشراف والمراقبة على كافة الخدمات الصحية، من خلال الاعتماد على أساليب مبدعة يتم بناءً عليها نقل مهمة تقديم الخدمات الصحية تدريجيًّا إلى شبكة من الشركات الحكومية التي تتنافس مع بعضها في تقديم الخدمات الصحية المطلوبة بأفضل ما يمكن، ومن ثمّ تعزيز قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي. لذا كان الجانب الصحي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار بمناقشتها،

من خلال القضية التي طُرحت، وتناولت الموضوع التالي:

- **برامج التحول الصحي ... خارطة الطريق نحو رؤية 2030:** تأتي أهمية طرح موضوع القضية من طموح برامج التحول الصحي في المملكة إلى تحسين كفاءة استخدام وإنفاق الموارد المتاحة إلى جانب تحسين كفاءة وفعالية قطاع الرعاية الصحية من خلال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في مختلف مجالات الاقتصاد مع استهداف رفع حصة القطاع الخاص من الإنفاق على الرعاية الصحية.

حيث تسعى وزارة الصحة فيما يخص برامج التحول الصحي ورؤية المملكة 2030، إلى استخدام نظام صحي يستوعب احتياجات المملكة الصحية الحالية والمستقبلية، فهناك حاجة إلى نظام جديد مبني على أساس غير تقليدية في طريقة تمويله وإدارته وتقييمه وتطويره.

## القضية: برامج التحول الصحي... خارطة الطريق نحو رؤية 2030



أشارت الورقة الرئيسية التي كتبها د. خالد الفهيد، وعقب عليها د. فهد اليحيا ود. الجازي الشبيكي، وأدارت الحوار د. عبير برهمين؛ إلى أن برامج التحول في القطاع الصحي هي خارطة طريق طويلة تهدف إلى رفع جودة الرعاية الصحية في السعودية. وتتعدد هذه البرامج في: التحول المؤسسي ونموذج الرعاية الصحية، مشاركة القطاع الخاص، الحكومة، القوى العاملة، الصحة الإلكترونية.



وكشفت الورقة عن أنه يؤثّل مساهمة هذه البرامج في رفع كفاءة خدمات الرعاية الصحية، وأن يصاحبها تعزيز الجانب الوقائي برفع درجة التثقيف الصحي، والاهتمام بالأغذية الصحية والرياضية في المجتمع، والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة.



وأكّدت التعقيبات على أن برنامج التحول الوطني في القطاع الصحي طموح ويقدم تغييرًا جذرًا. كما أنه يطمح إلى تحقيق أهدافه عبر الشخصية عن طريق إنشاء شركات خدمات وتأمين حكومية من جهة ومشاركة القطاع الخاص من ناحية أخرى، ويتحول دور الوزارة إلى التنظيم والإشراف والحكومة ... إلخ.



أشارت التعقيبات أيضًا إلى أن هذا التحول سيرتكز على وزارة الصحة كمنظمة والشركات كمقدمة للخدمات وشركات التأمين الوطنية كمُؤمّلة، وأن المواطن سيكون في نهاية الأمر هو المُستفيد الأول من جودة الخدمات الصحية؛ لكن نجاح تلك النقلة النوعية الكبيرة في القطاع الصحي يستلزم توفير العديد من المتطلبات اللوجستية والتشريعات والتنظيمات الإدارية مع كل الجهات والأطراف ذات العلاقة، وهو ما يحتاج من القائمين عليه التركيز على الفكر الإستراتيجي الذي يؤسّس لنظام قوي مدين طويل المدى.

أشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن أكبر تحدي أمام برامج التحول الصحي هو إدارة التغيير، وإدارة التغيير ضمن الكادر العامل بالقطاع الصحي هو أصعب بكثير من إدارة التغيير لدى متنقي الخدمة، ولا سيما أن برامج التحول الصحي تُخرج عدة جهات وقطاعات من دائرة الأمان بإعادة رسم الأدوار والصلحيات وفق فلسفة جديدة خلاف ما هو متبع منذ سنين، وعلى رأس هذه الجهات وزارة الصحة نفسها. كما أن أحد التحديات المهمة تكمن في مدى قبول المواطنين لآليات

الخدمة الصحية الجديدة. بالإضافة إلى التضارب بين جهود وزارة الصحة والجهات الأخرى، وتحوّل وزارة الصحة من مزود ومنظم خدمة إلى منظم فقط. كما أوضحت المدخلات أن برنامج التحول الصحي كأحد أهم برامج رؤية المملكة 2030 إضافة إلى أنه يسعى لرفع كفاءة الخدمات الصحية المقدمة، فهو يركز على موقع الخلل في تزايد الطلب على الخدمات الصحية، ويسعى لمعالجتها لتقليل حاجة المواطن والمقيم لهذه الخدمات، وحتى يعيش حياة بجودة أعلى دون الذهاب للمستشفيات.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- استهداف تعزيز الجانب الوقائي برفع درجة التثقيف الصحي، والاهتمام بالتغذية الصدية والرياضة، والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة.
- التأكيد على وجود التشريعات والتنظيمات الإدارية الازمة والتي تنظم العلاقة بين الجهات والأطراف المعنية ببرامج التحول الصحي، وضرورة تفصيل الخدمات المشتملة بالتأمين الصحي وأالية تقديم الخدمة بوضوح.
- أن يتم توفير حوكمة واضحة لنظام التأمين الصحي وشروط التعويضات والتقاضي للمستفيد ومقدم الخدمة وشركات التأمين الصحي.
- العمل على إدخال الذكاء الاصطناعي لخدمات الصحة لتشخيص المرض عن بعد وتقديم الرعاية الصحية الأولية.
- رد الفجوة بين مناهج التعليم والتطبيق العملي لتواكب التطلعات المرجوة.
- التحول بمراحل متدرجة لضمان تنفيذ للبرامج بجودة عالية.
- أن يتم توفير رعاية صحية خاصة مجانية بالكامل لبعض الفئات غير المشتملة بالتأمين الصحي، مثل: المتقاعدين، والعاطلين، والأطفال، وكبار السن.
- أن يتم توفير الإحصائيات ذات الطابع الفني الدقيق لتساعد المشرع على معرفة ما هو متاح من خدمات صحية قائمة.
- أن يكون إعداد برامج الوقاية من اختصاص الوزارة، وتنفيذها عن طريق العيادات الأولية.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي: <http://cutt.us/N6N0v>

من التوصيات دول:  
برامج التحول الصحي ...  
خارطة الطريق نحو رؤية 2030

VISION 2030

التداول بمراحل متدرجة لضمان تنفيذ البرامج بجودة عالية ✓

إيجاد التشريعات والتنظيمات الإدارية اللازمة التي تنظم العلاقة بين الجهات المعنية ببرامج التحول الصحي ✓

توفير دوكلمة واضحة لنظام التأمين الصحي وشروط التعويضات والتقاضي ✓

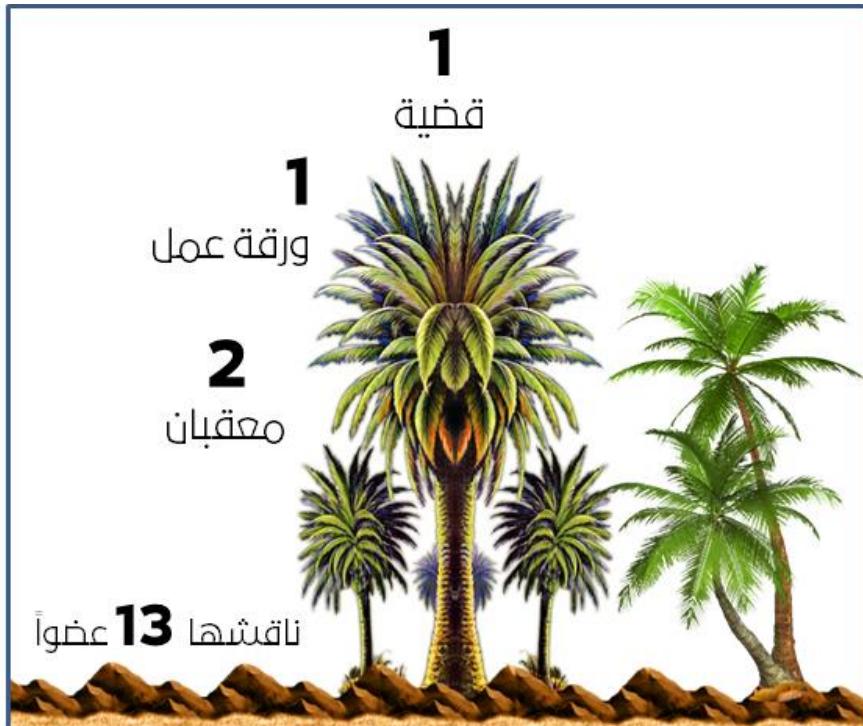
تعزيز الجانب الوقائي برفع درجة التثقيف الصحي والاهتمام بالغذاء الصحية والرياضة والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة ✓

توفير رعاية صحية خاصة مجانية بالكامل لبعض الفئات غير المشمولة بالتأمين الصحي ✓

A 3D bar chart is displayed on a light blue circular base. The x-axis represents years from 2018 to 2022. The bars are colored purple, yellow, green, teal, and dark blue respectively. A thick red arrow points upwards from the first bar towards the last one. To the right of the chart, a stylized figure of a person stands with arms slightly outstretched. In the background, there is a world map with yellow dots indicating specific locations.

السنة	القيمة (رسوم)
2018	1
2019	2
2020	3
2021	4
2022	5

## القضايا الزراعية





## تقديم:

انبثقت رؤية المملكة 2030 من منطلق إيمان الحكومة الرشيدة بضرورة تطوير العمل الحكومي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنموي المستدام في المملكة. ومن أهم المحاور التي تضمنتها الرؤية المحافظة على الموارد الحيوية للمملكة، والتي تشمل حماية الموارد المائية من خلال ترشيد استهلاك المياه وخاصة في المجال الزراعي، وتحقيق الأمان الغذائي الوطني من خلال بناء شراكات زراعية إستراتيجية مع الدول التي جابها الله موارد طبيعية من تربة خصبة، والاستفادة من المساحات الشاسعة على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي عبر دعم مشاريع الاستزراع المائي والمساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية للمملكة، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن ودعم الزراعة العضوية.

وتهدف هذه المحاور إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي بالمملكة في الناتج المحلي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للمواطنين، ومواكبة كل جديد من أجل تطويره وتحويله إلى قطاع مستدام ينسجم مع الموارد الطبيعية للمملكة.

لذا كان الجانب الزراعي من أهم المجالات التي اهتم ملتقى أسبار

بمناقشتها، من خلال القضية التي طرحت وتناولت الموضوع التالي:

**- الشهادة السعودية للممارسات الزراعية الجيدة:** ترتبط هذه القضية التي تم طرحها بصحة الناس وسلمتهم، وبالتالي قدرتهم على أداء متطلبات العيش والعبادة والعمل والإنتاج بأفضل مستوياتها. كما تسلط الورقة الضوء على مبادرة نوعية متميزة تحت مظلة وزارة البيئة والمياه والزراعة، وهي مبادرة "الشهادة السعودية للممارسات الزراعية الجيدة" المتعلقة بمعايير الإنتاج الزراعي، التي تضمن سلامة وأمن الغذاء والعاملين في إنتاجه، وتبيان أهميتها الاقتصادية وأهدافها السبعة.

### القضية: الشهادة السعودية للممارسات الزراعية الجيدة:



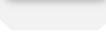
أشارت الورقة الرئيسية التي كتبها د. خالد الفهيد، وعُقبت عليها د. فوزية البكر ود. مساعد المحيى، وأدارت الحوار د. الجازي الشبيكي؛ إلى أن أسباب تطبيق المبادرة يتلخص في أهمية تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة لتحديث وتطوير الزراعة في البلاد واستدامتها، المطالبات بسلامة المنتجات الزراعية المحلية لضمان عدم تأثيرها صحًّا على المستهلك، خفض نسب متبقيات المبيدات في المحاصيل الزراعية سواء المحلية أو المصدرة، وجود صعوبة لدى بعض المزارعين في تسويق منتجاتهم الزراعية، عدم توافر برامج إدارة متكاملة وعلمية واضحة لدى المزارع مما أسهم في ارتفاع تكاليف إنتاجه وظهور العديد من الأمراض ذات الطابع الوبائي والآفات التي تتطلب برامج إدارة متكاملة للقضاء عليها، عدم الاستفادة من مخلفات المزرعة بتدويرها والاستفادة منها كأسمندة أو أعلاف.



وأكدت التعقيبات على أهمية هذا الموضوع، تلك الأهمية المستمدة من أهمية صحة الناس وخياراتهم الغذائية السليمة. كذلك مَصَّلت التعقيبات في فوائد الحصول على الشهادة الزراعية GAP، وأبدت تطلعاتها إلى دور الوزارة في مراقبة ومتابعة الموضوع، إضافة إلى إطلاق بعض التخوفات من سلبيات التطبيق. كما تمَّت التعقيبات أن تُسهم هذه المبادرة في استقرار النشاط الزراعي في المملكة عبر دورة زراعية نظيفة تحمي الأرض والمستهلك، وتتضمن عوائد موازية للجهد والموارد المالية المبذولة من قبل المزارعين.



وأشارت المداخلات التي جرت على الورقة الرئيسية إلى أن مبادرة الشهادة السعودية للممارسات الزراعية الجيدة هي محاولة لإصلاح الوضع الحالي السيئ في معظمها، والذي وصل إليه حال الزراعة في المملكة، وتأثير منتجاتها على صحة المواطنين جميعًا.



ورأى بعض المناقشين أن هذه المبادرة قد تواجه بعض التحديات عند تطبيقها، منها: عدم تهيئة بعض المزارع من حيث الإدارة المزرعية، مثل: التنظيم والسجلات، ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، وجود أزمة ثقة للمزارعين تجاه بعض الأنظمة التي تصدر من وقت لآخر، بالإضافة إلى أزمة ثقة للمستهلك تجاه الشهادة والتركيز فقط على الأسعار.

وقد أشارت المناقشات بعض النواحي السلبية لهذه الشهادة من حيث ملاحظة أنه لا يوجد أي نوع من التحفيز للمزارعين للالتزام بمتطلبات الشهادة بل إجبار على اللالتزام، وأن متطلبات الشهادة سترتفع من تكلفة الإنتاج، كما أن توقيف المزارعين عن استخدام الأسمدة الكيماوية سيؤثر سلباً على أهم استثماراتنا في شركة ساينك وما شابها من الشركات، بالإضافة إلى أن هذا التطبيق الإلزامي يؤدي إلى خروج العديد من المزارع من السوق والتأثير على الأمن الغذائي للمملكة.

وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- التأكيد على أهمية الشهادة السعودية للممارسات الزراعية الجيدة (SGAP) ودورها المأمول في رفع كفاءة الإنتاج وتحسين وضع الوحدات الإنتاجية بيئياً واقتصادياً.
- إيجاد حراك وعصف ذهني للتعرف بأهمية SGAP للمزارعين والمستهلكين من خلال برامج الإرشاد الزراعي.
- القيام بوضع آلية مناسبة لتوضيح أهمية الشهادة وفوائده تطبيقها لجميع فئات المجتمع بمختلف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية خاصة من لهم علاقة بالزراعة والغذاء وما في نطاقه.
- الحرص على أن لا تتسبب متطلبات الشهادة في رفع تكلفة الإنتاج على المزارعين، وبالتالي ارتفاع الأسعار على المستهلكين.
- أن تتم دراسة مدى إمكانية توحيد الجهة المختصة المسؤولة عن أمن وأمان الغذاء لتلافي التداخلات بين عدد من الجهات الحكومية.
- التأكيد على أهمية تنظيم الأسواق الزراعية وتوفير المعلومة عنها لمعرفة مناطق الفائض والعجز فيها، لتقليل أثر موسمية المنتجات الزراعية.
- أن يتم تشجيع القطاع الخاص لل الاستثمار في التصنيع الغذائي والدخول في مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية، وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص كجهات استشارية للمزارعين وتنظيم برامج تدريبية لهم، على أن يتولى صندوق التنمية الزراعية إعطاء قروض للجهات الراغبة في تقديم تلك الخدمات بصفته جهة تمويل للقطاع الزراعي.
- العمل على مد جسور قنوات التواصل مع بيوت الخبرة داخل المملكة وخارجها لزيادة فرص نجاح SGAP وتقديمها المستمر ومتابعة كل جديد في هذا المجال.

\*\*\*\*\*

للرجوع للقضية على الرابط التالي:  
<http://cutt.us/f9QTP>



## رؤساء الهيئة الإشرافية منذ بداية الملتقى



د. عبدالله بن ناصر د. علي بن صديق د. عبدالله بن صالح  
الحكمي الحمود الحمود

**2016**



**2016**



**2015**



م. خالد العثمان د. الجازى الشيبكى د. رياض نجم

**2019**



**2018**



**2017**

## أعضاء الهيئة الإشرافية السادسة



\* الترتيب حسب الحروف الأبجدية

## ضيوف الملتقى من الخارج



د. حسين لافي  
الجدلبي



أ.د. حسن البرهانوشي



د. حسناه القنيعي



المستشار إبراهيم  
محمد ناظر



م. سامي الحسين  
الأمير أ.د. سعد بن سعود  
بن محمد آل سعود



أ.د. سارة  
المنقاش



أ. ريد بن عبدالله  
الشبانات



م. ماجد العصيمي



د. عبدالله نجا  
المطيري



د. عبدالرحمن  
الجسمي



د. سليمان صالح  
الطفيل



د. هند خالد  
العتيبي



أ. هناء عبدالله  
الفريج



د. نجاح مقيل  
القرعاوي



د. ناصر آل تويم  
الدوابي



د. مرام موسى  
الحربي

\* الترتيب حسب الحروف الأبجدية

## الخمسة الأوائل من معدى أوراق العمل



د. زياد إدريس



د. إحسان أبو حلقة



د. إبراهيم البعيز



د. نوف الغامدي



د. أسامة كردي

## الخمسة الأوائل الأكثر مشاركة في المداخلات



د. مساعد المحيا



د. عبدالله الحمود



معالی د. ریاض نجم



د. محمد الملهم



د. مشاري النعيم

### الخمسة الأوائل من معددي التعقيبات



أ. د. فوزية البكر



د. خالد الرديعان



د. عبدالله الحمود



أ. محمد الدندني



م. سالم المربي

### الخمسة الأوائل من مديري الحوار



د. خالد الرديعان



د. عبدالله الحمود



أ. عبدالله الضويحي



د. لوبنة الباراني



أ. سمير الزهراني

## الكتاب والمعقبون في المجال الاقتصادي



## الكتاب والمعقبون في المجال الثقافي



\* الترتيب حسب الحروف الأبجدية

## الكتاب والمعقبون في المجال التنموي



## الكتاب والمعقبون في المجال الاجتماعي



\* الترتيب حسب الحروف الأيزجية

## الكتاب والمعقبون في المجال السياسي



أ. عبدالرحمن الطيرري



د. صدقة فاضل



د. سالم المعربي



م. حسان البخاري



أ. جمال ملاكية



أ. إبراهيم آل سنان



د. وفاء الرشيد



د. نوف الغامدي



د. محمد الظاهلي



أ. فهد العرابي الهاجري



د. عبدالله ناصر الحمود



د. عبدالله العساف

## الكتاب والمعقبون في المجال التقني



د. عبد السلام الواصل



د. سامي الحصين



د. حسين الجبالي



د. حامد الشراري



د. هازم الشيبكي



أ. وليد الهاجري



د. وفاء طيبة



د. نوف الغامدي



د. نوره الصويان

\* الترتيب حسب الحروف الأبجدية

## الكتّاب والمعقبون في المجال الصناعي



د. حسام البحراني



د. أسامة كردي



المستشار إبراهيم محمد ناظر



د. نبيل المبارك



د. ناصر القعوض



أ. محمد الدندني

## الكتّاب والمعقبون في المجال الإعلامي



د. فوزية البكر



د. عبدالله الحمود



معالٰي. د. رياض نجم



د. إبراهيم البعري

\* الترتيب حسب الحروف الأبجدية

## الكتاب والمعقبون في المجال البيئي



د. خالد الفهد



م. خالد العثمان



د. خالد الدبيان



د. مشاري التعيم



م. محمد الشهري



أ. علياء البازuki

## الكتاب والمعقبون في المجال التعليمي



د. فوزية البارك



د. محمد الملجم



د. خالد بن دهيش

\* الترتيب حسب الحروف الأبجدية

### الكتاب والمعقبون في المجال الصحي



د. فهد الجبر



د. خالد الفهيد



د. الحازمي الشبيكي

### الكتاب والمعقبون في المجال الزراعي



د. فوزية البahr

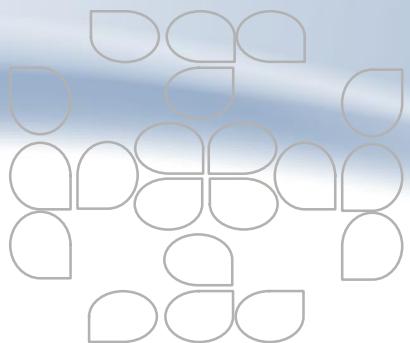


د. مساعد الماجد



د. خالد الفهيد

\* الترتيب حسب الحروف الأبجدية



# مُلتقى أَسْبَار

 [www.multqaasbar.com](http://www.multqaasbar.com)

 MultqaAsbar

 @Multqa\_Asbar

 Multqa\_asbar.com

 multqa@asbar.com